كتاب الأهالى رقم ٣٥

تيريزا هايتر



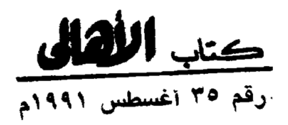
صناعة الفقر العالمي

ترجمة : مجدى نصيف

اهداءات ٢٠٠١

أ.صلاح راتب

القاهرة


كتاب الأهالي
رقم ٣٥ أغسطس ١٩٩١م

مجلس التحرير : د. ابراهيم سعد الدين / ابو سيف يوسف / حسين عبد الرازق/د. عبد العظيم انيس / عبد الغفار شكر / د. محمد احمد خلف الله

الادارة والتحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج. م. ع.

ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

الاعلانات : يتفق بشـــأنها مع الادارة

الاعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الاعداد السابقة من السلسله ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل ويحسب سعر الكتاب على اساس ان الجنيه يعادل (دولار) امريكي ويضاف جنيه مصرى داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما يضاف « دولار » واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الكتاب بحوالة بريدية باسم الاهالى .

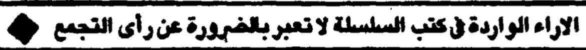
كتاب الاهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالى ـ
حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ـ مصر

كتاب



ثقافة الهدم والبناء

الامين العام : خالد محيى الدين
رئيس مجلس الادارة : لطفى واكد
رئيس التحرير : صلاح عيسى


الاراء الواردة فى كتب السلسلة لا تعبر بالضرورة عن رأى التجمع

يقبل كتاب الاهالى نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التى يرغب اصحابها فى نشرها طالما تخدم الهدف من اصداره ويقبل التبرعات والهبات التى يقدمها المهتمون بنشر الثقافة والراغبون فى تحمل جزء من نفقات اصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجماهير ويشير الى ذلك اذا طلب صاحب الشأن



تيريزا هايتر

صناعة الفقر العالمي

ترجمة : مجدى نصيف

هذه ترجمة كتاب:
The Creation of World Poverty
بقلم: Teresa Hayter
نشر: pluto Press
in associationwith Third world First

«عندما شعر المبشر الأسبانى بارتولومى دى لاس كاماس عام ١٥١٧م بالشفقة الشديدة على الهنود الذين كانوا يتساقطون موتى فى حفر العمل الجهنمية بمناجم الذهب. بجزر الانتيل، اقترح على شارل الخامس ملك أسبانيا، خطة لاستيراد الزنوج ليتساقطوا موتى فى حفر العمل، بدلا من الهنود. وما زلنا نعانى - بلا نهاية - من مثل هذا النمط من الشعور الإنسانى الملتوى».

«جورج لويس لوزج»

(فى «تاريخ العار العالمى»)

الشمال.... والجنوب
الثراء الفاحش... والفقر المدقع

دراسة بقلم
مجدى نصيف

عندما صدر الجزء الأول من «تقرير برانت» كان عنوانه «دول الشمال - الجنوب: برنامج للبقاء». وأعتقد أن العنوان خادع وغير صحيح، إذ ينبغى أن يكون «الشمال - الجنوب: برنامج لبقاء الغرب»، ليعبر عن مضمونه. وينطبق نفس الشيء على الجزء الثانى من التقرير الذى صدر تحت عنوان «الأزمة العامة.. الشمال - الجنوب: تعاون لشفاء الاقتصاد الدولى». وليس هناك ما كتب أصرح من كتاب تيريزا هايتر «صناعة الفقر العالمى» لوضع الأمور فى نصابها فالكتاب هو رد واضح ومباشر على كل النقاط التى أثارها التقرير. وتيريزا هايتر واحدة من أشهر المتخصصات فى العالم الثالث، وعلى وجه الخصوص فى المساعدات والديون وعلاقتها بالتنمية.

ولعل من الأفضل أن نقدم «تقرير برانت» وإن كان كتاب تيريزا هايتر لا يحتاج إلى هذا. وقد أوردنا فى نهاية الدراسة قائمة بالمراجع التى استعنا بها فى كتابتها.

أما كتاب «صناعة الفقر العالمى»، فقد فضلنا كتابة مراجعة باللغة الانجليزية كما هو متبع إلى جانب اللغة العربية حتى يأخذ القارىء العربى فكرة عما ينشر فى الخارج من كتب ودراسات عن العالم الثالث.

أسلوب استخدام اللجان الحكومية المفوضة كأداة لتشكيل التطورات السياسية للدولة هو أسلوب قديم استخدمته بريطانيا على وجه الخصوص، ذلك لأنها تبعد الدولة ذاتها عن حلبة نزاع الأحزاب السياسية والنقاش العلنى. ويعهد لهذه اللجنة عادة بأمر محدد وتتشكل من شخصيات بارزة بغرض تحديد حلول متفق عليها وهى حلول واجبة النفاذ. وإن ما تراه اللجنة بغض النظر عما إذا كان يحظى بقبول الحكومة أم لا، يحدد الشكل الذى يناقش فيه الموضوع المطروح على مائدة البحث. إن اللجان المفوضة هذه تشكل سياسة الدولة وتسيطر على الرأى العام.

وقد اتبع روبرت ماكنمارا رئيس «البنك الدولى» هذا النموذج، فشكل لجنتين دوليتين مفوضتين، رأس الأولى ليستر بيرسون عام ١٩٦٩، ورأس الثانية مستشار المانيا الغربية الأسبق فيلى براندت عام ١٩٨٠.

أما لجنة فيلى برانت التى تناقش تقريرها بالتفصيل، فقد تكونت من الشخصيات التالية من مختلف الدول: عبد اللطيف الحمد (الكويت)، ورودريجو بوتيرو مونتويا (كولومبيا)، وانطونيو كيبسا داكوريه (فولتا العليا) وادواردو فرى مونتالفا (شيلى) وقد توفى خلال اعداد الجزء الثانى من التقرير بعنوان الأزمة العامة وذلك فى العام ١٩٨٢ وأهدى له هذا الجزء الثانى؛ وكاترين جراهام (الولايات المتحدة الامريكية)، وادوار هيث (المملكة المتحدة)، وأمير جمال (تنزانيا) ولاكشمى كانت جها (الهند)، وكارتيجا أحمد (ماليزيا)، وأوم ماليك (أندونيسيا)، وهاوكى مورى (اليابان)؛ وجوموريسر (كندا) وأولوف بالم (السويد)، وبيتر بيترسون (الولايات المتحدة الامريكية)، وادجار بيسانى (فرنسا)، وشريداث رامفال (جويانا) واليحى ياقر (الجزائر).

ويقدم تقرير «شمال – جنوب»، عرضاً للأزمة الحالية التى يمر بها الاقتصاد الرأسمالى العالمى، ومضاعفات هذه الأزمة الخطيرة على الملايين من شعوب البلدان النامية وغير المتطورة على السواء. كما يقدم مجموعة من التوصيات لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن ثم السياسة الاقتصادية الدولية. وتقدم هذه التوصيات الدليل على أن حل هذه المشكلات هى هدف مشترك لجميع الأمم، فلا يستطيع الغرب أن يدافع عن مصالحه على حساب الدول الفقيرة.

وعلى الرغم من أن «البنك الدولى» لم يقم بتبنى هذه اللجنة. ولا بتمويلها، إلا ما تقدمه «لجنة برانت» من توصيات، مشابه إلى حد كبير لتفكير واستراتيجية «البنك الدولى» تلك الاستراتيجية التى قام بتطويرها خلال السنوات

العشر السابقة على نشر التقرير عام ١٩٨٣ على وجه التحديد؛ هذا رغم أن توصيات اللجنة تذهب إلى أهداف أبعد بكثير مما تفرضه سياسة «البنك الدولى».

ويبدأ تقرير «لجنة برانت» بعرض عام للمشكلات الكبيرة التى تواجه دول العالم الثالث وشعوبه: المجاعات، وزيادة عدد السكان، والانفاق العسكرى، ثم ينتهى التقرير إلى مناقشة مركزة حول مشكلة المشكلات التى تعنيه ألا وهى: «إدارة التجارة والتمويل الدوليين».

وفى الملحق الثانى للتقرير، تناقش اللجنة كيف رسمت خطتها للعمل، والخطوط العامة (صفحة ٢٩٦)، ثم تحدد توصياتها التى فضت فى الملحق وتعطى هذه الخطوط العامة الاولوية للمشكلات التى تعانى منها الادارة والتمويل الدوليان، وعلى رأس الأولويات فى برنامج الطوارىء الذى حددته فى الفصل الشامل (ص ٢٧٧) بحث عدم مقدرة حكومات الدول النامية على تسديد ديونها. وبتعميم أكبر يناقش التقرير الحاجة إلى إعادة تشكيل المؤسسات المالية الدولية وسياسات التجارة المحلية فى الدول النامية، لحل المشكلات الناجمة عن عدم الالتزام بالاتفاقيات التجارية والمالية التى ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وكذا المشكلات الناجمة عن انتهاء «عصر البترول» الذى كان يوفره بكميات كبيرة وأثمان بخسة، وذلك العصر الذى قام على اكتافه «النمو الصناعى».

يقول الدكتور جافين وليامز المحاضر بكلية سان بيتر بأوكسفورد إنه «فى العالم، كما فى الأمم، فإن القوى الاقتصادية إذا ما تركت وحدها، تعمد إلى إيجاد لا مساواة متزايدة. وفى داخل الأمة فإن على السياسة العامة أن تحمى الشركاء الأضعف، وقد حان الوقت لتطبيق هذا على العلاقات بين الأمم داخل المجموعة الدولية».

ويضيف د. وليامز فى نقده للتقرير:

«وصُفت القوى الاقتصادية بأوصاف عامة ومجردة، وكأنها توجد منفصلة عن العلاقات الاجتماعية التى تعمل من خلالها، وكأنها تعمل فى كل المجتمعات بنفس الأساليب. وكذلك الدولة، فقد وصفت وكأنها جسم ذاتى الحركة، مستقل عن هذه «القوى الاقتصادية» التى تصحح بدلاً من إبراز هذه الانحرافات. إن سجل السياسات الاجتماعية - ودع جانباً الأشكال الأخرى من تدخل الحكومة فى الدولة الرأسمالية - وتأثيرها على توزيع الدخل، يدعونا إلى التشكك فى هذه النقطة».

وجاء فى التقرير (ص ٣٥):

«يستطيع الشمال زيادة فرص العمل، عن طريق زيادة متوازنة فى تجارته مع الجنوب، يحتاج الجنوب للشراء من الشمال، ولأن يسدد ديونه. ولكن من أجل ذلك عليه أن يحصل على عملة أجنبية من الشمال عن طريق بيع بضائعه هناك».

ويستطيع الشمال أن يجد أسواقاً لمنتجاته، وبالتالى خلق فرص عمل جديدة لعماله، واستخدم طاقاته غير المستخدمة، عن طريق إيجاد أموال للجنوب، الذى سيقوم بالتالى بتوسيع الأسواق الشمالية لمنتجات الجنوب الزراعية والمعدنية والصناعية.

وقد يبدو متناقضاً أن توصى اللجنة بالحل «الكينزى»، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومى لزيادة الطلب ومن ثم فرص العمل، لحل مشكلات الكساد الدولى، فى وقت فقدت فيه الحكومات ومستشاروها كل ثقة فى مثل هذه السياسات. وعلى أى الأحوال فقد تكون هذه الحلول الكينزية فى بلد واحد مستحيلة، ذلك أن السياسات الوطنية فى زيادة الطلب تعتمد على السياسات الدولية فى خلق الطلب، وهذا ببساطة قد يزيد من الضغوط التضخمية دولياً، وهو موضوع لم تلمسه «لجنة برانت» إلا من بعيد.

الخوف من المنافسة

فى الفصل الأخير الذى قدم فيه التقرير الملخصات، نرى أنه يحذر من أن الكساد والبطالة قد يجبران الحكومات على حماية أسواقها المحلية من المنافسة الدولية، وخاصة المنتجات المصنّعة من العالم الثالث (ص ٢٦٩ و٢٧٢). أما الدول النامية نفسها، فقد حُذرت من اتباع سياسات حماية لأن مثل هذه السياسات ستؤدى إلى رفع الأسعار فى الداخل مما يؤثر على قدرة صادراتها على المنافسة.

توصية اللجنة ذات شقين إذن: نقل الأموال إلى العالم الثالث من أجل تنشيط الطلب المحلى، وتشجيع كل الحكومات للحفاظ على الترتيبات المتعلقة بالتجارة الحرة، وعلى زيادتها. كانت «التجارة الحرة» هدفاً رئيسياً وأساسياً، بل كانت أساس كل التوصيات التى قدمها «صندوق النقد الدولى» و«البنك الدولى» منذ تشكيلهما.

عمد التقرير ألى تقسيم دول العالم إلى كتل:

✪ «شمال» (وينقسم أحياناً فى بعض أقسام التقرير إلى «شرق» و«غرب»؛).

✪ «جنوب» (وينقسم إلى : دول أكثر فقراً - أى أكثر الدول فقراً فى العالم الثالث - ودول ذات دخل متوسط، ودول تحقق فائضاً - ودول مصدرة للبترول).

وأدى هذا التقسيم إلى المجادلة بأن «الشمال ككل يمكن أن يستفيد بزيادة قدرة «الجنوب» على الاستيراد ممولاً - بدوره - الأموال المنقولة إليه من الشمال، ومن الدول المنتجة للبترول، ومن زيادة صادرات العالم الثالث من البضائع المصنّعة. (ص ٧٠ - ٧١).

واذا حولّت دول الشمال موارد إلى حكومات «الجنوب، على فرض أن تنفقها كما تشاء، فقد تختار حكومات الجنوب» أن تنفقها فى المانيا الغربية أو فى اليابان مثلاً وما يحدث الآن هو أن المانيا الغربية واليابان والولايات المتحدة

الأمريكية تتلقى من «الجنوب» أموالا أكثر من تلك التى تقدمها قروض البنك و«الصندوق» وتلك التى تحوّل إلى دول «الجنوب» بفضل كرم الدول الغربية الأصغر والأكثر ليبرالية مثل كندا وهولندا والدول الاسكندينافية. ومعنى هذا ببساطة «تدفق» العملة الصعبة من «الجنوب» الفقير الجائع إلى الشمال الغنى المتخم. وهذا معناه أيضاً استمرار الاستغلال القديم - الاستعمارى - ولكن فى أشكال جديدة عصرية «راقية» نطلق عليها أسماء «رقيقة» للتمويه مثل «فوائد» القروض والمساعدات، و«خدمة» الديون و«فاض» التجارة والميزان التجارى!

وبالمثل، ليست كل دول «الجنوب» متساوية فى قدرتها على الاستفادة من الأسواق المتسعة للبضائع فى الدول الرأسمالية المتطورة. وعليها أن تتنافس فيما بينها لتخفيض الأسعار التى تحصل عليها مقابل سلعها وصادراتها. وهو تنافس «الفقراء» لإرضاء «الأغنياء»!

وليس من الواضح تماماً اذا ما كانت كل الدول فى وضع يمكنها فيه من الاستفادة من التوازن المقترح بين التجارة الحرة وزيادة الطلب العالمى.

إن تقرير «لجنة برانت» يتعامل مع الحكومات والدول كأنها شىء واحد، وبهذا تعتبر مصالح الحكومة والشعب كلاً لا يتجزأ. فالمجموعة الدولية التى يشير التقرير إلى مشكلاتها لا تتكون من شعوب العالم، بل تتكون من حكومات الدول وشبكة كبيرة من الوكالات والهيئات الدولية، وتُصوّر هذه الوكالات الدولية كأدوات كبرى فى أنشطة التنمية، إنها تُصوّر بوضوح على أنها أقل ارتباطاً بمصالح الحكومات وبالتالى فإن، «المعونات يمكن أن توزع بالعدل، باعتبار أقل للسياسة والاستراتيجية إذا ما تم إرسالها عن طريق المؤسسات الدولية» (ص٢٤٣ من التقرير).

هنا يقترح التقرير مصادر عديدة للدخل، لا تعتمد على السياسات المتغيرة للحكومات الوطنية بعضها (مثل الضرائب على صادرات الاسلحة الدولية) أقل

واقعية من غيرها (كمبيعات «صندوق النقد الدولى» من الذهب) (ص٢٤٤).

تغيير فى «البنك الدولى»

ثم، وبدون الدخول فى تفصيلات دقيقة، يذهب التقرير إلى حد اقتراح تغيير فى شكل التصويت فى «البنك الدولى» و«صندوق النقد الدولى» اللذين استطاعت الولايات المتحدة الامريكية أن تسيطر عليهما استراتيجياً ثم اقتراح ثانٍ يقضى بزيادة عدد الموظفين العاملين «بالصندوق» و«البنك» من دول العالم الثالث!

والذى يبدو من هذين الاقتراحين، أن الهدف هو منح حكومات العالم الثالث فرصة أكبر لإبداء الرأى داخل هذه الوكالات الدولية، ولإبداء الرأى أيضاً فى الطريقة التى تنفق بها أموال هذه الوكالات، على أمل أن تؤدى هذه المسألة إلى إجماع حقيقى وليس إلى خلافات ومن ثم إلى تناقضات. (من ص ٢٤٨ -٢٥١).

ولكن هذه اقتراحات لا يمكن وصفها بالسذاجة، ففى حقيقة الأمر أنها «مضحكة» فوضع الدولة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فى «الصندوق» و«البنك» يأتى من نسبة مساهمتها، ومن الأموال التى تقوم بتصديرها إلى العالم الثالث ومن استثماراتها.

ولنتذكر أن فى بعض الوكالات والهيئات الدولية، التابعة للأمم المتحدة، قاطعت الولايات المتحدة بعضها وامتنعت عن دفع حصتها عندما وجّدت زيادة اصوات الدول النامية فيها، مما نتج عنه تنفيذ سياسات لا ترضى عنها.

ثم أن مسألة تمثيل موظفى هذه الهيئات الدولية لحكوماتهم ودولهم مسألة تحتاج إلى مناقشة. وهى مناقشة سياسية ليس هنا مجالها.

ويضيف الدكتور ويليامز نقطة جديدة إلى هنا، بقوله: «على الأرجح، ستؤدى بمثل هذه التغييرات فى بنية موظفى «البنك» و«الصندوق» إلى تعزيز

استقلالية «البيروقراطية الدولية. عن أى شكل من أشكال السيطرة الديموقراطية، وليس إلى تمثيل الحكومات الوطنية فى العالم الثالث».

ولا شك أن «العجز فى ميزانيات الدول النامية »هو الموضوع الأساسى للتقرير، ولقد خصص له الفصلان الرابع عشر والخامس عشر.

وليست ظاهرة الزيادة المستمرة فى عجز ميزانيات الدولة النامية مشكلة مؤقتة ناجمة عن ظواهر مؤقتة كالتغير فى أسعار السلع أو القحط والمجاعات التى تجتاح دول العالم الثالث، على الرغم من هذه الظواهر أو تلك قد تؤكد المصاعب التى تواجهها ميزانيات تلك الدول. بل أن هذه الزيادة المستمرة فى العجز تحدث:

أولاً: عن التوسع فى الإنفاق الحكومى على الاسلحة والادارة ومشاريع التنمية التى تتجه إليها هذه الدول بعد الاستقلال مباشرة لتعويض مراحل التخلف الاستعمارى السابقة، لذلك فهى تندفع إليها - وبعضها بشكل مكثف - للقضاء على تخلف قرون عاشت فيه شعوبها.

ثانياً: كنتائج متناقض لسياسات التصنيع التى كان هدفها إحلال السلع المحلية الوطنية محل البضائع الأجنبية المستوردة والمصنعة فى الدول الغربية أساساً. وكان من نتيجة هذه السياسات عموماً أن عززت اعتماد معظم دول العالم الثالث على الواردات من المنتجات الرأسمالية، والبترول، والموارد الخام، والتكنولوجيا، والادارة، هذا بالاضافة إلى أنها قد ألقت على هذه الدول المتخلفة بعبء تسديد أرباح القروض وغيرها وهى باهظة فى حد ذاتها.

وضاعفت الزيادة «الحادة» التى حدثت عام ١٩٧٤ فى أسعار البترول العالمية، وكذا ارتفاع تكلفة منتجات الواردات الصناعية، من حدة مشكلة الدول النامية المستوردة للبترول. وبالتالى فإن كثيراً من الدول التى لم تحصل على أسعار أفضل لبضائعها ومنتجاتها المصدرة، لا تستطيع ببساطة دفع ثمن وارداتها

الحالية، دون أن تصبح مدينة، وبالتالى كان عليها أن تستدين قروضاً أكثر لتسديد ما عليها من ديون وفوائدها! وهى دائرة مفرغة.

ثم هنالك قضية أخرى: لقد حدثت فى أوائل السبعينات زيادة سريعة فى أسعار بعض المواد الخام، مما جعل بعض الحكومات تنتهز الفرصة لتحصل على قروض ضخمة من البنوك الخاصة، وهذا ما حدث مع حكومة زائير على سبيل المثال. وفى عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥، قامت معظم حكومات الدول النامية بالحصول على قروض لتسديد الأسعار المتزايدة للبترول والمنتجات المصنعة. وكان مصدر معظم هذه القروض من العوائد المتزايدة التى جمعتها الدول المصدرة للبترول. وفى الوقت نفسه اغتنم عدد من دول أوربا الشرقية فرصة وجود هذه العوائد للحصول على قروض لتسديد أثمان وارداته الضخمة من التكنولوجيا والبضائع الرأسمالية. ولو لم تقم هذه الحكومات جميعاً بالاستدانة للحفاظ على وارداتها، لكن الكساد الذى تعانيه الدول الغربية الصناعية أقسى بكثير مما كان عليه فى منتصف الثمانينات.

ولكن....

أدى هذا الوضع إلى مشكلات على نطاق أوسع أصبحت ظاهرة فى العالم الثالث. لقد أستخدم كثير من القروض لتسديد الديون، وسيزداد هذا الاتجاه فى المستقبل، ومعنى هذا أن تقل الموارد التى يمكن توظيفها فى الاستيراد، وليس واضحاً حتى الآن كيف ستقوم معظم هذه الدول بتسديد ديونها المتراكمة والتى تتراكم عاماً بعد عام. وتخشى الدول والوكالات التى أقرضت دول العالم الثالث، أن تعلق الأخيرة عن عجزها (وبالتالى ترفض الاعتراف بالديون) ومن جانب واحد، وستكون هذه سابقة خطيرة، تهدد مسار عمليات «الاقراض الدولى» وتضعف فى الوقت نفسه من سلطة الحكومات الفاسدة - ولكن الموالية للغرب - مثل زائير.. وهناك بناء ينمو الآن لعدم دفع الديون.

ولقد ضغط أصحاب البنوك الخاصة والتجارية لزيادة الديون «الرسمية» التى تحصل عليها حكومات الدول النامية، حتى تسدد بها ديونها للبنوك، وبهذه الطريقة تقوم الوكالات «العامة» الدولية بتزويد حكومات العالم الثالث بالقروض كى تسدّد ديونها للبنوك «الخاصة». وكلما تعاظمت الديون ترددت البنوك «الخاصة» أكثر من إقراض الدول التى لا تمتلك وسائل تسديد هذه الديون، ما لم يكن هناك ضمانات لسدادها. (ص ٢١٢، ٢١٣ من التقرير - الجزء الأول).

وكثير من الدول الأكثر فقراً لم يكن بمقدورها أن تحصل على قروض من البنوك «الخاصة»، بل كان عليها الاعتماد على الوكالات الدولية الرسمية وقروض «المتبرعين» بالمعونة طوال الوقت. وكثير من الدول والبنوك المقرضة، فقدت الأمل فى الحصول عن ديونها من هذه الدول الفقيرة.

ما الحل الذى تقدمه «لجنة برانت» لهذه المشلكة؟

يدعو التقرير إلى إجراء تحويلات ضخمة لمساعدة الدول الأكثر فقراً، وتمويل ديون وعجز الميزانية فى الدول ذات الدخل المتوسط (ص ٢٢٧ إلى ٢٢٩ وص ٢٤١ إلى ص ٢٧٧). ومعنى هذا تورط هذه الدول أكثر فى ديونها لدفع ديونها؟!

غير أن أيا من البنكين الدوليين الرئيسيين فى العالم، لم يُنظّم بحيث يمول الديون طويلة الأجل للدول النامية «فصندوق النقد الدولى» مسؤول عن إقراض الدول التى تعانى عجزاً مؤقتاً فى ميزانياتها، وذلك عن قروض قصيرة الأجل. ويعمد «الصندوق» حتى الآن إلى فرض مجموعة خاصة من الإجراءات لتخفيض الإنفاق الحكومى وتعويم العملة (الوطنية) وتخفيض الأجور الحقيقية. والنماذج كثيرة وأصبحت واضحة على هذه الاجراءات المفروضة الآن، ولمن يريد الدليل فليقرأ كتاب: المؤلفة البريطانية تيريزا هايتر: «إمبريالية المساعدات» (الترجمة العربية متاحة) حيث قدمت أربعة نماذج من دول امريكا اللاتينية، وهى نفس مؤلفة كتاب: صناعة الفقر العالمى»؛ وكذا غيره من الكتب الكثيرة الآن.

ويعلق تقرير «لجنة برانت»: إنهم بهذه القروض «قد يقللون الاستهلاك المحلى بدون تحسين الاستثمار، وفى بعض الأحيان تنقص القدرة الإنتاجية بمعدل أكثر حدة من الاستهلاك (ص٢١٦).

أما قروض «البنك الدولى» فهى مقيدة حتى الآن لدفع أسعار التحويلات الأجنبية عن مشاريع خاصة، ما عدا حالات خاصة، كقروض إعادة البناء بعد الحرب التى منحها «البنك» بنيجريا وبنجلاديش.

رفض توصيات بيرسون!

لقد رفضت التوصية التى أقرها تقرير بيرسون، والتى دعت إلى تقديم قروض «مبرمجة» لا ترتبط بمشاريع خاصة، وإلى تمويل التكاليف المحلية. وأعادت «لجنة برانت» فى تقريرها هذه التوصية. ذلك أنه بالشكل الحالى لا تستطيع حكومات العالم الثالث الحصول على قروض من «البنك الدولى» إلا إذا أنفقتها على تكاليف الواردات المطلوبة. لمشاريع جديدة، وهى لا تسدد من الدخل الاضافى الناتج عن هذه المشاريع بل من الدخل العام. وكثير من المشروعات لا تساهم بشكل مباشر، أو بشكل فعال، فى عائدات الحكومات أو صادراتها.

هكذا فهى فى الحقيقة تشكل عبئاً إضافياً على الضرائب المفروضة على المنتجين وعلى الديون الحكومية. من هنا جاء اقتراح «لجنة برانت» بانشاء صندوق «تمويل التنمية الدولية» من أجل تزويد الحكومات بقروض مبرمجة طويلة الأجل (صفحة ٢٥٢ و٢٥٣ من التقرير) (وانظر كذلك صفحة ٢٣٢ حتى ٢٣٤). وقد رفض اقتراح آخر بالمعنى نفسه من جانب حكومات الدول النامية فى الخمسينات.

وبدلاً من ذلك أسس «البنك الدولى» «رابطة التنمية الدولية» فى العام ١٩٦٠، لتقديم قروض للمشاريع بفائدة أقل. ويبدو ممكننا أن يكون مكنمارا رئيس البنك الدولى آنذاك قد شكل «لجنة برانت» لأن الاساليب الحالية التى

يتحرك بها كل من «البنك الدولى» و«صندوق النقد الدولى» تمنع معالجة مشكلة ديون الدول النامية. وجاء اقتراح تقرير «لجنة برانت» باقامة «صندوق لتمويل مشاريع التنمية الدولية» كحل مناسب يعطى «البنك الدولى» الفرصة كى يقترح بدلاً من ذلك، تزويد حكومات العالم الثالث المثقلة بالديون، بقروض «تعديلات بنائية» ويوجز الفصل الثالث عشر (من الجزء الأول) قصة إيجاد ذلك بنظام «معدلات التحويلات الثابتة التى تأسست فى بريتون وودز» (ص ٢٠٢ حتى ص ٢٠٦)، وكذلك (من ص ٣٦ حتى ص ٤١) ويقترح التقرير تطوير حقوق السحب الخاصة فى «صندوق النقد الدولى» وتحويله إلى تداول دولى ثابت على حساب الذهب والعملات المحلية، هذا عَلى الرغم من أنه يذكر أن سحباً آخر للذهب من التداول كعملة سيعتمد بالضرورة على عملات أكثر استقراراً، وعلى تقليص التضخم فى الدول الكبرى. وبهذا نفهم بأنه يمكن تنفيذ حل المشكلة فقط بعد أن تحل المشكلة!!

ويقترح التقرير أن يطبق نظام حقوق السحب الخاصة هنا على تلك الحكومات التى ستواجه غالباً صعوبات فى دفع أقساط ديونها، وليست قادرة فى الوقت نفسه على الاستدانة من مصادر تجارية. وبمعنى آخر فإن على «صندوق النقد الدولى» أن يوسع من تعاملاته المالية الدولية بتقديم قروض للدول الفقيرة التى تحتاج لشراء بضائع من الدول الغنية وسيقدم هذا النظام مع توسيع نظام الاقراض - للحكومات الوسائل التى تمكنها من تسديد ديونها بدون أن تضطر لاتباع السياسات القاسية وغير المنتجة غالباً والشروط التى يفرضها «صندوق النقد الدولى».

فهل يغير «صندوق النقد الدولى» من خططه؟ وهل يمكن أن تستخدم الحكومات المدينة القروض المتاحة لها لإجراء التعديلات اللازمة؟ هذا هو السؤال الذى لم يجب عنه التقرير!

كتاب الأهالى

تيـريزا هـايتـر

صنـــــاعة الفقـــر العـــالمى

ترجمة

مِجدى نصيف

أريد أن أشكر «حركة العالم الثالث أولاً» شكراً جزيلاً، لاقتراحها أن أكتب هذا الكتاب، ولتوفيرها الكفء للتمويل اللازم الذى مكننى من كتابته، وأريد أن أشكر على وجه الخصوص الأشخاص التالية أسماؤهم لتعليقاتهم ونصائحهم: هيلارى سكانيل وايان كامبل من «حركة العالم الثالث أولاً»، ورؤساء تحرير دار «بلوتو» للنشر، واندريه جوندر فرانك، وكيث جريفين، وبوب ساتكليف، وجافين ويليامز، الذين «سطوت» على أفكارهم وكتاباتهم، بموافقتهم كما آمل. وبالطبع فإن أحداً منهم ليس مسئولاً عما كتبته. ومن المحتمل إننى لم أع نصائحهم كما يجب، ولم أزحم الكتاب بكل المراجع التى استمددت منها مادتى، وقد أثبت فى نهاية الكتابة، بيبلوجرافيا تضم الكتب والمقالات والمصادر التى استخدمتها على نطاق واسع. وهناك دليل آخر للقراءة فى الموضوع فى قائمة الكتب الصادرة عن «حركة العالم الثالث أولاً». وعنوانها: «كتب ضد الفقر»: حركة العالم الثالث أولا- ١٩٨٠.

تيريزا هايتر

مـــقدمـــة

بقلم: «حركة العالم الثالث أولاً»[1].

على غلاف «تقرير برانت ١٩٨٠»[2]، يتلوى خط أسود ثعبانى على خريطة العالم، مخدداً خط تقسيم الثروة بين الشمال والجنوب.

ويصاب «أهل الشمال» بصدمة مزدوجة حين يحدقون لأول مرة متتبعين ذلك الخط الأسود على الخريطة فهناك صدمة رؤية ما يعنيه الفقر لثمانمائة مليون إنسان. وهناك أيضاً صدمة سماع التفسيرات الراديكالية لذلك الفقر. وذلك أن تلك التفسيرات ليست مزعجة فحسب، بل تبدو فى كثير من الأحيان كصاعقة من السماء. ومع هذا فإن التحليلات الراديكالية ليست بالشىء الجديد.

فإذا ما بدت تلك التحليلات الراديكالية مثيرة للدهشة، فذلك لأنها لا تُسمع إلا نادراً فى المجتمعات الشمالية مثل بريطانيا. إن على تلك التحليلات أن تخوض معارك لتسمع ضد إجماع مهدىء يقطر باستمرار من التليفزيون والراديو والصحف والكتب المدرسية وإعلانات الجمعيات الخيرية.

ويأخذ ذلك الإجماع، كقضية مسلم بها، أن العالم الثالث كان دائماً فقيراً، وأن التنمية تأتى من «الشمال» لتنقذ الجنوب، ابتداء بالثورة الصناعية، وبلوغاً لمرحلة النضج بالالكترونيات.

وعندما تتحدى التحليلات ذلك الإجماع، بذكر «عبر» التاريخ، فإنه يتململ يميناً ويساراً، رافعاً حاجبيه، مردداً بلهجة متعالية: «إن التركيز على مسألة «الذنب» التاريحى لن يوفر حلاً.. وإن الشعور بأن الحق فى جانب هذه التحليلات لن يخلق وظائف جديدة، ولن يطعم الأفواه الجائعة!! (تقرير برانت: ص٢٥).

ولكن .. لنفترض أن الجانب المذنب ليس مذنباً، بل أفرج عنه بكفالة، فأخذ

يعيد نفس أفعاله الشائنة كما كان يفعل فى الماضى، وكل ذلك باسم التنوير والنمو والتطوير؟ ألا يكون من المفيد بالفعل عندئذ، وليس لمجرد الرضا عن النفس بالطبع، أن نحاول فهم الماضى والتاريخ، والسلوك المعاصر، وسبب خداع النفس المأساوى ذاك.

طلبت حركة «العالم الثالث أولاً» من المؤلفة وضع هذا الكتاب للمساعدة على ذلك الفهم. إننا نعلم تمام العلم من خلال عملنا وحملاتنا لتطوير العالم أن عقدة الذنب هى عائق، وكذلك فإن التعاطف غير الموجّه سيساء استغلاله. وفى الوقت نفسه، فمن الأهمية بمكان فهم التفسيرات الراديكالية، وتفهم الكم الكبير من الأدلة التى تسانده، وتفهم سبب تجاهله، أو رفضه، أو مسخه بشكل مستديم فى المجتمع البريطانى. عندئذ فقط يمكننا أن نوجه بذكاء ذلك السؤال المستمر: ماذا يجب أن نفعل؟

وهدف كتاب «صناعة الفقر العالمى» متواضع فإذا أقنعك هذا الكتاب أن التحليل الراديكالى لفقر العالم الثالث ليس غير حلقة متواصلة من التاريخ، وأنه ليس مؤامرة جهنمية من اليسار، ولكنه تفسير متماسك تؤيده دلائل ثابتة، ويؤثر على التفكير والأفعال الآن، وأن من الصعب تجاهله، إذا أقنعك الكتاب بكل هذا، فإنه يكون قد سار شوطاً كبيراً فى طريق النجاح.

---

(١) «العالم الثالث أولا» حركة على المستوى القومى، فى الكليات والجامعات البريطانية، ومركزها الرئيسى فى مدينة اكسفورد. وتتسع عضوية الحركة بين الطلبة، ولها برنامج دائم فى التعليم والقيام بحملات فى كل ما يخص العالم الثالث. وتهدف الحركة إلى:

- نشر الحقائق عن الفقر العالمى،
- مساندة الفقراء والمقهورين، بينما ينتظمون معاً للكفاح ضد الفقر،

ويرسمون طريقهم الخاص للتنمية،

● كشف مصالح الأغنياء والأقوياء الذين يقفون فى طريق الفقراء، والوقوف ضدها.

(٢) «الشمال - الجنوب - برنامج من أجل البقاء»

تقرير «اللجنة المستقلة عن مسائل التنمية الدولية» التى تشكلت تحت رئاسة ويلى برانت - دار بان للنشر - ١٩٨٠.

□□□

١- الصـــراع من أجــل البقــــاء

كثر الحديث فى أيامنا هذه، عن البقاء، كما لو أن الجنس البشرى يواجه خطراً لم يسبق له مثيل. فالمسرح معد للدمار النووى الشامل، وبالاضافة إلى ذلك، وليس بأقل خطورة منه، فإن أكثر من نصف بليون إنسان - يعيش معظمهم فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية - يتهددهم إن لم يكن الموت، فعلى الأقل شبه جوع دائم. وبدأت الحكومات فى دول الغرب الصناعية تربط تلك الظاهرة. ببقاء مجتمعاتهم هم. وهذا هو السبب وراء نشر تقرير لجنة برانت. «الشمال - الجنوب: برنامج من أجل البقاء».

جذب تقرير «لجنة برانت» بعض الانتباه المستمر، على خلاف التقارير الدولية الأخرى التى سبقته، وكثير من ذلك الانتباه للتقرير، «غير نقدى» لقد بيع منه عام ١٩٨٠ ما يقرب من مائة ألف نسخة فى بريطانيا وحدها.

كان اهتمام الغرب بالفقر المدقع فى الدول النامية منقطعاً على أحسن تقدير. وكثير من أولئك الذين يؤيدون مقترحات تقرير «برانت»، وبالذات فى مجال تقديم مساعدات أكثر لتلك الدول، يفعلون ذلك عن اهتمام إنسانى صادق بذلك الفقر. ولكن من المشكوك فيه أن يكون هذا هو الاهتمام الاساسى لواضعى التقرير (أعضاء لجنة برانت - المترجم)، بل المؤكد أن هذا ليس هو اهتمامهم الوحيد.

ويقبل تقرير «لجنة برانت» حالياً أفضل تعبير مستنير لطريقة تفكير المؤسسة الحاكمة فى موضوعات الاقتصاد العالمى، وعلى وجه الخصوص فى توفير ما يسمى بـ «المساعدات» للدول النامية.

لكن سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن واضعي التقرير يهتمون اهتماماً أولياً أو كلياً برفع الفقر عن تلك البلدان. على العكس من ذلك تماماً، فإن اهتمامهم الأول هو الحفاظ على النظام الاقتصادي العالمي الحالي. ومع ذلك. فهناك اختلاف مهم بين فكر المؤسسة الحاكمة الحالي، وفكرها السابق.

فأولاً: ينظر الآن إلى الفقر المدقع في الدول غير النامية كتهديد حقيقي لبقاء النظام، وليس كشيء يمكن التعامل معه ببعض التعبيرات الانسانية.

وثانياً: إنه لا بد من استجابة للأزمة الحالية في الاقتصاد العالمي.

وليس من الصعب اكتشاف أسباب التغيير الأول في تفكير المؤسسة الحاكمة، ففي كل دولة من دول العالم هناك قوى تتمرد ضد الوعود الفارغة بالاستقلال السياسي، وتطالب بالاستقلال الحقيقي، والتقدم الاقتصادي الحقيقي. ويتزايد معرفة هذه القوى بأنه كما تمت سرقة بلادهم في الماضي بواسطة حكامهم المستعمرين، فإنه يتم سرقتها الآن بالضبط من قبل تحالف بين حكامهم المستعمرين القدامى، وبعض الاستعماريين الجدد، والطبقات الحاكمة في بلادهم. ولقد أدت هذه التمردات إلى تغييرات أساسية تماماً في بعض مناطق العالم، وإلى إيقاف الاستثمار الفردي المربح في بعض الدول.

ولقد أظهر فشل حرب الولايات المتحدة الامريكية في فيتنام بشكل واضح، عدم إمكانية «إحتواء» سخط الفقراء باستخدام الوسائل العسكرية. على أنه من المؤكد أن استخدام القوة المسلحة لم ينته. وعادة ما يترك ذلك للقوات المسلحة المحلية، كما هو الحالي في شيلي. ورغم ذلك يتم تسليح القوات المسلحة المحلية تسليحاً قوياً من قبل الغرب. وأكثر من هنا، هددت الولايات المتحدة الامريكية باستخدام الاسلحة النووية للحفاظ على وارداتها من البترول. وما زال البريطانيون يستخدمون جيشهم في أيرلندا لقمع «التمرد» من هنا فإن إجراء اصلاحات في النظام الاقتصادي، بمعنى رفع بعض قسوته، قد تكون وسيلة أخرى لتثبيت ذلك

النظام. وهذا هو بالضبط ما يقترحه تقرير «لجنة برانت». «تؤكد كل دروس الإصلاح داخل المجتمعات الوطنية أنه كسب للجميع أن تجرى عملية تغير تجعل عدم المساواة فى العالم أقل، وتجعل العالم كذلك مكانا أكثر عدلا، وأكثر قابلية للسكنى. إن نداءات التقرير من أجل عالم يعتمد بدرجة أقل على السلطة والمكانة، وبدرجة أكثر على العدل والتعاقد، هى نداءات لها رنة الصدق. يقول التقرير: «ليس لإقامة جماعة من الأمم معنى، إذا ما نظرنا إلى مشكلة الجوع كمشكلة هامشية، يمكن أن تتعايش معها الانسانية». لكن أعضاء «لجنة برانت» كانوا جميعاً باستثناء دراجوسلاف إفرموفتش إلى حد ما، مواطنين لدول رأسمالية، وكثير منهم مستفيد «مرموق» من النظام الرأسمالى. إنهم يجادلون من أجل عالم بدون أيديولوجية. وهم لا يقولون صراحة أبداً، أن الوسائل التى يقترحونها لن تكون وسائل اشتراكية، وهم يقارنون بين نجاحات فى الصين، وفشل فى الهند؛ ومع هذا، ورغم أن اقتراحاتهم لا تذكر تحديدا فإنه من جمل نشاز هنا وهناك فى التقرير، يظهر بوضوح أنهم لا يقترحون الاشتراكية، ولا الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

ومن الواضح بما فيه الكفاية أن «النموذج» الضمنى الذى يرتأونه هو «الاقتصاد المختلط» للاشتراكية الديموقراطية فمثلاً عندما يقولون أن «إشباع الاحتياجات الأساسية للفقراء يتطلب تجميع السلع والخدمات الخاصة والعامة»، فانهم لا يهتمون بحلول تتعارض مع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، مهما كانت تلك الحلول ضرورية وحتمية.

ويوضح إدوارد هيث عضو «لجنة برانت» وجهة النظر هذه، عندما شرح أسباب تأييده لمقترحات «لجنة برانت» فى مقال له نشر بجريدة «التايمز» اللندنية:

«من الجائز أن تلك البلدان الأقل تطوراً ليست ذات أهمية اقتصادية كبيرة للغرب. ولكنها تكون فى أحيان كثيرة، ذات أهمية استراتيجية حيوية. وهذا

حقيقى فيما يتعلق على سبيل المثال، بالصومال، وبنجلاديش، والسودان. فمثلها مثل بلدان كثيرة فى آسيا وافريقيا من الدول الأقل تطوراً، يهدد استقرارها قوى راديكالية، يغذى نجاحها الحرمان الاقتصادى وعدم المساواة. ولو أعطيت تلك القوى الراديكالية فرصة إحراز أى تقدم، فإن قوى مماثلة بطول العالم وعرضه ستشجع أيضا وتتقدم وسينتهى الزعماء المعتدلون إلى نتيجة تقول إنهم لا يستطيعون الاعتماد على مساندة الغرب لهم».

إن نظرية «الدومينو» لم تمت. فكما يقول محاضر فى «مدرسة الجيش الأمريكى» للأمريكيين:

«تشتبك الديموقراطية - كما يراها هو - مع الشيوعية فى صراع من أجل أهداف ذات مغزى عالمى. فالاحتفاظ بقواعد عسكرية وشبكة من التحالفات، تحيط بالعالم الشيوعى، ليس فيه الكفاية لايقاف الحرب النووية. ومن سوء الحظ أن ميدان تلك الحرب آخذ فى الاتساع يوماً بعد يوم. والمساعدات الاقتصادية كشكل آخر للاختراق المتخفى الماكر، لهى مرحلة ذات طبيعة خاصة، من مراحل ذلك الصراع، حيث تحاول القوى الكبرى أن تحصل على نفوذ مسيطر فى الدول النامية».

ويمكن أن يوجد ذلك التحول فى الفكر العالمى التقليدى فى تقارير وكتب أخرى، وليس فى تقرير «لجنة برانت» إنه يتجسم فى تقارير متعددة لمنظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى، وبالذات فى مطبوعات «البنك الدولى»، و«منظمة العمل الدولية» عن الاحتياجات الاساسية وكذلك فى الكتب التى ينشرها «البنك الدولى» مثل: «إعادة التوزيع مع النمو و«الهجوم على فقر العالم»وغيرهما.

وتنتقد هذه المنشورات والكتب فشل سياسات المساعدات السابقة، عند التوصل إلى أى تحليل للفقر فى العالم الثالث، وتجادل من أجل توجيه انتباه أكثر

إلى احتياجات الفقراء المدقعين. ويمكن أن يتجسد هذا التحول الفكرى فى شخص مستر روبرت ماكنمارا الذى طلب وضع تقرير «لجنة برانت» ففى الستينات حينما كان يشغل منصب وزير الدفاع بالولايات المتحدة الامريكية، كان هو المشرف بحكم وظيفته على إلقاء القنابل على فيتنام الشمالية، ثم بين عامى ١٩٦٨ و١٩٨١ كان رئيساً للوكالة الدولية الرئيسية التى تقدم المساعدات، ألا وهى «البنك الدولى» وقد أجرى آنذاك تحولا فى سياسات تقديم البنك للقروض، فى إتجاه تمويل أكثر للزراعة والتعليم، انطلاقا على الاقل من الاهتمام بالاحتياجات الأساسية للأكثر فقراً، هؤلاء الذين كانت مشكلاتهم تشرح بطلاقة فى خطبه.

كان إطار هذا الاهتمام، هو الانكماش الاقتصادى العالمى. فمنذ نهاية السبعينات، كما يقول تقرير برانت والاقتصاد العالمى يعانى مصاعب خطيرة.

ولم يعد الاقتصاد ومؤسساته التى سادت وخدمته، بكاف، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لحل الصعوبات وبمعنى آخر فإن النظام الاقتصادى الذى إتفق على إقامته فى «بريتون وودز»، حيث تأسس «صندوق النقد الدولى» و«البنك الدولى»، أخذ يتهاوى. وكما يقول تقرير «برانت» بحق فإننا نعيش فى عالم يعتمد على التبادل «الهش». على أن التقرير يقرر أن هناك أملاً فى القضاء على هذا الوضع، إذا تم تبنى سياسات صحيحة.

وهناك تطابق سعيد فى تقرير «لجنة برانت»، بين الأهداف الانسانية وبين المصالح المتبادلة للبترول المتطورة والدول النامية، من خلال الاسواق التى تتسع ومجالات الاستثمار الموسعة. ويذكرنا فى بريطانيا بجوزيف تشامبرلين فى نهاية القرن التاسع عشر، الذى كان يجادل من أجل توسيع الامبراطورية لتطوير الضياع غير المتطورة فى المناطق الاستوائية، من أجل المصلحة المشتركة للشعب البريطانى وشعوب المستعمرات.

وكما يقول ادوارد هيث فى صحيفة «التايمز» مرة أخرى:

«إن وضع الغذاء العالمى خطير فهناك مؤشرات إلى انخفاض الانتاج بالنسبة للفرد، وهناك أعداد ضخمة من سكان العالم الذين يعانون سوء التغذية. إن هذا الوضع يؤثر على الدول الصناعية من ناحيتين على الأقل. فمن الناحية الأولى، يؤدى هذا إلى رفع أسعار الغذاء فى العالم، ومن ناحية ثانية يؤدى سوء التغذية المزمن حتماً إلى استخدام غير كفء للمصادر، وإلى انتاجية أقل باستمرار، ومن ثم إلى قدرة شرائية أقل ان تحسنا فى مستوى التغذية يمكن إذن أن يساهم مساهمة كبيرة فى دفع مسار النشاط الاقتصادى العالمى، يمثل ما هو حتمية أخلاقية فى حد ذاته».

هكذا يقترح تقرير برانت، وبطريقة فيها بعض الغرابة، نوعاً من «الكينزية» الدولية فى وقت اكتشفت فيه حكومات العالم، عدم قابلية «النموذج الكينزى» للعمل فى الاغراض الاقتصادية الداخلية: إنه يقترح على الدول الصناعية أن تحول الاموال (المعونات) إلى الدول النامية حتى تمتلىء «المضخة» فتزداد إمكاناتها للاستيراد من الدول الصناعية. فى نفس الوقت الذى يعارض فيه تقرير «برانت» معارضة شديدة فرض الحماية الجمركية التجارية، بما فيها حماية صادرات الدول النامية إلى الدول المتطورة. هكذا يقول «التقرير»:

«ننسى فى معظم الأحوال أن التجارة بين الشمال والجنوب طريق ذو اتجاهين. فإن لم يقم الجنوب بالتصدير إلى الشمال، فلن يكون فى إمكانه أن يدفع ثمن صادرات الشمال إلى الجنوب. إن الميزان التجارى فى صالح الدول الصناعية بدرجة كبيرة، وهذا يرجع إلى أنها تبيع منتجاتها المصنعة إلى الدول النامية. إن اعتماد الدول الصناعية على أسواق الجنوب، اعتماد له وزنه، وهو يتزايد».

ويقول التقرير فى مكان آخر:

«إن احتياج الجنوب للشمال واضح للعيان. (هل هذا صحيح حقاً؟ -

المؤلفة) ولكن ماذا عن احتياج الشمال للجنوب؟ وبأى معنى يمكن أن يقال أن الجنوب هو قاطرة «النمو» بالنسبة إلى الشمال؟ من المعترف به الآن انه فى فترة ما بعد عام ١٩٧٤، عندما وضع مصدرو البترول رؤوس الأموال الفائضة بكميات كبيرة فى البنوك التجارية، فإفتراض الدولة النامية الأكبر تطوراً لعب دوراً كبيراً فى إعادة دوران هذه الأموال، مؤكداً تحويلها إلى طلبات تصدير لأصحاب المصانع فى الشمال. وبدون هذا كان الركود فى تلك الفترة سيصبح أكثر سوءاً. وقد قررت إحدى الدراسات هذا التأثير بأنه مساوٍ فى حجمه لإنعاش اقتصاد المانيا الغربية».

ويسود قلق كثير حول توفير الخامات من البلدان النامية بأسعار رخيصة للغاية. وقد سببت زيادات سعر البترول ضجة، ولو أن تلك الزيادات حملت، ظلماً بالتأكيد مسئولية أزمات لها صلة أكبر بضعف النظام الرأسمالى عموماً. لكن الخامات الأخرى مهمة أيضاً للغرب. وتقرر «منظمة العمل الدولية» أن دول الغرب الصناعية قد حصلت من البلدان النامية على ٨٥٪ من احتياجاتها من البوكسيت، و١٠٠٪ من الكروم، و١٧٪ من النحاس، و٣٠٪ من الحديد، و٩٥٪ من القصدير وهكذا. هذا بالاضافة طبعاً إلى احتياجاتها من المحاصيل الاستوائية مثل الشاى والبن والموز. وتقدر «منظمة العمل الدولية» أن تلك النسب ستزيد كثيراً بحلول عام ١٩٨٥. ويشير تقرير «برانت» إلى أن الدول الصناعية تنتج الآن من المعادن - بما فى ذلك الوقود - مرتين ونصف مرة قدر ما تنتجه الدول النامية، بالنسبة للفرد. ولكن الدول الصناعية تستهلك من تلك المعادن بالنسبة للفرد قدر ما تستهلكه الدول النامية ١٦ مرة، وهذا هو السبب فى أن ٧٠٪ من الواردات العالمية والمعادن الأخرى، تأتى من البلدان النامية، وهذه النسبة فى تزايد. وليس هذا الاعتماد كبيراً فحسب، بل يبدو وكأنه ليس هناك استثمارات جديدة كافية لاستخراج المواد الخام. ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار تلك الخامات، كذلك إلى عدم ثبات هذه الأسعار لدرجة لم تعد الاستثمارت

فيها تجذب أحداً. ويرجع ذلك أيضاً إلى التنظيم القديم الذى باعت الدول النامية طبقاً له حق استغلال مصادرها الطبيعية للشركات متعددة الجنسية لمستقبل غير محدود. لقد إنهار هذا التنظيم، وحكومات الدول النامية أقل استعداداً فى وقتنا الحاضر لن تفعل الشىء نفسه، وهى تحاول أيضاً تأميم الامتيازات الحالية، أو إعادة تنظيم الاتفاقيات الحالية. ونتج عن هذا، أن الشركات المتعددة الجنسية لم تعد راغبة فى المخاطرة بالاستثمار، ثم التعرض للحرمان من أرباحها الفائقة. ولا يعنى هذا أن تلك الشركات تستحق أى عطف: ولقد شرح سلفادور الليندى رئيس شيلى الذى أغتيل هذه النقطة فى الأمم المتحدة عام ١٩٧٢. قال إن الشركات التى تستغل نحاس شيلى وعلى رأسها شركة آناكوندا وشركة كنيكوت، قد ربحت أكثر من أربعة آلاف مليون دولار فى الأعوام الاثنين والاربعين الأخيرة فقط، ولم تستثمر إلا أقل من ٣٠ مليون دولار. لكن الظروف المحيطة بالاستثمار تعطى للمسئولين الماليين فى الغرب أسباباً للاعتراف بالمصالح المتبادلة بين الشمال والجنوب، ولتنظيم التحويلات المالية الدولية. بحيث يمكن عمل الترتيبات الضرورية لتوفير الواردات من المواد الخام.

ولمشكلة واردات البترول بالذات تشعبات أكثر فعلى الغرب أن يتأكد بشكل ما أن دول «الاوبك» ستستمر فى إنتاج وتصدير كميات من البترول تدر موارد مالية أكثر من الاحتياجات المالية الحالية لدول «الاوبك»، لا أن تحافظ على احتياطياتها للتأكد من دخل منتظم من البترول فى المستقبل. فأكثر مستويات الاستهلاك الترفى استفزازاً لشيوخ العرب لا يمكن أن تمتص دخلهم الحالى من البترول. بالاضافة إلى أنه ليس لديهم الرغبة فى هدم وضعهم المتميز باعادة توزيع الثروة أكثر من اللازم فى الداخل. ولهذا فمن المستحسن إيجاد أشكال جذابة من الاستثمارات الخارجية لهم. فلقد وضعت كثير من أموال البترول، التى أطلق عليها اسم البترودولارات، فى بنوك أمريكا الشمالية. وحيث أن تلك البنوك غير

قادرة على إقراض هذه الاموال على نطاق كاف في الدول المتقدمة نفسها بسبب الركود الاقتصادي، فقد وجدت مقترضين راغبين من البلدان النامية. لكن هذا بدوره قد خلق مشكلاته الخاصة.

فكثير من المقترضين تكبله الديون الثقيلة. فعلى كل من البرازيل والمكسيك على سبيل المثال ديون تبلغ خمسين بليوناً من الدولارات، وكل منها يدفع ما بين ستة إلى عشرة بلايين دولار سنوياً. وبالمثل هناك بلدان أخرى مثل كوريا الجنوبية وتركيا وبيرو تبلغ ديونها في حدود عشرة بلايين دولار. وتخلق خطورة توقف بعض حكومات البلدان النامية عن دفع ديونها في أجواء النظام المالي الدولي ويهدد بانهياره كتيب من أوراق اللعب. إن إعادة دوران البترودولارات إذن يجب أن ينظم بحيث يكون قانونياً، ويكون مربحاً، وهذا هو ما يحاول أن يخطط لأن تفعله كثير من مقترحات تقرير «برانت».

ويبين فحص تقرير «برانت» أن تلك المشكلات الأخيرة قد خصص لها أكبر جزء من «التقرير» وقدمت لحلها أكثر الاقتراحات تفصيلاً وتماسكاً. وهكذا فإن مقترحات «لجنة برانت» مخططة بشكل أولي للتأكد من يسر عمل النظام الاقتصادي العالمي الحالي ولا بأس أن تأتي الاصلاحات بالشكل الذي يوفر تخفيف حدة الفقر المدقع في البلدان الأقل نمواً لكن «التقرير»، مثله مثل معظم المنشورات التقليدية عن التنمية يتجاهل تفسير سبب وجود الفقر في المقام الأول. ولو أن التقرير حاول تقديم مثل هذا التفسير، لكان قد خرج باستنتاج حرج، ألا وهو أن الفقر قد سببه بالضبط ذلك النظام الاقتصادي الذي يفترض أن مقترحات «التقرير» تحميه.

□□□

٢- الفقــــر المدقــع...

والثـــــراء الفاحـــش

ليس هناك نقص فى المعلومات عن الأشكال القصوى للحرمان الذى يعانيه معظم سكان هذا العالم، وأغلبهم - وليس كلهم - فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبالاضافة إلى ذلك، فإن من ناحية الغنى أيضاً، هناك تفاوتات صارخة بين المناطق المختلفة من العالم، وأيضاً داخل البلد الواحد. ولقد أصبحت الفجوة الواسعة بين البلاد المتطورة والبلاد النامية، «كليشيها» مكرراً. وهناك مؤشرات متعددة، وإن كانت ليست موثقة جيداً كما يُظن، إلى أن وضع الفقراء فقرا مدقعاً، وبالذات فى ريف البلدان النامية، آخذ فى التدهور بشكل مطلق وبشكل نسبى. ويرجع ذلك أساساً إلى أن توزيع الثروة داخل الأقطار يتسم بتفاوتات تتزايد باطراد.

وتقوم الأمم المتحدة ووكالاتها، و«البنك الدولى» و«صندوق النقد الدولى» بجمع الاحصاءات حول هذه الشئون ورغم أن تلك الاحصاءات تحتمل الكثير من الخطأ وبعضها ذو طابع متخصص يدق على القارىء العادى فهمه إلا أنها توجه بعض الانتباه إلى مدى خطورة المشكلة.

فطبقاً لدراسة «البنك الدولى لعام ١٩٨٠» بعنوان «تقرير التنمية العالمى»، كان متوسط الدخل السنوى للفرد فى ١٨ دولة صناعية عام ١٩٥٠: ٣٨٤١ دولاراً، أما هذا المتوسط فى ٣٨ دولة تأتى فى آخر قائمة الدول الأقل دخلاً فى العالم (أفقر الفقراء) فى عام ١٩٥٠ فكان ١٦٤ دولاراً، أى بنسبة واحد إلى ثلاثة وعشرين.

وفى عام ١٩٨١، كان متوسط الدخل السنوى للفرد لمجموعة الدول الـ١٨ الأولى ٩٦٨٤ دولاراً، أما المتوسط بالنسبة للفرد فى دول المجموعة الثانية الـ ٣٨ فقد كان ٢٤٥ دولاراً فى السنة. وهكذا قفزت النسبة إلى ١ : ٤٠ بالكاد وتشمل - ضمن ما تشمل - مجموعة البلاد الثمانى عشر الصناعية الأولى: الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا ونيوزيلندة واليابان، وأوروبا الغربية ومن إحصاءات أخذت من صفحات أخرى من «تقرير البنك الدولى» كان من الممكن حساب أنه خلال ١٩٧٩ كان نصيب هذه البلدان الصناعية من الدخل العالمى ٦٣٪، بينما هى لا تمثل أكثر من ١٦٪ من سكان العالم. أما مجموعة الدول الـ٣٨ فرغم أن عدد سكانها ٨٤٪ من سكان العالم فهى لا تحصل إلا على ٣٧٪ من دخله. ويجب أن نلاحظ أن هذه المجموعة تضم فى داخلها دولاً يصل فيها دخل الفرد إلى «الحد الأدنى» كذلك دولاً دخل الفرد فيها «متوسط»، فى الوقت نفسه الذى تضم فيه الدول المصدرة للبترول، والدول التى يطلق عليها البنك الدولى اسم «الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً».

ويقدم تقرير «لجنة برانت» الموضوع بطريقة أخرى:

«يسكن «الشمال»، بما فى ذلك أوربا الشرقية، ربع سكان العالم، ويحصل على أربعة أخماس داخل العالم، أما الجنوب ويشمل الصين ففيه ثلاثة أرباع سكان العالم أى أربعة بلايين نسمة، ولكنه يعيش على خمس دخل العالم».

ومن الواضح أن تقدير الدخل بالنسبة للفرد مسألة صعبة، ولا يمكن أخذها كقياس دقيق؛ وإن كانت تشير بالفعل إلى الفوارق الضخمة فى مستويات المعيشة فى مناطق مختلفة من العالم، وهى فوارق لا مبالغة فيها على الاطلاق. ولا يمكن اعتبار الارقام خاطئة لمجرد أنه يبدو من المستحيل أن يعيش الناس فى حدود مائة دولار سنوياً أو أقل. إن الحقيقة البسيطة هى أن معظم الناس فيالبلدان النامية ليس لديها ما يكفى لتأكله. أما الناس فيما يسمى بالبلدان

المتطورة فهى تأكل أكثر من اللازم عادة، ويعيش بعضهم فى ترف شديد، على أن الارقام تخفى الاختلافات داخل البلدان نفسها فاليخوت والقصور ليست متصورة على سكان العالم «الأول». إن بعض الناس فى الدول النامية فاحشو الثراء. فلقد كان رئيس نيكاراجوا السابق سوموزا واحداً من أغنى أغنياء العالم. ونتيجة لذلك يصبح الآخرون من البلد نفسه، أشد فقراً. ويتسم توزيع الدخل فى الدول النامية بشكل عام بتفاوتات أشد حدة من نظيرتها فى الدول الصناعية. ومع هذا، يوجد قدر كبير من الحرمان فى الدول الصناعية،رغم غناها الشامل. ويعطى «تقرير التنمية العالمى لعام ١٩٨٠» بعض الأرقام المبدئية عن توزيع الدخل داخل الدول ففى البرازيل يحصل الخمس الأفقر من السكان على ٢٪ من اجمالى الدخل، أما الخمس الأغنى من السكان فيحصل على ٦٧٪ منه. وفى الملايو يحصل الخمس الأفقر على ٣٪ من إجمالى الدخل، والخمس الأغنى على ٥٧٪. أما بالنسبة للهند فيحصل الخمس الأفقر من السكان على ٧٪ من الإجمالى أما الخمس الأغنى فيحصل على ٤٩٪ منه. وبالمقارنة فإن الخمس الأفقر فى بريطانيا يحصل على ٦٪ من اجمالى الدخل، أما الخمس الأغنى فيحصل على ٣٩٪ منه.

وهناك قياسات أخرى للاختلافات بين الدول، ونشير هنا ثانية إلى أن الأرقام ليست دقيقة تماماً، ولكنها تعطى بعض الإشارات عن الحقائق. فطبقا لتقديرات «تقرير التنمية العالمى»: كانت نسبة معرفة القراءة والكتابة فى الدول الثمانى عشر الصناعية الأكثر تقدماً ٩٩٪ (أى أن نسبة الأمية لا تزيد على ١٪) وذلك عام ١٩٧٥؛ بينما قدر هذا الرقم بـ ٣٨٪ فى العام نفسه فى الدول الثمانى والثلاثين التى تمثل أفقر الفقراء فى العالم. وكان متوسط العمر فى مجموعة الدول الأولى ٧٤ عاماً فى سنة ١٩٧٨ بينما لم يزد على خمسين عاماً فى دول المجموعة الثانية. وكانت نسبة الأطفال الذين وصلوا إلى سن التعليم الثانوى ويخطون به بالفعل، فى المجموعة الأولى ٨٧٪، بينما كانت هذه النسبة ٢٤٪

فى المجموعة الثانية. وكان متوسط ما يحصل عليه الفرد من سعرات حرارية فى عام ١٩٧٧ من دول المجموعة الأولى هو ٣٣٧٧ سعرا أى ١٣١٪ من احتياجاته، بينما كان الرقم فى دول المجموعة الثانية ٢٠٥٢ سعراً أى ما يمثل ٩١٪ من احتياجاته. وفى المجموعة الأولى كان هناك طبيب لكل ٦٣٠ من السكان وذلك عَام ١٩٧٧، بينما كان هناك طبيب واحد لكل ٩٩٠٠ من السكان فى عام ١٩٧٧ بالنسبة للمجموعة الثانية. ويجب أن ننبه مرة ثانية إلى أن كل تلك التقديرات هى بمثابة متوسطات عامة تخفى فوارق مهمة داخل الدول ذاتها. ذلك أنه فى كل دولة على المستوى القومى تحظى المدن بالنصيب الأكبر من الاطباء والغذاء على سبيل المثال. ولقد كان نصيب الفرد من استهلاك الطاقة عام ١٩٧٨ من دول المجموعة الأولى ٧٠٦٠ كيلو جراماً من الفحم، أما نصيب الفرد فى المجموعة الثانية فكان ١٦١ كيلو جراماً. وفى عام ١٩٨٦، كان نصيب الفرد من المنتجات المصنّعة فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٦٤٠ دولاراً وفى بريطانيا ١٦٤٠ دولاراً، وفى شيلى ٢٩٣ دولاراً، وفى الهند ٦٣دولاراً، وفى جمهورية أفريقيا الوسطى ١١ دولاراً. أما من ناحية مستوى الاجور فى البلدان النامية، فهو لا يزيد على جزء من عشرين أو جزء من ثلاثين من نظيره فى البلدان الأغنى، وذلك عن نوع العمل نفسه. وينشر المسئولون فى المؤسسات الدولية أيضاً تقديرات للعدد الكلى لـ«البؤساء» ففى بداية السبعينيات، ذكرت «منظمة العمل الدولية» أن هناك ٧٠٠ مليون فى العالم من المعوزين. وفى أيامنا هذه يذكر «البنك الدولى»: «إذا نحينا جانباً الاقتصاديات المخططة مركزياً، فإن هناك ٨٠٠ مليون إنسان، أتى ما يقارب ٤٠٪ من سكان ما يسمى بالدول النامية يعيشون فى حالة «فقر مدقع» إن ظروف حياتهم «موشومة» تماماً بسوء التغذية والجهل والمرض لدرجة أنها أقل من أى تحديد أو توصيف معقول للكرامة الانسانية» ففى بعض هذه البلاد يموت طفل من كل أربعة قبل أن يبلغ الخامسة من عمره، ويعيش ملايين البشر فى

أكواخ من الصفيح أو الطين أو صناديق الكرتون؛ ومواد أخرى ليس لها صفات الدوام والبقاء. وليس لديهم مياه جارية، ولا مراحيض، وحيث الكهرباء ترف، والخدمات الطبية نادرا ما تكون قريبة، وكثيرا ما يجب لقاء الحصول عليها . ومن الممكن أن يكون التعليم الابتدائى متوفراً ومجانياً. لكن الأطفال فى أحيان كثيرة مطلوبون للعمل من قبل ذويهم. وعموماً ليس هناك «نظام الضمان الاجتماعى» أو «إعانة البطالة» وطبقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، فإن هناك ٣٠٠ مليون إنسان ليس لديهم أى نوع من العمل. وفى آحيان كثيرة فإن التنظيم النقابى، والحقوق النقابية بالتالى، موجودة فى أضيق الحدود، أو غير موجودة على الإطلاق.

والقهر الشديد الذى تقوم به السلطات الحاكمة هو القاعدة وليس الاستثناء.

❑❑❑

٣- التفسيرات التقليدية للفقر

تتضمن معظم المراجع عن التخلف سرداً لحقائق الفقر والغنى عرضناها فى الفصل السابق. لكنها عادة ما تقدم بدون تفسير، أو بتفسيرات غير كافية وبداية فإن السؤال الذى يناقش عادة ليس هو السؤال عن سبب عدم المساواة فى التوزيع الدولى للدخل. ومعظم الدراسات التى تحاول أن تبين سبب فقر الدول المتخلفة تتجاهل صلة هذا الفقر بالثراء الفاحش فى مناطق أخرى. وفضلاً عن ذلك فإن الصورة التى تقدم، عادة ما تكون صورة آنية أو غير تاريخية، كما لو أن بطون الأطفال الهنود المنتفخة من سوء التغذية مثلاً هى من حقائق الحياة الثابتة. وترفض محاولة تقديم تفسيرات تاريخية للمسألة، على أساس أنه ليس لها صلة بها. وكما يقول تقرير «لجنة برانت»: «إن التركيز على مسألة الذنب التاريخى لن توفر حلولاً للمشكلة الحاسمة للمسئولية الشخصية».

وتميل التفسيرات التقليدية المعطاة إلى الاعتماد على ما يمكن وصفه بلباقة بالنظرة إلى أوروبا على أنها مركز العالم. وهذا فى حد ذاته ناتج عن ظروف تاريخية وأساطير استعمارية على وجه الخصوص. بل إن الاوربيين الذين بدأوا بانطباعات جيدة،وانبهر بعضهم بما وجدوه من حضارات هى فى أحيان كثيرة أكثر تقدماً من حضارتهم، أخذوا يتبنون تدريجياً نظريات التفوق العنصرى. لقد شعروا ابتداء من القرن التاسع عشر على وجه الخصوص، بالحاجة إلى أن يبرروا

لأنفسهم سيطرتهم على الشعوب المستعمرة. وكان عليهم أن يبرروا نظام العبودية بالذات. كان الاوربيون يقولون إن سكان المستعمرات الاصليين جهلة، بليدون آدميون بالكاد وقد اكتشف أحد «السادة» الإنجليز عام ١٨٢٠م أن سبب فقر الهنود هو وهن طبيعى بالمخ وكراهية عامة للعمل.

«وما أن حلّ القرن التاسع عشر» - كما يقول ف.ج. كيرنان فى كتابه «سادة الجنس البشرى» - «حتى كان الرجل الأبيض قد خلق لنفسه حالة عالية من الغرور بالنفس». أصبح الرجل الأبيض على استعداد لتبرير أى شىء لنفسه، لنشر «المدنية» بين السكان الأصليين. وكما يقول «كيرنان». «أحد مهربى الافيون لم يكن يملك إلا الشعور بالصدمة عندما رأى الجثث المنكمشة الجافة بسبب المخدرات. هذا المهرب نفسه نزل إلى شاطىء جزيرة فورموزا فى إحدى المرات مع رجاله، واشترك فى معركة، وأحرق قرية، ونهب سفينة واستولى على ذخائرها. كل ذلك لأنه لم يكن معروفا كم من الافيون ما زالوا فى حاجة إليه حتى يخضع السكان الأصليون لمدينتنا الأرقى لقد برر جون كوينس آدمز «حرب الافيون» التى خاضتها بريطانيا لإجبار السلطات الصينية على السماح باستيراد الافيون، وذلك فى محاضرة عامة سنة ١٨٤٢، على النحو التالى:

«يعتمد الالتزام الأخلاقى بالتبادل التجارى بين الأمم، اعتماداً تاماً على المفهوم المسيحى بأن «تحب لجارك ما تحب لنفسك» ولأن الصين ليست أمة مسيحية، فهى لا تعترف بالالتزام فى التجارة مع الآخرين. وقد حان الوقت لايقاف هذا الافتئات الضخم على الطبيعة الإنسانية». (أى رفض الصين شراء الافيون).

كان الاعتقاد السائد أن الأفارقة أكثر كسلاً من الآسيويين. على أن «كيرنان» نقل عن أحد كبار موظفى المستعمرات قوله «يعتقد السكان الأصليون أننا كلاب كسولة، غير أننا غاية فى المهارة عندما توصلنا إلى كيفية جعل

الأسود يقوم بالعمل بدلاً منا. اعتقد الاوروبيون أنها نعمة ربانية للعبد الافريقى أن يكون له سادة وعمل مستديم، وأراحوا أنفسهم بفكرة أن الزنوج ذوو إحساس بليد، وأن تعرضهم للألم وإحساسهم به أقل من تعرض الأوربيين له وإحساسهم به.

وقنع الأوربيون أنفسهم، أنهم رسل المدنية والنظام والمبادىء المسيحية إلى السكان الاصليين، هؤلاء الغارقين فى الظلمات فكما قال جوزيف تشامبرلين عام ١٨٩٧:

«عندما نقوم بنشر المدينة فنحن إنما نوفى بما أعتقد أنه مهمتنا الوطنية. إننا بذلك نجد المجال لإظهار الصفات والسمات التى جعلت منا جنسا حاكماً عظيماً.. وليس هناك شك أنه كانت هناك بعض الخسائر فى أرواح السكان الأصليين. عندما تمت تلك الفتوحات فى البداية، كذلك كانت هناك خسائر أكبر فى الارواح بين هؤلاء الذين بعثوا لنشر النظام فى تلك البلدان، ولكن يجب أن نتذكر أن هذا هو ثمن الرسالة التى يجب علينا أن نحققها وكما قال سيسيل رودوس أحد أكبر بناة الامبراطورية البريطانية:

«إننى أعتقد أننا الجنس الأول فى العالم، وأنه كلما انتشرنا فى العالم بسكانه، كان ذلك أفضل للجنس البشرى. إننى أعتقد وهذا ينبع من إيمانى بالله، أن ما يجب أن أفعله هو أن أصنع أكبر مساحة ممكنة فى خريطة أفريقيا باللون الاحمر»(١).

وما زالت تلك الأفكار تحيا وتعشعش فى ضمائرنا حتى اليوم. فعلى سبيل المثال يؤكد البروفيسور هيو تريفور - روبر أستاذ الكرسى الملكى للتاريخ بجامعة اكسفورد «أن تاريخ القرون الخمس الماضية كان تاريخاً أوربياً، وهو شىء له مغزى». وما زال الأوروبيون مقتنعين «بأنهم يعرفون أفضل من غيرهم». ووكالات «المساعدات» الاجنبية تواقة، إن لم يكن بعنجهية، لإعطاء نصائحها للبلدان الفقيرة: فى كيفية «اللحاق بالدول المتقدمة» والتغلب على «التخلف»،

ولقد تطورت «صناعة تقديم الخبرة فى مجال التنمية» لتصبح وعاء ضخماً يغترف منه الخبراء. وتقدم الشركات متعددة الجنسية نفسها كمورد للتكنولوجيا والكفاءة. فيقول هربرت س. كورنويل عام ١٩٦٨ فى «التقرير السنوى لشركة الفواكه المتحدة»: «حتى لو كانت الحكومات المحلية قوية والمساعدات المقدمة لها وفيرة فإن الحقيقة التى لا جدال فيها هى أن التعقيدات الهائلة لعملية التنمية، تستلزم إمكانات وصفات تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسية بحكم طبيعتها ولكنها امكانات وصفات غريبة ولا تمت بصلة لطبيعة الحكومات المحلية. ويفاخر رئيس مجلس إدارة شركة الاغذية العامة (جنرال فودز):

«ما الذى يمكن أن تقدمه شركة جنرال فودز» لفرع شركة تابع لها فى الخارج؟ حسناً! فأولا لدينا أكثر من ١٠٪ من الباحثين فى مجال الغذاء فى قطاع الصناعة الخاص فى هذا البلد. لذلك فإننا نمتلك إمكانات فى تكنولوجيا الغذاء نساهم بها. إن منتجاتنا من «دريم بيت» (الكريم شانتيه) وغذاء الكلاب المعروف باسم «جينز برجر» لهما قمة النجاحات التكنولوجية».

وهم يرجعون الفشل فى التنمية، إلى عدم وجود المنظمين ورجال الأعمال.. وهكذا يؤكد «البروفيسور بيل بروزين»: «إن التقدم التكنولوجى الكفء يشترط وجود منظمين مجددين؛ تكبحهم وتحفزهم سوق حرة. «ويكتب والتر إيلكان» فى كتابه «مدخل إلى اقتصاديات التنمية» المطروح بكثرة فى المكتبات، تعتمد التنمية على أناس يمتلكون روح المبادرة. ولو أنه يعترف فى مكان آخر فى الكتاب بأنه كثيراً مما افترضه عن نكوص الفلاحين عن المبادرة يعكس فى حقيقة الأمر اعتبارات اقتصادية رشيدة. وما زال الكتاب الذين يكتبون فى مجال «الدول النامية» أو «الدول المتخلفة» يجادلون بجدية أن أهل تلك البلاد فقراء لأنهم يعيشون فى مناخ حار، وذلك يجعلهم ضمنياً يعانون الكسل، ولهذا يفتقرون إلى روح المبادرة.

ولكن التنمية أعقد من ذلك بكثير كان الجدل يقول إن الناس فى «مجتمع الرفاهية الأصلى» يعانون العوز أو الجوع. وكانوا يعملون أقل. ولكن مهما كان تنوع الأنماط الثقافية فى الماضى، فمن الواضح أنه فى يومنا هذا، يعمل أناس كثيرون فى الدول النامية لساعات أكثر بكثير، وفى ظروف أسوأ بكثير من الناس فى الغرب.. ففى هونج كونج على سبيل المثال تعمل الآلاف المؤلفة أكثر من مائة ساعة فى الأسبوع، ويعمل الآف الأطفال أيضاً. أما الفلاحون الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان الدول المتخلفة، فيعملون فى الحقول من طلوع الفجر حتى غروب الشمس أنهم يعملون فى اليوم ما بين ١٢ إلى ١٥ ساعة، ولسبعة أيام فى الاسبوع. ويقول «بور لوج» أحد رواد «الثورة الخضراء» التى روجت لها «مؤسسة روكفلر» (انظر الفصل القادم بعنوان «الجوع»): «إن لدى قدراً كبيراً من الاحترام للمزارع الصغير، فحيثما نظرت إلى ما يفعله فى أرضه، تجد أنه ينتج أقصى ما يمكنه من إنتاج فى ظل الظروف التى يعمل فيها والمسألة هى أنه ليس لديه الكثير ليعمل له». أما فيما يتعلق بالفرض القائل بعدم وجود من يمتلكون روح المبادرة، فالواقع هو أن الاشخاص العنيدين الذين يحسبون حساب كل شىء، والذين يهمهم الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح بكل قسوة ممكنة، يمكن أن يوجدوا فى أى مكان فى العالم. ويكمن الاختلاف فى مواد عملهم، والإطار الاجتماعى والاقتصادى الذى يعملون فيه.

و«تفسير» آخر من تلك التفسيرات للفقر المدقع للبلدان المتخلفة، هو عدم وجود رؤوس الاموال. إن هذا التعبير مثل تعبير «مصيدة التوازن عند مستوى منخفض الذى تمتلىء به الكتابات المتداولة فى علم الاقتصاد الكلاسيكى الجديد (النيوكلاسيكى) وهو يعنى فى النهاية «إن تلك الدول فقيرة لأنها فقيرة». وكما قال أحد أساتذة جامعة اكسفورد ببساطة طالب دراسات عليا هندى: «لدينا رأس المال، ولديكم الرجال» واقترح ضم الاثنين معاً. ويعبّر تقرير لجنة «برانت» عن هذا

بطريقة أكثر دقة «إن تغيرات هيكلية أساسية يجب أن تتم فى الاسواق، حيث توفر الدول النامية السلع والمصنوعات والعمالة، وتكون فيها تلك الدول أيضاً زبائن لرأس المال والتقنية» لكن هذا القول يتجاهل السؤال الجوهرى عن ماهية رأس المال، وكما أن يعجز عن الاجابة عن السؤال التالى: لماذا تمتلك الدول المتطورة رأس المال؟ هذا إن كانت تمتلكه بالفعل حيث أنها قد لا تمتلكه إلا بالمعنى الضيق للاستحواذ والسيطرة وتقرر «لجنة برانت» واضح تمام الوضوح فى هذا الشأن عندما يذكر «إن الشركات الاجنبية لا تحتاج دائماً إلى إحضار رؤوس أموال معها، إذ يمكنها الاقتراض من الأسواق المحلية» إن هذا قول مخفف عن وضع يقدر فيه أن المستثمر الأجنبى يحصل فى أحوال عديدة على ٨٠٪ من رأس مال مشروعاته من الدول النامية ذاتها كما أنه يصدر فى الوقت نفسه أرباحه إلى الخارج. وبالاضافة إلى ذلك، وبسبب التفاوتات الشديدة فى توزيع الدخل فى الدول النامية فإن كثيراً من رأس المال الذى كان من الممكن توفيره للاستثمار. يبدد فى أنماط استهلاك شديدة التنوير وفى المضاربة على الأراضى والعقارات، وفتح حسابات فى البنوك السويسرية.

وقد شرح «بول باران» هذه الظواهر بالتفصيل فى كتابه «الاقتصاد السياسى للنمو». فهو يقول إن هذا الوضع أخذ شكلاً فاضحاً فى «الامبراطورية الاستعمارية البريطانية عندما أجبرت المستعمرات فيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٦١، على أن تراكم بليون من الجنيهات الاسترلينية، مما يعتبر تصديراً مباشراً لرأس المال لمساندة مستوى المعيشة فى بريطانيا، ودعم الجنيه الاسترلينى، وحتى تستطيع بريطانيا أن تسدد ديونها العسكرية (فيما بعد الحرب العالمية الثانية - المترجم) إن هذا مجرد مقال واحد معاصر، عن ظاهرة منتشرة، يجب على الأقل أن تلقى بظل من الشك على «النظرية» التى تقدم عن «التخلف» والتى تفسره بإنه ناتج عن عدم توفر رأس لمال.

ثم هناك «نظرية السكان» والتى تقول إن شعوب البلاد النامية فقيرة، لأنهما تتزايد بأعداد أكثر من اللازم؛ ويقال أن هذا بدوره نتيجة للتقنية الطبية الحديثة التى أدخلها الأوروبيون. والحقيقة أن تلك التقنيات الأوروبية نتج عنها فوائد لا يمكن إنكارها، لكنها فوائد تمت فى الأزمنة الحديثة نسبياً. لقد أدى الاقتحام الأوروبى الأول، وبالذات فى الأمريكتين إلى إبادة تجمعات سكانية محلية بأكملها. ويرجع ذلك جزئياً إلى إنهاك المزارع والمناجم، وجزئياً إلى دخول الأمراض الاوربية (التى لم تكن معروفة فى تلك المناطق - المترجم)، كما يرجع الباقى إلى المذابح الجماعية الصريحة الفاضحة. وفى زمن قريب فى القرن التاسع عشر، قام البريطانيون بإبادة شعب تسماينا، وفى عصر تجارة العبيد الأوروبية، انخفض عدد سكان أفريقيا إلى درجة كبيرة، حتى لدرجة أن بعض الكتاب يرجعون الغياب النسبى للتنمية فى أفريقيا خلال تلك الفترة إلى انخفاض عدد سكانها، وبشكل خاص إلى نقص عدد القادرين والقادرات على العمل. ومنذ ذلك الحين، يزداد عدد سكان العالم بشكل «درامى» حيث يبلغ عددهم الآن (أوائل الثمانينات) حوالى ٤,٣ بليون نسمة، ومن المحتمل أن يزداد هذا العدد خلال العقدين التاليين (أي على مشارف القرن الواحد والعشرين - المترجم) بما يقرب من بليونين آخرين. وهذه الزيادة فى حد ذاتها، أكبر من عدد سكان الكرة الأرضية فى بداية القرن العشرين .

والتحذيرات الحالية من زيادة السكان تنبعث بوضوح من فكر «مالتوس». فما أسهل إرجاع الفقر إلى أسباب طبيعية غير قابلة للتغير، ثم القول بأنه لا يمكن عمل شىء لتغيير الوضع. إن «مالتوس» شخصيا قد أراح رجال الصناعة البريطانية، الذين كانوا يدفعون أجوراً للعمال تدفع بهم إلى حافة الجوع فى بداية القرن التاسع عشر، وذلك عندما قال إن معدل زيادة السكان يتم هندسياً، بينما يزداد الإنتاج بمعدل حسابى، طبقاً لطبيعة الأشياء. وهكذا فإن عاني العمال الجوع، نتلك غلطتهم، لأنهم يتكاثرون أسرع من اللازم. والحل هو قلة الإنجاب أو حتى

الامتناع عنه (!!). لقد ثبت خطأ «مالتوس» فى بريطانيا لكن «المالتسيين الجدد» ما زالوا يوالون نداءاتهم، فيما يختص بالدول النامية.

ويردد كتاب لهم شعبية كبيرة مثل «و. فوجت» هذه الاقوال فى كتاباتهم. فهو يقول فى «الطريق إلى البقاء» بأنه «إذا لم ينته التناكح غير المتحكم فيه، والذى تقوم به الملايين فإن علينا أن نستسلم فى صراعنا من أجل البقاء» وبالمقابل يجب أن نتخلص من نوعية التفكير التى تقود إلى استخلاص وقبول وثائق من نوعية «البيان الشيوعى» ذلك أن هذا يخدع الانسان للبحث عن سياسية واقتصادية، بينما تتحكم فى بيئتنا كلية القوانين الطبيعية، بمثل ما تتحكم فى كرة تقع من أيدينا.

ولنتصور ما كتبه «فوجت» أيضاً عام ١٩٤٨:

«هناك أمل ضئيل فى أن يتفادى العالم هول المجاعات الواسعة النطاق فى الصين خلال السنوات القليلة القادمة. ولكن تلك المجاعات يمكن - من وجهة النظر العالمية - ألا تكون مرغوبة فحسب، بل لابد منها.. إن مجتمعا سكانيا صينياً يتزايد بطريقة هندسية لا يمكن إلا أن يكون مصيبة عالمية»

كاتب آخر هو «ر.س.كوك» يتنبأ فى كتابه «الخصوبة البشرية: ورطة العصر»، بأنه بالإضافة إلى المشكلات الأخرى للتزايد السكانى، فلسوف يكون هناك انخفاض ثابت فى نسبة سكان العالم الذين يساهمون فى الافكار والأنماط الثقافية - الحضارية التى خرجت من الغرب منذ عام ١٦٠٠م. ويضيف أيضا قوله: «سينتج عن الخصوبة سيئة التوزيع، تعرية تراثنا البيولوجى والحضارى».

ويؤكد «باران»- الذى أخذت عنه المقتطفات السابقة، فى كتابه «الاقتصاد السياسى للتنمية»، أن تلك المقتطفات ليست نتاج عقليات مجنونة خارج مجالات صنع السياسات. لقد كان لبرامج «تحديد النسل» و«تنظيم الاسرة» صلة ولو جزئية بوجهات نظر من هذا النوع. ولذا فإن كثيرين فى الدول النامية لديهم الحق

كل الحق فى أن يشكوا فى مصداقيتها.

وهناك مسألة جانبية شريرة تتفرع من هذه القضية. فوسائل «منع الحمل» المعروفة على نطاق واسع فى الدول الصناعية المتقدمة أنها غير مأمونة، تفرض على سكان الدول النامية. وهناك دليل لا بأس به على أن هيئة المعونة الامريكية التى يطلق عليها «وكالة التنمية الدولية» وشركات الأدوية الامريكية، تطبق معياراً مزدوجاً مقصوداً لبيع وسائل منع الحمل. فلقد قامت «وكالة التنمية الدولية الامريكية، بشراء لوالب غير مأمونة، وحبوب لمنع الحمل تحتوى على تركيز كبير من الاستروجين، ومؤخراً حبوب الديبو بروڤيرا - التى أعلن عن عدم صلاحيتها جميعاً للاستعمال فى الولايات المتحدة الامريكية، وقد قامت «الوكالة» بشرائها من الشركات الامريكية المنتجة لها: بثمن رخيص، وطبعاً لا يمكن توزيعها فى الولايات المتحدة الامريكية نفسها، ووزعت على نطاق واسع فى عدد من البلدان النامية وقد اقترح أحد موظفى برامج «تحديد النسل» التى تمولها تلك «الوكالة» الامريكية إزاء هذا الوضع، وهو يشعر بحساسية من تهمة «التمييز العنصرى»، أن يسمح باستعمال دواء «ديبو بروڤيرا» فى الولايات المتحدة الامريكية بالطريقة التالية:

«هناك مجموعات صغيرة من الناس داخل الولايات المتحدة، لديها مشكلات مثل مشكلات سكان العالم الثالث. واحب أن اقترح: أنه مثل تلك الجماعات يمكن ألا يكون عددها كبيراً حقاً، لكن هناك كما تعلمون عدة ملايين على سبيل المثال من المهاجرين المكسيكيين، الذين يأتون معهم بنفس المشكلات الصحية، ونفس القيم/ السلوكيات ومن ثم يحتاجون إلى «تنظيم النسل»، تماماً كما كانوا يحتاجونها فى المكسيك. وإننى اعتقد أنه لو وجهت «إدارة الادوية الفيدرالية» اهتمامها إلى احتياجات مثل هذه المجموعات الجانبية فى الولايات المتحدة، فإننا لن نواجه بوضع نتهم فيه بأننا نستخدم معياراً مزدوجاً للخدمات الطبية، والتحكم

فى توزيع الادوية حول العالم».

واستخدم الديبو - بروفيرا مع نساء من مجموعات ذات دخول منخفضة فى مدينة جلاسجو، وكذلك على نساء من أقليات عرقية. ويقول مرجع طبى نشر فى لندن: «بالنسبة لشخص عادى (متوسط) من أى بلد غربى فإن تحضيرات البروجيستاجين لها استخدام محدد (وذلك بسبب المخاطر الطبية المتعلقة باستخدامها)، أما بالنسبة لمرضى آخرين مختلفين يعانون الامراض النفسية، وكذلك بالنسبة لمرضى المخدرات، وكذلك لسكان الدول المتخلفة، يمكن أن يكون هذا الدواء مناسباً».

✪ ✪ ✪

وليس من الواضح فى الحقيقة، كيف أن الزيادة السريعة فى السكان، تضيف إلى مصاعب توفير مستويات معقولة من المعيشة. ففى المراحل الاولى للثورة الصناعية فى أوربا، كان السكان يتزايدون بسرعة كبيرة. وهناك بلدان متقدمة عالية التصنيع، ذات كثافة سكانية أكبر بكثير من معظم البلدان التى بها فقر مدقع. وتظهر حسابات عديدة أن كميات الغذاء المتوافرة فى العالم أكثر من كافية على العموم من الناحيتين الحقيقية والكامنة - لتغذية عدد من السكان، أكبر بكثير من الذين يعيشون حاليا على سطح كرتنا الارضية، غير أنه من الواضح، كما تقول «سوزان جورج» فى كتابها: «كيف يموت النصف الآخر؟»: إنه ليس من المرغوب فيه، من الناحية البيئية إبادة آخر غابة طبيعية لتوفير المراعى والغذاء لعشرات البلايين من الناس».

وتسبب الزيادة السريعة فى السكان، مشكلات ذات طبيعة خاصة، فى وقت ذى طبيعة خاصة، فالواقع هو أنه فى بلدان كثيرة تعانى من أكبر مشكلات سوء التغذية كانت كمية الغذاء الكلية المطلوبة. تزداد بشكل أسرع من زيادة السكان وهذا هو الوضع تقريباً فى جنوب وشرقى آسيا، بما فيها الهند. وأكثر من هذا، فكما تظهر دراسة كتبها «كيت جريفين» و«آجيت

كومار فوص»، فإنه كلما تسارعت الزيادة السكانية، ازداد الانتاج الزراعى. ويقترح هذان المؤلفان أن أكثر التفسيرات احتمالا لإطراد الفقر فى الريف، لا تكمن فى الزيادة السكانية، بل بالأحرى وبدرجة أكبر فى عدم العدالة فى توزيع الدخل الآخذة فى التزايد.

لقد قررت حكومات كثيرة أن عليها أن تقوم بمحاولات لتحجيم زيادة عدد السكان فى بلادها. ويمكن أن يقال أن تلك المحاولات كانت أعظم ما تكون تنظيماً ناجحاً فى الصين، حيث لم تحدث المجاعات التى تنبأ بها البعض على أى حال. ويعطى تقرير «لجنة برانت» مثلاً على النجاحات التى تحققت فى «ولاية كيرالا» الهندية فى هذا المجال، دون أن يذكر أن أحزاباً شيوعية تولت الحكم فيها لسنوات طويلة. ويرجع التقرير نجاح الولاية الهندية فى ذلك، إلى مشاركة الشعب فى أعمال الحكومة، وإلى انتشار البرامج الصحية والتنظيمية على نطاق واسع، وأن كميات مناسبة من الغذاء قد وفرت للفقراء. وهناك بلدان نامية، مثل سرى لانكا، لديها برامج مؤثرة لتحديد النسل.

وتاريخياً كانت معدلات المواليد تميل إلى الانخفاض كلما ارتفعت مستويات المعيشة، كما حدث فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. ونحن لا نقصد القول بطبيعة الحال أن الزيادة السكانية لا تحدث مشكلات، وأنه يجب بالضرورة أن نتركها لتتكفل بنفسها؛ ولكننا نشير ببساطة إلى محترفى تقديم الاعتذارات عن النظام العالمى الحالى والمدافعين عنه، ونقول لهم «أن النكاح غير المتحكم فيه ليس هو المشكلة».

ونضيف هنا، إنه إذا كنا نعتبر السكان وتزايدهم مشكلة، فإن سكان البلدان الصناعية المتقدمة هم الذين قد يكونوا فى الحقيقة فى حاجة إلى ضبط سلوكهم، حيث أنهم طبقاً لبعض التقريرات، يستهلكون هم وحيواناتهم أكثر من نصف إنتاج العالم من الحبوب. إن تغذية الحيوانات بالحبوب طريقة سفيهة فى إنتاج البروتين

للاستهلاك البشرى.

إن مقتطفاً من «رينيه ديمون» يمكن أن يكون هو القول الفصل فى مشكلة الزيادة السكانية:

«الرجل الأبيض الغنى الذى يستهلك أكثر مما يلزم من اللحوم، والذى يفتقر إلى الكرم تجاه الفقراء، إنما يتصرف مثله مثل آكل لحم بشر حقيقى، وإن كان بطريقة غير مباشرة، وذلك باستهلاكه اللحوم التى تبدّد الحبوب التى كان من الممكن أن تنقذ الفقراء فى العالم. ففى العام الماضى أكلنا أطفال «الساحل» واثيوبيا وبنجلاديش، ونحن مستمرون فى التهامهم هذا العام بشهية لا تنتهى».

لكن هذا جزء من موضوع أشمل يتعلق بالسؤال عما إذا كان بدلاً من أن نقول «إن الفقراء يجب أن يلاموا على فقرهم»، فإن من الأصح أن نقول «إن المشكلة تعود إلى الأغنياء»، أولئك الذين يصادرون ثمار عمل الفقراء.

«فى يوم من الأيام كان هناك منظف مداخن اسمه «توم». كان يعيش فى بلدة كبيرة فى شمال انجلترا، حيث توجد مداخن كثيرة يقوم بتنظيفها، كان يحصل على كثير من النقود مقابل عمله، ثم يقوم سيده بانفاقها».

(تشارلس كينجلى - «أطفال الماء»).

□□□

٤- الماضى ليس منقطع الصلــة بالحاضــــر...

من الصعب فهم الوضع الحالى للبلاد النامية تماماً، دون الرجوع إلى ماضيها. ذلك أن تراكم الثروة فى أوربا وأمريكا الشمالية، والتقدم الصناعى والتكنولوجى لهذه البلاد - الأخيرة - هى ظواهر حديثة نسبياً فلقد تزامن القرن التاسع عشر مع الثورة الصناعية. وقد حدث التقدم الضخم فى الثروة والقدرة الانتاجية لأول مرة ففى بريطانيا ودول أوربية أخرى، ثم فى أمريكا الشمالية، وبعد ذلك فى اليابان. ومع ذلك فقد تميز وضع الشعب العامل فى أوروبا، خلال معظم عقود القرن التاسع عشر، بالسوء، كما هو الوضع فى أى مكان فى العالم. كان الأطفال فى سن السابعة أو الثامنة ينتزعون من المدن ويلحقون بالمصانع والمعامل، حيث يعملون ما بين اثنتى عشرة إلى خمس عشرة ساعة يومياً، وهم وقوف.

قدم طفل فى الحادية عشرة من عمره الشهادة التالية فى كتاب «ليو هويرمان» ما يملكه الانسان على الارض»: «كانوا دائماً يضربوننا إذا ما ضبطونا ننعس. ولقد ظهرت مستويات معيشة الطبقات العاملة الفظيعة هذه فى أوربا فى البداية، فى رواية «محب البشر ذو السراويل الممزقة»، لروبرت تريسيل. وحتى يومنا هذا، ما زالت هناك جيوب وأماكن داخل البلدان الصناعية المتطورة، يسودها فقر مدقع. وتشمل تلك البلاد الولايات المتحدة الامريكية حيث يتم التمسك بشدة بمبادىء المبادرة الحرة. ففى عام ١٩٧٢، قرر مكتب «الإحصاء

الامريكى» أنه يُوجد على الأقل ما بين عشرة ملايين إلى اثنى عشر مليون أمريكى جوعى أو مرضى لأنهم يتغذون أقل من اللازم». لكن خلال القرنين السابقين، تحققت مكاسب بطيئة فى قوة الطبقة العاملة وتنظيمها، فى أوربا والولايات المتحدة، فى وجه مقاومة قوية من جانب الدولة ورجال الأعمال. ولكن لا يمكن انكار أن وضع العمال أفضل بما لا يقبل المقارنة، عما كان عليه وضعهم فى القرن التاسع عشر، وعما عليه وضع عمال وفلاحين فى أماكن أخرى من العالم.

ويمكن أن يقال أن التغير النسبى فى وضع الطبقات العاملة فى أوربا، قد بدأ منذ خمسة قرون، عندما بدأ المغامرون والتجار الأوربيون توسعهم فيما وراء البحار. لقد نشأت امبراطوريات وحضارات، ثم ذالت. وإذا كانت الامبراطورية الاوربية قد استمرت طويلاً، فهى آخر هذه الحضارات. والحقيقة أن نمو ما يطلق عليه البعض اسم «المدنية» لم يحدث إلا فى وقت متأخر نسبياً فى شمال غرب أوربا، وفى وقت متأخر عن ذلك فيما هو الآن الولايات المتحدة الأمريكية. وقبل ذلك الوقت، فإن المراكز الرئيسية للسلطة والثروة، وتطور الحياة الفاخرة والمدن والآثار، وتقسيم العمل، والعلم والتنمية، وأى شىء يمكن اعتباره صادراً عن المدنية، كل ذلك كان يوجد فى أماكن أخرى. ولا يعنى هذا أنه كان هناك نوع من «عصر ذهبى» قبل أن يأتى الأوربيون بتأثيرهم. فلقد كانت الامبراطورية القديمة قهرية ومبنية على نظام الطبقات. وكانت ممارساتها بدون شك بنفس وحشية ما عانته شعوبها فى ظل الاوربيين. كان «العرب» يمارسون نظام العبيد على نطاق واسع، وكان «الازونيك» يمارسون التضحية بالبشر»، وكان الأوربيون يحرقون الساحرات. وهكذا فإنه من الواضح أن المقارنة فى «درجة القهر والحرمان» التى كان يعانيها الناس آنذاك والآن هى مقارنة غاية فى الصعوبة. لكن الواضح تماماً هو أن الأوربيين لم يكونوا يعرفون فى ذلك الوقت ما يسمى بـ «مدنية أرقى»، أو

حتى «تقنية أرقى»، على المستوى العالمى. إن تلك الأشياء تطورت فى وقت لاحق، بأساليب يجب تفسيرها.

ظهرت أولى الامبراطوريات فى الصين والهند وما يسمى الآن بشمال أفريقيا والشرق الأوسط ثم ظهرت فى وقت لاحق فى اليونان وروما. وبدأت شمال أوربا تخرج من تخلفها فى العصور الوسطى. كان اتصالها بمدنيات الشرق الأكثر تقدماً فى البداية عن طريق المدن التجارية الايطالية التى كانت تتاجر من خلال وساطة التجار المسلمين. وفى القرن الثالث عشر، وصل «ماركو بولو» إلى الصين، وأذهله ثراء المدينة التى وجدها هناك. وعاد وهو يحمل معه روايات مضيئة هى التى أوحت بالبعثات التالية بحثاً عن ثروة الشرق.

وفى القرنين الحادى عشر والثانى عشر، جاء «الصليبيون» والمفترض أنه كانت تحركهم الرغبة فى إرجاع «الأراضى المقدسة» إلى «العالم المسيحى»، لكن الذى حدث أنهم أثاروا بالفعل شهية الاوربيين للبضائع الشرقية الفاخرة. لكن الاوربيين فى ذلك الوقت لم يكن لديهم إلا القليل ليقدموه مقابل تلك البضائع، عدا الفضة، وكانت قليلة.

يقول الكاتبان «وايتنسكى» و«وانينسكى» فى كتابهما «التجارة العالمية والحكومات»: إنه عند بدايات فترة التوسع الأوربى.

«كانت أوربا متخلفة عن آسيا فى المهارة الصناعية، فمقابل الحرير والقطن والسكر والتوابل، كانت أوربا لا تستطيع إلا تصدير الأسلحة الصغيرة والتى لم تكن أفضل بقدر ملموس من تلك المصنوعة فى الشرق. كان رقى التجارة والمصنوعات اليدوية والادارة فى الصين، مقارنة بالمدن الايطالية، هو موضوع الروايات الشيقة التى كان يرددها «ماركو بولو»... كانت قصته فى نهاية القرن الثالث عشر، ولكن ليس هناك أى إشارة إلى أن أوربا آخذة باللحاق بالصين خلال القرن والنصف قرن التاليين».

وفى وقت متأخر عن ذلك، يكتب امبراطور الصين إلى الملك جورج الثالث: عام ١٧٩٣ ميلادية:

«كما يمكن لسفيركم أن يرى بنفسه، فإننا نمتلك كل شيء، ولا نعطى أى قيمة لما هو غريب أو غير مبدع وحاذق، وليس لدينا أى احتياج أو استخدام لمنتجات بلدك».

وكان الوضع مماثلاً لذلك بالنسبة للهند. فكما يقول الكاتبان «واينسكى»:

«بعد أن نزل «فاسكو دى جاما» إلى البر فى كلكتا عام ١٤٩٨م، على شاطىء ماليبار فى الهند، رجع بخطاب ودى من راجا «ماليبار» إلى ملك البرتغال: «فى مملكتى وفرة، وما أبحث عنه لديكم، هو الذهب والفضة والمرجان والصبغة الحمراء».

كانت هناك مدنيات على مستوى عالٍ من التنظيم وعلى درجة كبيرة من الثراء فى كل العالم: فى مصر وفارس وبنين والمغرب وأثيوبيا وجاڤا وأنجكور. فى بيرو والمكسيك كانت هناك مبان حجرية ضخمة للاحتفالات، ما زال بعضها قائماً حتى الآن وفى مدينة «الإنكا» فى بيرو، كانت هناك أشكال من «الضمان الاجتماعى» تحاكى بطريقة ما نظم دولة الرعاية. العصرية. وفى افريقيا كانت هناك تطورات مماثلة لتلك فى آسيا؛ ويعطى المؤرخ والتر رودنى من «جويانا» أمثلة كثيرة لذلك فى كتابه «كيف أرجعت أوربا التطور الافريقى إلى الخلف؟». ووالتر رودنى المؤرخ أغتيل فى جويانا مؤخراً بسبب نشاطاته السياسية. وهو هنا ينقل عن زوار هولنديين قاموا بزيارة بنين فى القرن الخامس عشر:

«تبدو المدينة كبيرة جداً. وأنت تدخلها من طريق واسع ليس «مبلطا»، ولكنه أعرض سبع أو ثمانى مرات من شارع دارموس الرئيسى بامستردام... وقصر الملك عبارة عن مجموعة من المبانى تشغل مساحة مثل مساحة مدينة هارلم... وهناك حجرات كثيرة لوزراء الأمير، وكذا ردهات ممتازة، كثير منها كبير

مثل ردهات بورصة امستردام. وهؤلاء الناس لا يقلون نظافة بأي حال عن الهولنديين، إنهم يغسلون منازلهم ويكنسونها بطريقة تجعلها تلمع وتضيء مثل المرايا».

وفى مناطق أخرى كانت هناك أشكال أقل تطوراً من تنظيم الدولة. لكن وجود أشكال معقدة إلى هذا الحد أو ذاك من أشكال الدولة فى مناطق عديدة من العالم قبل فترة التوسع الأوروبى، يعنى أنه كان هناك - بالضرورة - تقسيم للعمل، وتخصص فى إنتاج منتجات وبضائع بذاتها، وتطوير لتقنيات جديدة للانتاج. فمن الواضح أن المهارة فى الهند كانت أكثر تطوراً عنها فى أوربا فى مجال صناعة النسيج الذى كانت نوعياته أرقى بكثير من تلك المنتجة فى أماكن أخرى. وكان الهنود قد حققوا تقدماً أيضاً فى مجالات أخرى، مثل صناعة الحديد والصلب. وفى أفريقيا، كانت هناك تقنيات عالية للتطور للشغل بالبرونز، بما فى ذلك أشغال البرونز المثيرة للإعجاب العميق من «إيف وبنين» فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وكانت هناك أشكال راقية «للتبادل» مبنية على الذهب المستخرج من المناجم الافريقية، وكانت هناك شبكات تجارية متطورة، مثل تلك التى بين شمال افريقيا وغربها عبر الصحراء. والجلد الأحمر الراقى الذى عرفه الأوروبيون باسم «الجلد الغربى»، وكان يقوم بدباغته وصناعته خبراء من قبائل «الهاوسا» و«الماندينجا» كانوا يعيشون فيما هو الآن شمالى نيجيريا ومالى. كانت هناك أيضاً أقمشة محلية ممتازة، مصنوعة من لحاء الشجر، وألياف النخيل، ناعمة الملمس كالقطيفة، وكانت الأقمشة القطنية تصنع على نطاق واسع، وفى الوقت نفسه كانت هناك تخصصات تقنية فى مراحل إنتاج تلك الأقمشة. وكان الشمال الافريقى عموماً أكثر تطوراً من باقى القارة، كان مسئولاً بالذات عن بعض الاكتشافات العلمية التى بنى عليها التقدم الأوربى فى مراحل تالية. كان هناك كذلك تبادل تجارى بين «الانكا» و«الازونيك» قبل وصول الاسبان إلى هناك. وكان

هذا التبادل التجارى فى معظمه فى المعادن والبضائع الترفية.

ومن الصعب تحديد ما إذا كانت قدرة الشعوب على توفير الغذاء أكبر قبل فترة التوسع الاوربى، عما هى عليه الآن. لكن يبدو أن المجتمعات المبكرة للغاية، من الصيادين وجامعى الثمار إلى الشعوب التى عرفت الزراعة المبنية على حرق النباتات الطبية، ونبش الأرض، لم يكن بها إلا القليل من الجوع. لكن كانت هناك مجاعات قبل وصول الأوربيين. ولقد تسبب تخزين الغذاء والجشع فى كثير من المجاعات منذ أقدم العصور. كان «الرومان» يستخدمون الشمال الافريقى كمصدر للحبوب وتوفيرها من هناك لأهل روما. لكن تنظيم الأراضى المقهورة إلى مناطق منتجة لاحتياجات الآخرين، حدث على نطاق واسع وأكثر تنظيما بكثير - كما سنرى - أثناء القرون الأربعة الأخيرة. ومن الواضح أن الكفاية فى إنتاج الغذاء، وأيضاً خصوبة التربة قد تم الاجهاز عليهما، وأصبح الناس يعتمدون، بدرجة لم تحدث من قبل، على شراء الغذاء، الذى لم يقدروا على دفع ثمنه فى حالات عديدة.

إذن فمن الممكن أن يكون «سوء التغذية» الواسع الانتشار والمزمن، الموجود بالشكل الحالى فى يومنا هذا فى أماكن كثيرة من العالم، من الممكن أن يكون «سوء التغذية» هذا، ظاهرة جديدة نسبياً. ويعطى «جوزو دى كاسترو» فى كتابه «جغرافيا الجوع» أمثلة عديدة، تشير إلى أن مستوى التغذية قد تقهقر فى أماكن عديدة فى العالم: ويجادل «والتر رودنى» بأن:

«خلق الاستعمار ظروفاً لم تؤد إلى المجاعات التى تحدث بين فترة وأخرى فحسب، ولكن إلى تغذية أقل مزمنة وسوء تغذية، وحطمت «أجسام» الافريقيين. وإذا ما بدت لنا هذه المقولة مبالغاً فيها بشدة، فإنما يرجع ذلك إلى أن الدعاية البورجوازية قد مسحت أمخاخ الناس، بما فى ذلك الافريقيون، بحيث جعلتهم يعتقدون أن الجوع وسوء التغذية قد «كتبتهما الطبيعة» على الأفارقة منذ الأزل.

وظل الطفل الافريقى البارز الضلوع، ذو الرأس المتضخمة، والمعدة المنتفخة والعينين الجاحظتين واليدين والساقين التى تبدو كأغصان الشجر الرقيقة ظلت صورة هذا الطفل هى الشكل المفضل للمصقات لجمعية أوكسفام الخيرية الكبيرة.. على أن «أوكسفام» لم تضايق أبداً ضمير الاوربيين، باجبارهم بأن الرأسمالية والاستعمار هما اللذان خلقا الجوع والمعاناة والبؤس للطفل فى المقام الأول».

وكون أن «أوكسفام» غيرت من سياستها، منذ كتب «والتر رودنى» كتابه، فهذا لا يغير بالطبع من صحة قضيته.

على أن الشىء الذى ربما احتجنا إلى قوله، حيث قيلت فيه افتراضات واسعة الانتشار، هى مقولة أن الأوربيين كانوا يساعدون شعوب البلدان المتخلفة للتخلص من تخلفهم، وهو أن الزراعة فى مناطق كثيرة من العالم، كانت عالية التطور قبل فترة التوسع الأوربى، حتى أنها كانت فى بعض المناطق أكثر تطوراً مما هى عليه الآن ففى آسيا: فى الهند والصين وسرى لانكا وكمبوتشيا، وبلاد أخرى، أقامت الدولة نظم رى راقية وكذا أشغال مائية، كثير منها لم يستخدم فى أزمنة تالية.

كتب أ.ج. فولكر، وهو عالم زراعى بريطانى ندب للعمل بالهند فى تسعينيات القرن التاسع عشر (١٨٩٠) يقول:

«لا يجد الانسان فى أى مكان آخر أمثلة أفضل من تلك التى شاهدتها فى الحفاظ على الأرض نظيفة تماماً من الحشائش، أو فى المهارة فى تصميم آلات رفع المياه، وفى معرفة أنواع التربة وقدراتها، وأيضاً فى التوقيت المضبوط لمواعيد البذر والحصاد، إن الانسان لا يجد كل هذا، كما يجده فى الزراعة الهندية، ومن المثير للعجب ما يعرفونه عن دورات المحاصيل وزراعتها وإراحة الارض والتربة. وأنا على الأقل لم أر صورة أكمل من الاستزراع هنا».

ولم تكن الزراعة فى أفريقيا، متقدمة كما هى فى آسيا وأوربا. ويرجع ذلك

بشكل جزئى إلى «النمط التنظيمى الجماعى» فى عمل الأرض الذى وفر لكل فرد القدر الكافى من الأرض، كما يرجع ذلك جزئياً أيضاً إلى الوفرة العامة فى الأراضى ومع ذلك فإن طرقاً متقدمة كانت معروفة جيداً ومستخدمة مثل: الزراعة على مصاطب، ودورة المحاصيل، والزراعة المختلطة، والزراعة المنظمة للمستنقعات.

إن التخريب الذى عرفناه فى يومنا هذا فى الزراعة، لم يبدأ إلا عندما تدخل المستعمرون الأوربيون.

□□□

٥ - الاوربيون يتقدمون

السؤال الذى يجب أن نجيب عنه الآن هو: لماذا بدأ يحدث تطور مذهل فى أوربا ابتداء من حوالى عام ١٥٠٠م، بينما بدأ الوضع يتقهقر، فى مناطق أخرى، فى الوقت نفسه؟

وأول ما يقال هنا هو أن هاتين الظاهرتين مرتبطتان بوضوح. أما مدى هذا الارتباط، فهذا هو موضوع الجدل. وثانى ما يقال، هو أنه قد قيل ما فيه الكفاية حتى الآن، ليتبين بوضوح أنه ليس هناك تبرير للتفسيرات العنصرية عن أسباب «التسيّد الاوربى» وإلا فلماذا تطورت الحضارات فى أماكن أخرى من العالم مبكرة عن تطورها فى أوربا؟ وليس ما يميز التقدم الاوربى أن الاوربيين بدأوا منذ نهاية القرن الخامس عشر فصاعداً التوسع فيما وراء البحار، ثم تبع ذلك سيطرتهم على مساحات شاسعة من العالم فقط ولكنه يتميز أيضاً بأن الاوربيين هم الذين طوروا شكل الانتاج المعروف باسم «الرأسمالية» ولقد أخذت الرأسمالية شكلها الكامل فى بريطانيا فى القرن التاسع عشر، وإن كان يمكن التعرف فى أوقات مبكرة عن ذلك، على أول الاتجاه نحو نظام المصانع، إذ قام «جاك» من نيوبرى بإنشاء مصنع فى وقت مبكر من القرن السادس عشر وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر، أمست الزراعة فى بريطانيا رأسمالية السمة باطراد، بمعنى تركز الاراضى فى مزارع كبيرة نسبياً، يعمل فيها الناس مقابل أجر.

إن السمة المميزة للرأسمالية كشكل للإنتاج، إن الادوات والمواد والأراضى اللازمة لانتاج المنتجات، لم تعد مملوكة للذين يقومون بالعمل، بل مملوكة

لرأسماليين يؤجرون عمالاً نظير أجر. وفى أولى أشكال التنظيم الاجتماعى كانت كل أسرة أو مجموعة من الأسر، توفر احتياجاتها الشخصية. ولقد نما التخصص وتقسيم العمل بعد ذلك، آخذاً شكل أفراد يعملون فى منازلهم، فى البداية، لانتاج منتجات بعينها، ثم تحولوا إلى العمل فى ورش صغيرة، كما حدث فى نظام طوائف الصناع فى أوربا فى العصور الوسيطة، وفى هذه الورش كان الصناع يعملون بأدواتهم هم، ثم يبيعون منتجاتهم مباشرة للناس.

مكن تنظيم العمال الأجراء فى مصانع، من الحصول على كفاءة أكبر بكثير فى الانتاج، جزئياً لأن الميكنة أمكن إدخالها على نطاق واسع بكثير، وأيضاً لأنه أمكن تفتيت الوظائف إلى مكونات بسيطة تكرارية، وهكذا قفزت قوة عمل غير ماهرة نسبياً، بأسرع بكثير من قبل. وتبع ذلك فى وقت تال فى بريطانيا، أنه أصبح من الممكن فى القرن التاسع عشر انتاج منتجات ومصنوعات وبالذات المنسوجات، بكميات أكبر. وبأثمان أرخص بكثير مما كان ينتجها حرفيون مهرة يعملون فى ورش صغيرة وهكذا أفلس كثيرون من هؤلاء الحرفيين، وهذه بطبيعة الحال عملية مستمرة إلى يومنا هذا، حتى داخل البلاد الصناعية.

ومن الاسهل فهم لم أصبحت الرأسمالية - عندما تطورت - هذا النظام المنتج المسيطر، عن تفسير سبب تطورها أولاً فى بريطانيا. وتقدم أنواع كثيرة من التفسيرات المختلفة، ويميل معظم هذه التفسيرات إلى الجزئية وهى غير مرضية فى الوقت نفسه. ويتميز بعض تلك التفسيرات بخصوصية شديدة لدرجة أنه من الصعب تصورها إلا كعوامل عرضية وليست جزءاً من نظرية متماسكة. ولكن هناك بعض الإشارات الدالة على وجود تفسيرات يمكن تقديمها، ويمكنها ضمنياً المساعدة على تفسير سبب عدم حدوث ذلك التطور فى مناطق أخرى غير أوربا. فمن المتفق عليه، عموماً على وجه التقريب، أنه لكى تتطور الأشكال الرأسمالية للإنتاج، يتعين وجود شرطين أساسيين: الأول قوة عمل حرة والثانى تراكم

رأسمال نقدى بين أيدى مستثمرين كامنين. وفى بريطانيا، توفر وجود قوة العمل الحرة تلك منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، وأساساً نتيجة لسياسة إحاطة الأراضى الزراعية بالأسوار وطرد صغار الفلاحين لزيادة حجم الملكيات الزراعية.

هكذا حُرم صغار المزارعين والمستأجرين من أى وسيلة ليقيموا أودهم، عندما وجد أصحاب الاراضى أنه من الأربح إحاطة، ما كان قبل ذلك أرضاً جماعية، بالاسوار وكذا الاستيلاء على المزارع الصغيرة، وفى أحيان كثيرة، كان ذلك لاستخدام الاراضى لرعى الاغنام وانتاج الصوف(*). وهكذا ظهر إلى الوجود عدد كبير من الناس «ليس لديهم ما يبيعون سوى قوة عملهم». ولم يمر الأمر هكذا، فتاريخ إحاطة الأراضى بالأسوار تتخلله ثورات الفلاحين، وكما تقول كلمات أهزوجة متمردة فى ذلك الوقت: القانون يحبس الرجل أو المرأة، الذى يسرق

(*) هناك إلى جانب ما ذكرته المؤلفة، خلفية دينية لعملية إحاطة الأراضى بالأسوار، تلك العملية التى بدأت فى القرن السادس عشر. فنتيجة للحروب الدينية التى اجتاحت أوربا، هاجر بعض الحرفيين الهولنديين الذين كانوا يحتكرون سر صناعة أجود الأنسجة، إلى انجلترا، ونشأت بذلك صناعة الأصواف المحلية الممتازة، ثم أصبح هؤلاء الهولنديون وكلاء تجاريين لتصدير الأصواف «الانجليزية» الخام إلى هولندا وبطبيعة الحال كانت هذه الصناعة فى حاجة إلى مادة خام.. الصوف.

كذلك فإنه فى القرن الثامن عشر، عندما سيطرت انجلترا على اسكتلندة، وهزمت عائلة هانوفر البروتستنتية، مؤيدى أحفاد عائلة ستيوارت الكاثوليكية، منح الملك جورج لمؤيديه من النبلاء الاسكتلنديين، حق تسوير الأراضى الزراعية وطرد الفلاحين منها، وتحويلها إلى مراع. وكان ذلك بقصد ضرب القبائل الاسكتلندية، ونتج عن ذلك الهجرات الجماعية الكبرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء من كندا.

(المترجم)

أوزة من الارض المشاع... ولكنه يترك المجرم الأكبر حراً، ذلك الذى يسرق الأرض المشاع من الاوزا

تبع ذلك، أن كثيرين من أولئك الذين أصبحوا بدون أرض، وجدوا عملاً فى الصناعات الجديدة للثورة الصناعية.

✪ ✪ ✪

فى البداية كان عدد الذين وجدوا أنفسهم فى بداية القرن الخامس عشر فصاعداً دون أراض يزرعونها، أكبر من عدد الأماكن الشاغرة التى خلفتها الصناعات الجديدة. حينئذ قدمت «القوانين الدراكونية» ضد التشرد. وفى البداية وجدت الدولة صعوبة، وإن كانت قليلة، فى مساعدة أصحاب الأعمال فى الحفاظ على مستوى الأجور منخفضاً. والحقيقة أن الدولة وفرت لهم أحياناً من يمكن اعتبارهم عمال سخرة من المتشردين الذين كان بعضهم يعفى عنه من أحكام إعدام؛ إذا أبدى أحد أصحاب الأعمال استعداده لتشغيلهم كعبيد فى الحقيقة. هكذا أصدرت الملكة اليزابيث الأولى مرسوماً عام، ١٥٧٢ ينص على:

«يتم ضرب الشحاذين غير المرخص لهم، والذين تعدوا الرابعة عشرة من أعمارهم، بالعصا، ويوسمون على الاذن اليمنى، إلا إذا تقدم أحد بأخذهم لمدة عامين. وفى حالة تكرار الذنب يحكم عليهم بالاعدام، إذا كانوا قد تعدوا الثامنة عشرة؛ إلا إذا تقدم أحد ليأخذهم للعمل فى خدمته عامين آخرين. أما فى حالة تكرار الذنب مرة ثالثة، يعدم الشخص دون رحمة لمجرم».

واستمر العمل بهذه القوانين حتى القرن التاسع عشر. كان الهدف منها بطبيعة الحال إبعاد العاطلين عن الشوارع. وتضمنت القوانين المعروفة باسم إس. يو. إس "sus" والتى أعيدت إلى الحياة فى السبعينات!، لتستخدم على نطاق واسع ضد شباب السود؛ فى بريطانيا.

وفى هذا ما يكفى لبيان حقيقة «الفجر الوردى» للرأسمالية ولكن ماذا عن

الأموال التى كانت لازمة للرأسماليين لاستثمار هذا «الفجر الوردى»؟! المدافعون عن هذا فهم يقولون إنهم كانوا أشخاصاً أفاضل مقتصدين، اقتصدوا من كدهم لكى يستثمروه من أجل الحصول على أرباح أكبر فى المستقبل.

وأحد الأشياء التى فقدتها «حركة الاصلاح البروتستنتية فى بريطانيا، هو أنها عكست اتجاه الالتزامات الاخلاقية السابقة فلقد أصبح الربا فضيلة وليس موبقة، وهكذا يؤكد «باكستر» الذى ينتمى لطائفة «البيوريتان»:

«إذا أظهر لك الله طريقة ما للحصول، بشكل قانونى على أقصى ما تستطيع بدلاً من طريقة أخرى، وذلك دون خطأ فى حق روحك أو فى حق الآخرين، فإنك إن رفضت ذلك واتبعت الطريق الذى يعطى أرباحاً أقل، تكون قد عبرت خط النهاية بالنسبة لمهنتك، وستكون قد رفضت بذلك أن تكون «وكيل الله» الذى يجب تقبل هداياه واستخدامها من أجل رفع اسمه حينما يطلب منك ذلك. إنك يمكن أن تتعب لتصبح غنياً من أجل الله، لا لكى ترتكب الخطايا والمعاصى والموبقات».

لكن «كالڤين» كتب يقول: «لماذا لا يكون الدخل من التجارة أكبر من الدخل من ملكية الأراضى؟ ولماذا لا تكون أرباح التاجر من شطارته وكده؟! الحقيقة أن تلك المكاسب تأتى من كد عماله. على أنه قبل أن يكلف بعض العمال بالعمل عنده، كان بعض رأس المال والثروة مطلوباً» وقد جاء الجزء الأكبر من هذه الثروة المبدئية، ليس نتيجة للتوفير، ولكن من المكاسب الجديدة التى كانت تجبى من التجارة فيما وراء البحار، وهذا تعبير يشمل الغزو والقرصنة والنهب:

وكما لخص ماركس العملية فى الجزء الأول من «رأس المال».

«اكتشاف الذهب والفضة فى أمريكا، القضاء على شأفة السكان الأصليين واستبعادهم، ودفنهم فى المناجم... بداية غزو جزر الهند الشرقية وسلبها.. تحويل افريقيا إلى جحور ومصائد لاصطياد الجلود السوداء؛ تلك هى الاعمال التى أعطت الإشارة للفجر الوردى لعصر الانتاج الرأسمالى. إن تلك الأعمال «الملحمية»

لهى التحركات الرئيسية للتراكم البدائى للثروة».

ويمكن أن يكون أحد أسباب الأوربيين نحو التجارة والنهب والسلب فيما وراء البحار، بالضبط هو افتقارهم النسبى للثروة، ورغبتهم الأكبر فى المنتجات المتوفرة فيما وراء البحار، وبالذات فى الشرق. ولكن أثناء تلك العملية وبالذات بعد اكتشاف الطريق الجديد إلى الشرق، اكتشفوا الذهب والفضة فى أمريكا، فبدأوا هم أنفسهم فى اكتناز ثروات هائلة.

لكن يظل السؤال بالطبع هو، لماذا استثمرت تلك الثروات، التى اكتنزها أهالى شمال أوربا وبريطانيا بالذات فى الصناعة؟ لماذا لم يتم ذلك فى بلاد أخرى؟ أو لماذا لم يتم حتى بشكل أقل مما حدث لقد استولت أسبانيا والبرتغال – على سبيل المثال – على ثروات طائلة من أمريكا، فلماذا لم يقم أهلها باستثمارها فى الصناعة؟

ويمكن المجادلة بانه كانت هناك ثروات أكبر، توفرت فى الهند والصين، عما كان موجوداً منها فى أوربا طوال ذلك الوقت. فلماذا لم تبدأ هناك؟ إن أحد التفسيرات، هى أن النظام الاجتماعى فى أوربا الشمالية، كان ضعيفاً وغير مستقر نسبياً. ففى بريطانيا حصل رقيق الأرض على حريتهم، فتخففوا من معظم التزاماتهم نحو ملاك الاراضى، بعد طاعون الموت الأسود. وكانت الحروب بين الأمم الأوربية أمراً متواطناً، فكانت الملكيات فى حاجة دائمة إلى الأموال للصرف على تلك الحروب، وهكذا ازداد اعتماد الملوك على الطبقات الجديدة من التجار والمصرفيين. ومقابل ذلك كان الملوك على استعداد لمساندة التجار فى مغامراتهم فيما وراء البحار، بل شغوفين لمشاركتهم فى أرباحهم. ولقد ساندوهم أيضاً فى تقويض الحقوق المتوطدة القديمة لملاك الأراضى، وكذلك فى تقويض احتكارات طوائف الحرفيين فى المدن، التى تقيد حرية التجار. هكذا منح الملوك التجار ما يحتاجون إليه من «حرية» ليشرعوا فى ابتداع الأشكال الجديدة للانتاج. بينما لم تتوفر هذه الحرية للتجار الآخرين فى مناطق العالم الأخرى، حيث

كانوا يسحقون مرات ومرات متكررة فى الدول الشمولية مثل الدولة الاسلامية، والدولة الصينية، والدولة الهندية، حيث كانت الضرائب تفرض على التجار، وكانت ثرواتهم تصادر. فقد كان حكام تلك الدول الشمولية مصممين على التأكيد على عدم بزوغ مراكز أو مصادر منافسة للسلطة. ومن هنا أتى «الخطر الصينى» على التجارة فى المحيط الهندى.

كانت سلطة تلك الدول الشمولية، مبنية على الزراعة الناجحة، حيث كانت الأشكال المتقدمة من الرى تستلتزم قوة عمل كبيرة، وتقيم أودها فى الوقت نفسه. وكانت تلك الدول تتمتع، نسبياً بالاكتفاء الذاتى، وهكذا كان حافز تشجيع التجار ونشاطاتهم أقل.

ولا تعنى الأسباب التى قدمت لتفسير التطور المبكر للرأسمالية فى بريطانيا، بالضرورة وضمنياً، أن الرأسمالية لا يمكن أن تكون قد تمكنت من التطور فى مناطق أخرى، كنتيجة للتغيرات الداخلية فى المجتمعات القائمة، وإن كانت تلك التفسيرات تقترح فقط لماذا تطورت الرأسمالية أولا حيث حدث ذلك. فهناك أمثلة عن أشكال أولية من الانتاج الرأسمالى، يمكن أن توجد فى مناطق كثيرة من العالم قبل أن تتطور الرأسمالية فى أوربا. فمثلاً مصانع النسيج فى بيزنطة، والمناجم فى الاندلس، والتعدين ومصانع تشغيل المعادن فى الصين. ولقد جادل «ماوتسى تونج» مثلاً: «بأن الصين كان يمكن أن تتطور إلى دولة رأسمالية، بدون تأثير الرأسمالية الأجنبية».

على انه مهما كانت الخصوصية التاريخية للتطور الصناعى فى بريطانيا، يظل السؤال الحاسم هو: ماهية تأثير ذلك على التطور فى مناطق أخرى. إن الحكمة التقليدية هى - كما قيل - ان السلطات البريطانية، والاستعمارية الأخرى، قد ساعدت بقية العالم على «الهروب» من التخلف الذى وجدوه عليه، أو التخلف المحكوم به على بقية العالم، نتيجة عيوب فى مجتمعاته، إن لم يكن

نتيجة لضعف كامن فى شعوبه. ويأخذ بعض الماركسيين بـ «تنويعه» لوجهة النظر تلك، وهم وإن كانوا يندون بأى وجهة نظر تنادى «بالضعف الكامن فى الشعوب»، إلا أنهم مع ذلك يرددون قول «ماركس» فى أنه «بقبول الدول الاستعمارية إدخال أشكال من الانتاج الرأسمالى فى مناطق متخلفة وإقطاعية فهى إنما لعبت فى الحقيقة دوراً تقدمياً. وهكذا توقع ماركسيون كثيرون أن تمر المجتمعات فى مناطق أخرى بنفس نوعية الخطوات، التى سبق وأن مر بها التطور الصناعى فى بريطانيا، وفى دول أخرى، بما فى ذلك مساوىء هذه الخطوات. ومن ناحية أخرى جادل البعض بأن تأثير التوسع الاوربى فى اجزاء أخرى من العالم، نتج عنه تحجيم وتقزيم التطور الذى كان يمكن أن يأخذ مجراه بدونه. وهناك جدل يقول أيضاً أن التدخل الاجنبى قد نتج عنه التخلف، بدلاً من القول بأنه قد ساعد الاقطار على التقدم. لقد أدخلت معظم بلدان العالم فى السوق الرأسمالى العالمى منذ زمن بعيد، ولكن هذا لم يفد تلك البلدان إلى أن تطور كلية علاقات إنتاج رأسمالية، أو لم تطور عموماً قدراتها الانتاجية وبالذات فى الصناعة، بل على العكس من ذلك تماماً، فلقد دمرت الأشكال الموجودة من النشاط الصناعى، وأدخلت «الجوع» الذى لم يكن موجوداً ولا معروفاً من قبل ويجادل «أندريه جوندر فرانك» الذى يمكن أن يعتبر أشهر مروج لمقولة «تنمية التخلف».

«التخلف المعاصر هو فى معظمه النتاج التاريخى لعلاقات اقتصادية، وعلاقات أخرى من الماضى، وعلاقات مستمرة حتى الآن: بين البلدان «التوابع» وبين الدول الاستعمارية المتطورة الآن». (*)

ولقد تبنى كتاب آخرون كثيرون مثل تلك الأفكار. فيقول «والتر رودنى» على سبيل المثال:

(*) أو بتعبير الدكتور سمير أمين: «الدول الهامشية» Payes Periph evals «والدول المركزية» pays Centrals (المترجم)

«كانت الاجزاء المتطورة والأجزاء الأقل تطوراً، من القطاع الرأسمالى الحالى للعالم، على اتصال مستمر على مدى أربعة قرون ونصف قرن. والاعتقاد السائد هنا هو أنه خلال تلك المدة ساعدت أفريقيا على تطوير أوربا الغربية، بنفس النسبة التى ساعدت بها أوربا الغربية فى تأخير أفريقيا».

ويجادل فى بعض الاحيان، بأن تأثير القوى الخارجية على إفقار البلدان النامية قد بولغ فيه، وان الطبقات الحاكمة فى البلدان النامية هى التى يجب أن يوجه إليها اللوم، بدلاً من إلقائه على القوى الخارجية. وللاجابة عن هذا نقول إنه من الواضح أن «التخلف» هو نتاج مشاركة بين القوى الخارجية والقوى الداخلية، أما عن «نسبة» هذه المسئولية ودرجة توزيعها فهو سؤال يصعب تحديده. ولكن المسألة هى أيضاً أنه تم التأثير على طبيعة الطبقات الحاكمة المحلية، من قبل الهيمنة الخارجية. لقد تحالفت القوى الاستعمارية، وخلفاؤها، - كما هو متوقع ومعتاد. مع أكثر القوى رجعية داخل البلدان المتخلفة، ولقد ساعدت على سحق المقاومة ضد هذه القوى، سواء فى الماضى، أو حتى يومنا هذا. وعلى سبيل المثال فإنه عندما قامت القوى الغربية بغزو الصين فيما بين عامى ١٨٥٦م و١٨٦٠م فهى إنما فعلت ذلك لا لتفرض معاهدة تجارة جديدة فحسب، بل قام مرتزقة الجنرال جوردون بمساعدة الطبقة الحاكمة الصينية على سحق «تمرد تايبنج» على أساس أن انتصار «التايبنج» كان سينتج «الصين المركزية المصلّحة» وكان ذلك سميكن الصين من المقاومة الافضل ضد «الاختراق الاوربى، لقد حكم الاوربيون فى أفريقيا وآسيا، باستخدام البنى السلطوية التى كانت موجودة تقويتها وتطويعها، فنحى الملوك والأمراء العنيدون الذين قاومهم وفى الوقت نفسه حولوا الحكام المحليين إلى سلطات محلية أو ببساطة إلى زعماء أو رؤساء chiefs، بحيث كان هؤلاء تابعين ومعتمدين بشكل كامل على سادتهم الاستعماريين، ولكن سلطتهم على رعاياهم كانت مطلقة، وفى أحيان كثيرة وسعت منها السلطات

الاستعمارية.. وقامت السلطات الاستعمارية هى نفسها بتوسيع سلطاتها وحمايتها عن طريق سياسة مرسومة ومخططة قوامها «فرق تسد»، لإضعاف مقاومة الحركات الوطنية وتطورها ولقد قامت السلطات الاستعمارية فى بعض الأحيان بفرض بنى اجتماعية رجعية، لم تكن موجودة من قبل. فقد أدخلت أسبانيا فى ملكية الأراضى فى امريكا اللاتينية، على سبيل المثال، بعض الاشكال المتعددة الاقطاعية، وما زالت تلك الأشكال عائقاً فى وجه التقدم حتى يومنا هذا. وفى امريكا اللاتينية، ومناطق مستعمرة أخرى، حافظت السلطات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، عن قصد أو قامت فعلياً بتقوية أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية، لكى تبتعد عن ضرورة دفع أجور كاملة لعمال المزارع والمناجم. وفى الهند قامت« شركة الهند الشرقية» بتحويل «الزاميندارس» أى المزارعين دافعى الضرائب فى أيام «الامبراطورية المغولية»، إلى ملاك أراض، وسلمتهم ولايات بأكملها. وما زالت العملية مستمرة اليوم، حيث أن كثيراً من الحكومات الموالية للغرب تعتمد فى بقائها على التأييد الخارجى. وشارك هؤلاء ومن ساندوهم من الأجانب، فى انتاج نظام عالمى هو بوضوح نكبة بالنسبة للأغلبية الساحقة من شعوب البلدان النامية ويضيف مروجو مقولة «تنمية التخلف» عادة القول بأن طبيعة علاقات الدول النامية بالدول المتقدمة، لا يمكن معها أن تتم تنمية فى الدول النامية من خلال الرأسمالية وأن الوسيلة الوحيدة للهروب من «التخلف» هى بالاتجاه نحو الاشتراكية. وانه حتى لو كان التطور الكامل للرأسمالية ممكنا فيما بالنسبة لمعظم، - إن لم يكن لجميع - بلدان العالم الثالث، فإنه يمكن الجدل بأن مصاعب تلك التنمية والثمن الذى يدفعه البشر خصوصاً فى بلدان العالم الثالث. تجعل هذه الطريقة غير مقبولة وأن الافضل لدول العالم الثالث أن تسرع على الفور فى بناء أشكال أكثر عدلاً وأكثر انسانية فى المجتمعات.

ولكن مهما كانت الاستنتاجات التى يمكن الخروج بها من كل ذلك الجدل،

وكل تلك الأفكار التى طرحت، فمن الواضح أن النظام الاقتصادى العالمى قد أصبح خلال الاربعمائة عام الماضية، نظاما متكاملاً. بطريقة متزايدة؛ وإن العلاقات الدولية لها تأثير قوى على ما يمكن وما لا يمكن انجازه فى مجتمعات بعينها... وما نقوله هنا ونقدمه للجدل، وهو ان السيطرة الخارجية لم تمنع بالضرورة تطور الرأسمالية فى العالم الثالث فى الماضى، وهى لن تستطيع أن تمنعه الآن، وهى قد أعاقت هذا التطور وشوهته، وزادت من تكاليفه، وما زالت تفعل حتى يومنا هذا.

هناك إذن حقيقة واضحة، ألا وهى أن الرأسمالية قد نشأت وتأسست أولاً فى أوربا الشمالية. وقد منح هذا أوربا مزايا خاصة مؤثرة فى تعاملها مع البلدان الأخرى. ولو لم يكن هناك أصلاً هيمنة خارجية على البلدان المتخلفة الآن لكان من الممكن أن تتطور بسرعة أكبر، وبمصاعب أقل لشعوبها.

□□□

٦ - النهب والمنهوبات

«آدم سميث» هو المروج التقليدى لمقولات «التجارة الحرة»، والمرجع الأساسى الذى يركن إليه كثير من مبررى نظم «الامبراطورية» كتب يقول فى كتابه «ثروة الأمم» فى الأيام الأولى لـ «التوسع الأوروبى»:

«تتم الآن مجموعة جديدة من المبادلات، ولم تحدث من قبل، ولم يفكر فيها أحد من قبل، وقد أثبتت أفضليتها للعالم الجديد، كما أثبتت أفضليتها بالتأكيد للعالم القديم. إن الظلم الوحشى الذى مارسه الاوربيون، قد حول حدثاً كان يجب أن يكون مفيداً للجميع، إلى حدث جلب الدمار والتحطيم لعديد من تلك البلدان غير المحظوظة... فبالنسبة للسكان الأصليين فى جزر الهند الشرقية وجزر الهند الغربية، اختفت كل المزايا التجارية التى كان يمكن أن تنتج من تلك الأحداث، وفقدت خلال المصائب المذهلة التى سببتها».

وكثير مما ورد تحت كلمة «تجارة»، وبالذات فى الأيام الأولى لـ«التوسع الاوربى»، لم يكن إلا نهباً. تمنى الاوربيون أن يحصلوا على ثروة الشرق. ولقد حصلوا على وسيلة لدفع ثمن تلك الثروة، فى البداية كان الدفع بالذهب والفضة، ثم بعد ذلك كان الدفع بـ «العبيد» وذلك بطريقة غير مباشرة. وقد استخدموا القوة فى جلب هؤلاء العبيد. وقد وجد الاسبان والبرتغاليون الذهب فى أمريكا الجنوبية، أما البريطانيون الذين فشلوا فى العثور على الذهب فى

أمريكا الجنـوبية، فقد حصلوا عليه من الاسبان، فى البداية عن طريق القرصنة فى أعالى البحار، وفى أوقات تالية بأن باعوا لهم العبيد. وكان يتم «جلب» العبيــد جزئياً عن طريق الهجمات المسـلحة، أو عن طريق المبادلة بالخمور والبنادق.

وتأسست أولى المراكز التجارية فى آسيا وفى أماكن أخرى، بالقوة فى معظم الأحيان: فعـندما هـزمت «شركة الهند الشرقية» البـريطانية. حكام «البـنغال» المسلمين عام ١٧٥٧م. حصلت على المنسوجات المحلية، كما يصف أحد التـجار البريطانــيين أنفســهم «بكل الطرق التى يمكن تصورها: من الاحتيال، وفرض الغرامات، والسجن، والضرب، وإجبارهم على دفع ضمانات.. وهكذا».

كان هدف بعثات الاكتشاف الاوربية لأمريكا بداية ببعثة كريستوفر كولمبوس عام ١٤٩٢م، هو الوصول إلى «ثروات الشرق» الخيالية عن طريق الغرب، لتجنب الوسطاء العرب، ولتجنب طرق التجارة الطويلة عبر آسيا. ولا شك أن كولومبوس ومن تبعه من المكتشفين كانوا شجعاناً، ومكتشفين جسورين. ولقد ذهبوا فى رحلاتهم تصحبهم بركات الملكية والكنيسة. لكن ما كانوا يجرون وراءه حقا هو المال. يقول «آدم سميث»:

«أسبغ القصد الورع لتحويل السكان المحليين إلى المسيحية، مسحة من القدسية على ظلم المشروع. لكن الأمل فى العثور على كنوز من الذهب كان هو المحرك الوحيد الذى دعاهم للقيام بتلك الرحلات. ولقد تعهد المستوطنون الانجليز الأوائل فى أمريكا الشمالية، بتقديم خمس كميات الذهب والفضة التى يجدونها هناك، وذلك كمحرك لكى يقوم الملك بمنحهم حق الهجرة إلى هناك والتوطن».

وعندما تقدم كورتيز ناحية المكسيك، أرسل له الامبراطور «مونتزوما»

رسـلاً، محمـلين بهدايا من القلائد الذهبـية، وطبقا لنص مكسيكى محفوظا فـى مجمـوعـة مـخطـوطات فـى فلـورنسـا ، فإن «الأسـبان كـانـوا فـى قـمة السـعادة».

«رفعوا الذهب كما لو كانوا قردة وأخذوا يصيحون بتعبيرات السرور، كما لو أن الذهب قد أمدهم بحياة جديدة، وقد أثار أفئدتهم وقلوبهم كما لو كان بالتأكيد شيئاً يحنون إليه بلهفة شديدة. إن اجسادهم لتمتلىء عندما يمتلكونه، وهـم جـوعى إلى تملـكه دائماً، وهم ينـظرون بشبق إلى تملك الذهب كخنازير جائعة».

وفى وقت لاحق عندما وصل الاسبان إلى العاصمة «تينوتشتيلان» الفخمة التى كان يعيش فيها ٣٠٠ ألف نسمة، دخلوا على الفور إلى «بيت الكنز»:

«... وعندئذ جمعوا كل ما هو ذهب، وصنعوا منه كرة كبيرة. ثم أوقدوا ناراً أحرقوا فيها كل ما قد تبقى مهما كانت قيمته، حتى احترق كل شىء وقد قاموا بعد ذلك باختزال الذهب وحولوه إلى قضبان».

هـكذا كـان المصدرون الأوائـل لـ «المدنيـة الاوربيـة». «خنازيـر جـامعـة» «وقروداً»، جشعين للذهب. وكانوا كذلك يتميزون بالعنف وبالغدر ففى بيرو، استخلص «بيزارو» من «أتاهوالبا» ملك «الإنكا»، كفدية، حجرة مليئة بالذهب وحجرتين مليئتين بالفضة؛ ثم.. خنقه، ولم يطلق سراحه. ولقد بلغ عطش الاوربيين للذهب والفضة ذروته المنتصرة، حين اكتشف جبل بوتوسى الذى كان ينضح بالفضة. لقد أجبروا السكان الاصليين الذين بقوا بعد عمليات التخريب التى تمت خلال الغزو، أجبروهم على العمل فى استخراج الفضة، حتى قضى نحب معظمهم.

توجه الأوربيون إلى آسيا ليحصلوا بالاضافة إلى الذهب، على الفلفل والجنزبيل والقرنفل وجوز الطيب والقرفة والحرير والمنسوجات الاخرى. ورغم أنه

ظهر أن أمريكا ليست الهند، إلا أن اكتشافها قدم مزية عرضية حيث وفرت للأوربيين وسيلة للتجارة فى آسيا. فلقد استخدموا كميات الذهب والفضة التى نهبوها من أمريكا، لشراء ما لم يستطيعوا نهبه من آسيا. ولم يكن لدى الاوربيون إلا القليل ليقدموه للصينيين والهنود. كان هؤلاء أكثر تقدماً صناعياً، ومكتفين ذاتياً، كذلك كان من الواضح أنهم يمتلكون قوة عسكرية لا يستهان بها. وهكذا كانت تجارة أوربا مع الشرق سلمية فى البداية، وأن جرت على حساب عمليات التخريب والقتل الجماعى التى مارسوها فى أمريكا.

□□□

٧ - المزارع والعمال والعبيد

امتدت عمليات التخريب والسلب، واتسعت بإدخال مزارع السكر والقطن والتبغ الكبيرة، إلى القارة الامريكية. وأدخل الاوربيون فى حينه، نظام المزارع الكبرى إلى كل المساحات التى سيطروا عليها تقريباً، وذلك لزراعة المنتجات التى كانوا فى حاجة إليها. لكنهم أدخلوا ذلك النظام أول ما أدخلوه فى أمريكا. ووضع الفصل الأول من كتاب «ادوارد جالنيو» «الاوردة المفتوحة لأمريكا اللاتينية» عنوان «الشبق إلى الذهب، الشبق إلى الفضة» أما الفصل الثانى، فقد خصه لـ «ملك السكر، وملوك الزراعة الآخرين». كان السكر غير متوفر آنذاك فى أوربا، وكان للملك مرتفع الثمن. وأثناء رحلة كريستوفر كولومبوس الثانية إلى أمريكا، قام بزراعة جذور قصب السكر، فى أراضى ما يسمى حالياً «بجمهورية الدومينيكان». ولقد انتشر نظام المزارع الكبرى فى منطقة الكاريبى كلها وباللات فى شمال شرقى البرازيل (الحالية). كان الملوك يمنحون الأراضى للغزاه والمحاربين. ولقد تطور نظام «اللاتيفونديا»* القائم فى يومنا هذا، من تلك «المنح» الاصلية. ويقول «جالنيو»:

«دمرت الأرض من ذلك النبات الأنانى الذى غذا العالم الجديد، فاسقط

(*) المزارع الكبرى المنتشرة فى كل أنحاء امريكا اللاتينية.

(المترجم)

أشجار الغابات، وبدد خصوبة التربة ودمرها، تلك التربة العضوية التى تراكمت خلال العصور. ولقد جلبت دورة السكر الطويلة رخاءً مميتاً مثل الرخاء الذى جلبته فضة جبل بوتوسى».

أخذ ابتلاع الارض فى المزارع الكبرى واللاتيفونديا، يتقدم بسرعة مذهلة، تاركاً الاراضى تتلاشى من بين أيدى السكان المحليين، لا تكاد توفر لهم احتياجاتهم. وقد كتب «جالنيو» يقول عن أراضى شمال شرقى البرازيل الشاسعة ذات الشهرة السيئة الآن كأرض يسودها الجوع:

«كانت تربة الشريط الساحلى الرطب الذى تتساقط عليه الامطار بغزارة، تربة غاية فى الخصوبة، غنية بالمواد العضوية والأملاح المعدنية؛ وكانت تغطيه الغابات من «باهيا» وحتى «سيارا» كان كل شىء يتفتح ينعمه فى هذا الشريط الساحلى... إن الاستعمار الاوربى أبدل ذلك كله بصخور عقيمة، وتربة غير موجودة، وأراض جارت عليها عوامل التعرية».

وبالاضافة إلى الاراضى التى كانت تمنح للغزاه «منح» بعضهم السكان الذين يعيشون على تلك الاراضى أيضاً. فقد «منح» كورتيز على سبيل المثال، ٢٣ الف عبد. لكن أعداداً هائلة من هؤلاء الهنود أخذت تتلاشى وتنمحى فى وقت قصير، بسبب العمل الشاق. والامراض الاوربية الوافدة مع الغزاة، والمذابح الجماعية المفضوحة. وتتراوح تقديرات عدد الهنود الحمر الذين قتلهم الاسبان فى الامريكتين ما بين ١٢ مليوناً إلى ١٥ مليوناً. إن مناطق كثيفة السكان مثل هايتى وكوبا ونيكاراجوا وشاطىء فنزويلا محى منها السكان كلية. ولقد تصرف البرتغاليون فى الهند بالاسلوب نفسه، فكان المساجين يلبحون، وترسل أيديهم وأنوفهم وآذانهم كمسخة إلى ملوك الهند البرابرة (١١). لقد كان توفير الأيدى العاملة هو مشكلة المشكلات بالنسبة للمستعمرين فى كل مكان. وقد لجأوا إلى استخدام العبيد كان لدى الهولنديين فى جزر الهند الشرقية على سبيل المثال، «صائدو رؤوس»، مدربون تدريباً خاصاً على اصطياد «العبيد» من

«سيليز» للعمل فى مزارعهم فى «جاوة» لكن نقص الأيدى العاملة كان أشد قسوة فى الامريكتين، لذا أخذوا يبحثون عن موارد جديدة بين أفريقيا... هكذا بدأت أكبر تجارة للعبيد، تلك التى لعب فيها البريطانيون الدور الرئيسى. وتتراوح التقديرات عن عدد العبيد الافريقيين الذين وصلوا إلى أمريكا على قيد الحياة، فيما بين عشرة ملايين إلى أكثر من مائة مليون. ويجب أن نضيف إلى هذا الرقم ما يقدر بين ١٥٪ إلى ٢٠٪ قضوا نحبهم أثناء الرحلة إلى أمريكا، والعدد الأكثر الذى قتل وهو يقاوم الأسر، والعدد الكبير الذى قتل فى القتال الذى دار بين الافريقيين أنفسهم للحصول على عبيد لبيعهم للأوربيين كان العبيد الذين يختارون هم بطبيعة الحال من اليافعين الاقوياء والقادرين جسمانيا. وكانت الكونجو ونيجيريا الشرقية وداهومى من البلاد التى أتى منها معظم العبيد، من بين أكثر المناطق تطوراً فى أفريقيا آنذاك. لقد خولت أفريقيا إلى مرتع لصيد العبيد. مناطق صغيرة فى أفريقيا تجنبت تأثير هذا الشكل الوحشى للتجارة، بما فى ذلك تلك الاجزاء البعيدة عن الشاطىء الغربى وكان العبيد يباعون عدة مرات وهم فى الطريق من داخل قارة أفريقيا حيث تم اصطيادهم إلى الشواطىء حيث يتم شحنهم. وفرقت الحروب التى تمت للحصول على العبيد، الاقتصاديات الافريقية. ويقول «والتر رودنى» إنه رغم أن العبيد كانوا يشترون بالجملة، إلا أن عملية الحصول عليهم لم تكن عملية تجارية بتاتاً. كان ذلك يتم من خلال شن الحرب، والخداع، وقطع الطرق، والخطف. وحوّل الحكام المحليون إلى مشاركين فى تلك التجارة ومقابل العبيد قدمت لهم هدايا من البنادق والروم والمنسوجات.

واستمرت «مؤسسة العبودية» تلك فى الامريكتين حتى القرن التاسع عشر، وبالذات كنتيجة لحاجة الصناعة البريطانية إلى القطن الذى يزرع فى مزارع امريكا الشمالية... فى عام ١٨٢٨م، ظهر الإعلان التالى فى جريدة

«شارلستون كوربير»: «أسرة قيمة للغاية للبيع... مكونة من طباخة عمرها ٣٥ عاماً، وابنتها ١٤ عاماً، وابنها وعمره ٨ سنوات... سيباع الجميع معاً، أو فرادى حسب رغبة المشترين». وليس هناك من تعليق على ذلك سوى ما قاله ماركس من أن نظام العمل الحر نظير أجر فى أوربا، بنى على أساس العبودية فى الامريكتين.

❑❑❑

٨ - الأربـــــاح

كانت تلك الأشكال المختلفة للنشاط، والتى يطلق عليها تعبير «مطاط» هو التجارة، أشكالاً عالية الربحية. وقد بدأ البريطانيون تراكمهم الرأسمالى بالقرصنة، لكنهم حققوا أكبر الأرباح عن طريق تجارة الرقيق. وكما عبر البروفيسور هـ بيروفيل مرة، فى محاضرة ألقاها بجامعة اكسفورد عام ١٨٤٠م.

«ما الذى رفع وضع مدينتى ليفوربول وما نشستر من مجرد مدن أقليمية صغيرة، إلى مدن عملاقة... إن الازدهار الحالى لهذه المدن فى الحقيقة يعود إلى كد الزنجى ومعاناته، تماماً كما لو أن يديه قد حفرتا أرصفة الموانى وصنعتا الآلات البخارية».

ويقول «والتررودنى»:

«ليس من السهل تحديد الأبعاد الحقيقية. لكن الأرباح كانت فائقة. فلقد قام جون هوكنز بثلاث رحلات إلى غـــرب افريــقيا خلال عقد الستــينيات من القرن السادس عشر (١٥٦٠)، وسرق من هناك أفارقة باعهم للأسبان فى أمريكا.

وعندما عاد إلى انجلترا بعد رحلته الأولى، كانت أرباحه كبيرة إلى درجة أن الملكة اليزابيث الأولى اهتمت بمشاركته فى مغامرته الثانية، ووفرت له من أجل

ذلك سفينة أطلقت عليها اسم «يسوع المسيح» وخرج هوكنز ليسرق أفارقة أكثر، وعاد إلى انجلترا بأرباح عالية إلى درجة أن الملكة اليزابيث الأولى أنعمت عليه بلقب «فارس» (سير). فاختار هوكنز رنكاله (*) رسم افريقى يرسف فى أغلاله.

وبعد أن حقق البريطانيون انتصارهم فى «معركة بلاساى» فى الهند عام ١٧٥٧م. تحول انتباههم بدرجة كبيرة عن جزر الهند الغربية إلى الهند. فبدأت المنهوبات البنجالية الشهيرة تصل إلى لندن بعد ذلك، وتزامن وصولها بما يعتبر عموماً «الثورة الصناعية» فى بريطانيا. ولقد قدر أن النهب البريطانى الكلى للهند فيما بين عامى ١٧٥٧ و١٨١٥، بلغ ألف مليون جنيه استرلينى، علماً بأن الدخل القومى فى بريطانيا كان لا يزيد على ١٢٥ مليون جنيه استرلينىً فى عام ١٧٧٠م: ولقد بلغت الأتاوات المباشرة التى جمعتها «شركة الهند الشرقية» مباشرة، ما يقرب من المليون جنيه استرلينى فى بضع سنوات. وقد جمع «إرنست ميندل» فى كتابه «النظرية الاقتصادية الماركسية» قيمة كميات الذهب والفضة المنهوبة من أمريكا اللاتينية حتى عام ١٦٦٠م،

والمنهوبات التى استولت عليها «شركة الهند الشرقية الهولندية» من اندونيسيا فيما بين عامى ١٦٥٠ و١٧٨٠م وحصيلة رأس المال الفرنسى من تجارة الرقيق خلال القرن الثامن عشر، والارباح الناتجة عن عمل العبيد فى جزر الانتيل البريطانية، وكذا الارباح الناتجة عن النهب المستمر للهند لما يقرب من نصف قرن، وتمثل هذه كلها أرباحاً هائلة تتوفر عنها معلومات إلى حد ما، ومع ذلك تصل قيمتها إلى أكثر من بليون جنيه استرلينى، وهو أكبر من رأسمال كل المشروعات الصناعية التى كانت تدار بالبخار فى كل أوربا حوالى عام ١٨٠٠م. أما بالنسبة لبريطانيا وحدها، فكانت الارباح الناتجة عن العمليات التى تمت فى جزر الهند الغربية، والهند، فيما بين عامى ١٧٦٠ و١٧٨٠م كانت على الارجح أكثر من ضعف الأموال المتوفرة للاستثمار فى الصناعات الجديدة للثورة الصناعية.

والأموال التى استخرجت بتلك الطريقة بواسطة التجارة والنهب من البلدان، التى هى حتى الآن البلدان النامية، يمكن ألا تكون قد استثمرت بشكل مباشر فى الصناعة، ويمكن أن تكون قد استخدمت، كما يجادل البعض، فى الاستهلاك الترفى وشراء الأراضى، وتوسيع التجارة، لكن بعضها بالتأكيد، وجد طريقه إلى الصناعة من خلال النظام المصرفى، إن لم يكن مباشرة. وهكذا وفرت جزءا من الأموال اللازمة لسيز الثورة الصناعية .

□□□

٩ - الأســـــواق...
وتدمير الصناعات الوطنية...

... لم يكن ذلك بالطبع هو كل شيء. فقد أمدت نشاطات البريطانيين فيما وراء البحار، بالمواد الخام، وبالقطن على وجه الخصوص؛ اللازم للتوسع الصناعى. وفرت لهم الأسواق أيضاً. فعندما أقاموا صناعاتهم، وجدوا أنهم فى حاجة إلى منافذ للتوزيع أكبر من الأسواق المحددة التى كانت متوفرة محلياً. ولقد نمت الصناعة البريطانية بسرعة فى نهاية القرن الثامن عشر، ولم تكن لتستطيع ذلك لولا قدرتها على التصدير. فقد بلغت الصادرات البريطانية فى نهاية القرن السابع عشر حوالى ٥٪ من الدخل القومى. وبعد قرن من الزمن، بلغت ١٥٪ منه، وفى نهاية القرن التاسع عشر، بلغت حدها الأعلى، وكان ثلث الدخل القومى.

وعند بداية الثورة الصناعية، ذهبت ٧٠٪ من الصادرات البريطانية إلى الأراضى التى سيطر عليها البريطانيون. وكما وضع «إريك هوبسبوم» الأمر: «وهكذا انطلقت صناعة الاقطان، كطائرة ورقية، نتيجة لانجذاب التجارة إلى المستعمرات التى كانت مرتبطة بها».

واستمر البحث عن أسواق جديدة، كالمحرك للتوسع خلال القرن التاسع عشر، وما زال هذا هو الدافع حتى الآن. وفيما يلى نظرة على الموضوع يقدمها «هنرى

مورتون ستانلى» فى القرن التاسع عشر، بعد عودته من مقابلة «لفنجستون» فى أواسط أفريقيا؛ فخلال خطبة موجهة إلى الصناعيين البريطانيين قال:

«هناك أربعون مليوناً من البشر، فيما وراء أبواب الكونغو. وإن غازلى القطن فى مانشستر فى انتظار أن يقوموا بكسائهم. ومسابك المعادن فى برمنجهام، مشتعلة احمراراً بالمعدن الذى سيتحول إلى مشغولات حديدية لهؤلاء الناس، وحلى لها ولعب تزين صدورهم السمراء. وإن قسس المسيح لشغوفون لأن يأتوا بأولئك الوثنيين المساكين، الذين يعيشون فى دياجير الظلام، إلى حظيرة المسيحية».

إن حلى ولعب ستانلى لها نظائرها المعاصرة. ففى أيامنا، يخصص جزء كبير من إنتاج أكبر وأشهر الشركات للتصدير؛ وأكثر من ثلث صادرات الدول الصناعية المتقدمة يذهب إلى الدول النامية. وكثير من تلك المصنوعات مفيد بطبيعة الحال، ولكن بعض هذه المنتجات التى يدفع بها إلى شعوب البلدان النامية، تشمل خلق احتياجات غير طبيعية، وذلك عبر وسائل الإعلان، وإن بعض تلك المنتجات ضارة حتى النهاية، مثلما أجبرت الصين على استيراد الأفيون، وعلى سبيل المثال أيضاً يمكن أن يحل الصابون المحلى محل مساحيق الصابون المعطر، بل أنه أكثر نفعاً. وأن يحل الخبز الأبيض والأطعمة «المكررة - كيميائيا - التى تقلل من دخول الألياف إلى الجسم بشكل يمثل خطورة، محل الاصناف التقليدية من الطعام. إن الأطفال الرضع يموتون لأن أمهاتهم تقنعهن بأن «مسحوق اللبن الغربى» لا بد أنه أفضل وتغرق أسواق البلدان النامية بالسجائر ذات المحتوى العالى من القطران، وبالأدوية التى حرم استخدامها فى البلدان المتقدمة صناعياً.

كان للاهتمام البريطانى الجديد، بايجاد أسواق للمنتجات البريطانية، نتائج أخرى بالنسبة لبقية العالم فقد عنى ذلك، التدمير المقصود بهذه الدرجة أو تلك - لصناعات تلك البلدان الأخرى. وفى وقت مبكر مثل القرن السابع عشر، بدأ

البريطانيون فى تطبيق «قوانين الإيجار» (لحماية المنتجات البريطانية)، تلك القوانين التى منعت المستعمرات بقوة من إنشاء أى صناعة أن تنافس صناعة قائمة فى البلد الأم. كمثال عن ذلك، مُنع المستوطنون فى أمريكا الشمالية من صناعة القبعات وأغطية الرأس، والمصنوعات الصوفية والمصنوعات الحديدية. كان المطلوب هو إرسال خامات تلك المنتجات إلى انجلترا لتصنع، ثم يشتريها سكان المستعمرات ثانية من انجلترا. وطبقت القوانين نفسها على مستعمرات بريطانية أخرى. وعندما حاول الايرلنديون تحويل أصوافهم إلى منسوجات، حرمت هذه المنتجات الصوفية بواسطة القوانين البريطانية. وزيادة على ذلك كان الصوف الايرلندى الخام يصدر إلى انجلترا وحدها، وبأسعار كان يفرضها الانجليز، الذين كانوا عندئذ يعيدون تصدير ما لم يكونوا هم فى حاجة إليه.

وفى أفريقيا، كان الاوربيون قد أزالوا بالفعل أساس صناعة النسيج المحلية باستيرادهم المنسوجات من الهند. هكذا أضيف ذلك إلى تحطيم التجارة والتعدين والصناعة الافريقية؛ ذلك التحطيم الذى نتج عن حروب الحصول على العبيد على أنه سرعان ما استبدلت تلك المنسوجات الهندية التى طرحوها فى أسواق افريقيا وأمريكا، بمنسوجات من بريطانيا.

إن واحدة من أشنع حقائق التاريخ الاستعمارى البريطانى، هى أن البريطانيين بدأوا بعد ذلك فى تدمير الاقتصاد الصناعى للهند، نفسها فيما بين عامى ١٨١٥، ١٨٣٢م. فقد انخفضت قيمة البضائع القطنية الهندية المصدرة من ١,٣ مليون جنيه استرلينى، إلى ما لا يزيد على مائة ألف جنيه استرلينى. ليس هذا فحسب، بل لقد ارتفعت قيمة البضائع القطنية الانجليزية المصدرة إلى الهند من ١٥٦ الف جنيه استرلينى عام ١٧٩٤، إلى ٤٠٠ الف جنيه استرلينى ١٨٣٢م. وما أن حل منتصف القرن التاسع عشر حتى كانت الهند تستورد ربع كل منتجات الصناعات القطنية البريطانية. وأنهى البريطانيون منافسة المنسوجات

القطنية الهندية عن طريق شبكة محكمة من القيود والمكوس المانعة. وحتى داخل الهند نفسها، كانت الضرائب موجهة بحيث تتميز بشكل سلبى مؤثر ضد المنسوجات المحلية. كانت الصعاب التى وضعت فى وجه النساجين الهنود، كبيرة بل لقد احتج ضدها أيضاً - وبشكل مطلق - «شركة الهند الشرقية» التى تأثرت أرباحها التجارية نتيجة لتلك السياسة. ولقد صرح السير تشارلز تريفيليان إجابة عن سؤال برلمانى عام ١٨٤٠م:

«انخفض عدد سكان مدينة «دكا» من ١٥٠ الف نسمة إلى ٤٠ أو ٣٠ الف نسمة. وتغزو الملاريا والادغال المدينة بسرعة ان «دكا» التى كانت يوماً ما، مانشستر الهند، قد تحولت من مدينة مزدهرة إلى مدينة صغيرة فقيرة للغاية».

كتب محافظ عام «شركة الهند الشرقية» عام ١٨٣٥ يقول: «إن عظام النساجين تصبغ سهول الهند باللون الابيض» على أن تلك الحالة التى وصلت إليها صناعة المنسوجات الهندية، لم تقتصر عليها فقط، بل لقد حطمت أيضاً صناعة الحديد والصلب بسبب المكوس المفروضة على صادرات الهند إلى بريطانيا، وذلك رغماً عن مبادىء التجارة الحرة التى كان يروج لها عندئذ. كانت تلك المكوس أعلى من خمس مرات إلى عشرين مرة من المكوس المفروضة على واردات الهند من بريطانيا.

وأكملت عمليات التدمير بطريقة عملية مباشرة، بالعنف المباشر، عندما كان ذلك ضرورياً.

واتبع البريطانيون فى مصر سياسة مشابهة. فكما يوضح اللورد كرومر الذى حكم مصر بين عامى ١٨٨٣ و١٩٠٧

«يمكن تلخيص سياسة الحكومة فيما يلى: (١) تصدير القطن إلى أوربا. (٢) استيراد المنسوجات المصنوعة فى الخارج. ولا تنوى الحكومة أن تقوم بأى شىء آخر، ولن تقوم بحماية الصناعات القطنية المحلية وذلك بسبب المخاطر

والشرور التى ستنتج عن تلك الحماية ... ولما كانت مصر بطبيعتها بلداً زراعياً، فمن المنطقى إذن أن التدريب الصناعى لن يؤدى إلى إهمال الزراعة؛ ويصرف انتباه المصريين عن الارض».

وبعد خمسة وعشرين عاماً، ينظر اللورد كرومر إلى نتائج سياسته ويقول:

«يبدو الفارق واضحاً، لرجل ترجع ذكرياته إلى عشر سنوات أو خمس عشرة سنة مضت كانت هناك أحياء فى القاهرة تعتبر مراكز فعلية لصناعات متعددة: الغزل والنسيج، انتاج الشرائط، والصباغة، وانتاج الخيام، والتطريز، والدباغة وصناعة الاحذية، وصناعة المجوهرات، وطحن التوابل، وصناعة النحاس، وصناعة قرب الماء، وصناعة السروج، وصناعة المناخل وصناعة الأقفال الخشبية والمعدنية، الخ.... إن أحياء كاملة انكمشت بشكل كبير، أو اختفت تماماً... وتنتشر الآن مقاهٍ ومحلات أوربية حديثة تحوى المستحدثات و«الموضات»، حيث كانت فى الماضى ورشاً مربحة».

□□□

١٠ - التجـــارة الحـــرة والمـــزايا النســـبية

... هكذا بدأت عملية متدرجة من تحويل أراضى المستعمرات التى هيمنوا عليها، إلى أسواق للمنتجات الاوربية، وإلى مورد للمواد الخام والسلع الأولية. وجعل هذا يبدو وكأنه «قدر محتوم» مكتوب على تلك البلدان. وهى فكرة صب عليها ماركس جام احتقاره فى مقاله الذى كتبه عام ١٨٤٨م بعنوان «مناقشة عن التجارة الحرة»:

«يقال لنا مثلاً إن التجارة الحرة سينتج عنها تقسيم دولى للعمل يعطى لكل بلد إمكانية انتاج المنتجات التى تتلاءم مع ظروفه وسماته الطبيعية. ويمكنكم يا سادة الاعتقاد بأن انتاج البن والسكر هو «القدر» الطبيعى «المكتوب» على جزر الهند الغربية!!! فقبل مائتى عام، لم تقم الطبيعة - التى لا تعرف التجارة - بوضع أشجار البن وعيدان قصب السكر هناك. فإن لم يكن مشجعو التجارة الحرة بقادرين على فهم كيف أن بلداً ما يمكنه إثراء نفسه على حساب بلد آخر، فيجب ألا يدهشنا هذا، لأن نفس هؤلاء السادة لا يريدون أن يفهموا أيضاً، أنه فى البلد نفسه، فإن إحدى الطبقات يمكنها أن تثرى نفسها على حساب طبقة أخـــرى».

كانت نظريات التجارة الحرة والميزة النسبية سائدة فى الغرب، وروج لها على

أساس أنها تفسير علمى قائم على الحقيقة. لكنها فى حقيقة الأمر، مجرد أداة ايديولوجية.

قام «آدم سميث» و«ريكاردو» وخلفاؤهما من «التقليديين الجدد»، بإخراج نظرياتهم عن التجارة الحرة، فقط، بعد أن أسس البريطانيون تفوقهم الصناعى. ففى الأيام الأولى للتصنيع البريطانى، بحث رجال الصناعة عن قوانين «الحماية» وحصلوا عليها، وذلك حماية لصناعاتهم «الوليدة» ضد المنافسة الخارجية وفيما يلى نداء من أحد رجال الصناعة البريطانيين الأوائل:

«بينت لكم الآن يا سيدى، إن صناعة التيل هى صناعة وليدة فى بريطانيا وايرلندا، ولذا فإن من المستحيل إن نبيع منتجاتنا رخيصة، مثل تلك المنتجات التى توطدت صناعاتها منذ فترة طويلة... لذا فلا يمكننا إحراز أى تقدم ملموس وسريع فى تلك الصناعة، ما لم تقم الحكومة بتشجيعنا».

قام البريطانيون، لمدة طويلة، ليس بتدمير صناعات الآخرين المتوطدة فحسب، بل قاموا أيضاً بحماية صناعاتهم هم من المنافسة، وقد فعلوا ذلك بوسائل كانت أحياناً أبعد ما تكون عن «الطبيعة». وقد كتب «فريدريش ليست» الذى جادل خلال عقد الاربعينيات من القرن التاسع عشر (١٨٤٠) من أجل حماية الصناعة الالمانية الوليدة من المنافسة من الصناعة البريطانية التى كانت قد توطدت آنذاك، كتب يعدد المزايا التى عادت على بريطانيا من الحماية التى توفرها «قوانين الملاحة»:

«منعت انجلترا إذن دخول البضائع التى تنافس مصانعها وهى المنتجات الحريرية والقطنية الشرقية.. لقد كان ذلك المنع مطلقاً، ونفذ بفرض عقوبات قاسية؛ فلم ترد انجلترا استهلاك خيط واحد من الهند. ولقد صاحب تلك السياسة نجاح هائل... فماذا كان سيصبح عليه حال انجلترا لو قامت بشراء تلك المصنوعات الهندية الرخيصة خلال المائتى عام الماضية؟».

وكما يلاحظ المؤرخ الاقتصادى «كارلو سيبولا»:

«من حظ انجلترا أنه لم يظهر «ريكاردو» هندى ليقنع الانجليز أنه من المفيد لهم طبقاً «لقانون» التكلفة النسبية «أن يتحولوا إلى رعاة اغنام، وأن يستوردوا من الهند كل ما يحتاجون إليه من منسوجات».

وعندما ترسخت الصناعة البريطانية، أصبح الجدل بفضائل «التجارة الحرة» مأموناً. وعلى الشاكلة نفسها، تحاول حكومة الولايات المتحدة الامريكية و«صندوق النقد الدولى»، بأنه من المفيد فائدة مؤكدةلجميع البلدان، أن تفتح أبوابها للواردات. ولكن نظراً لمخاوف الولايات المتحدة الامريكية من ناحية قدرتها على المنافسة الصناعية، للدول الصناعية المتقدمة الأخرى، فإن هناك بوادر تغيير فى نظريات لكهنة علم الاقتصاد الكلاسيكى الجدد.. وفى بريطانيا ازدادت هذه اللهجة بحيث أصبح الجدل من أجل إعادة فرض القيود على الواردات جدلاً شبه محترم وهذا هو ما تفعله المجموعة الاقتصادية بكمبردج وهذا بطبيعة الحال من أجل حماية الصناعات البريطانية المتردية لآن.

وإنه لمن الخطأ الفادح، الزعم بأن «آدم سميث» الذى يتسم كثير من أعماله بالتألق واللماحية، قد قدم نفسه بطريقة فجة أو غير أمينة لخدمة مصالح رجال الصناعة البريطانيين ومع هذا، فإن نظرياته قد توافقت مع ما كان أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين فى حاجة إليه عام ١٧٧٦م عندما نشر كتابه الشهير «ثروة الأمم» إن تأييده لفكرة حرية التجارة كان مؤسساً على فكرة أن التخصص وتقسيم العمل ينتج عنهما زيادة كبيرة فى الانتاج، وأن السوق الواسعة كانت ضرورة من أجل إمكان تأكيد تقسيم العمل، ولذا فإن السوق يجب أن توسع عن طريق التجارة الحرة. وقد جادل ضد جميع المعاملات التفضيلية، أو لفرض القيود على أشكال معينة من النشاط الاقتصادى. وجادل أيضاً «نظام واضح بسيط للحرية الطبيعية» كأسلوب لزيادة الثروة الحقيقية وعظمة المجتمع.

وسّع «ديفيد ريكاردو» نطاق الجدل من أجل حرية التجارة:

«تحت مظلة نظام حرية التجارة الكاملة، يقوم كل بلد وبشكل طبيعى، بتكريس رؤوس أمواله وقوة عمله، لأداء الأعمال المفيدة أكثر لكل منها. إن هذا السعى وراء الفائدة الفردية، له صلة مثيرة للإعجاب بالخير العام الذى يعم على الكل. وعن طريق تقوية الصناعة، ومكافأة الإبداع، والاستخدام الأكثر كفاءة للمميزات الخاصة الموهوبة من الطبيعة، عن طريق ذلك الاسلوب من الاداء الاقتصادى يوزع العمل بأكثر الطريق تأثيراً واقتصادية بينما عن طريق زيادة الكتلة العامة للمنتجات، ينشر هذا الأسلوب الفائدة العامة، ويربط برباط عام من المصلحة والتبادل - والمجتمع الدولى للأمم، خلال العالم المتمدين، إن هذا المبدأ هو الذى يقرر أن النبيذ سيصنع فى فرنسا والبرتغال، وأن الذرة ستزرع فى أمريكا، وأن المنتجات المعدنية ستصنع فى انجلترا».

كان لمثل تلك الأفكار - ولا يزال - كم هائل من التأثير على طريقة تفكير الناس. ومع ذلك كانت تلك الأفكار غير صحيحة، بوضوح تام، حتى آنذاك فى تلك الأيام. إن حقيقة أن البرتغال قد ركزت على صناعة النبيذ، لم تكن أبداً نتيجة التفاعلات الطبيعية للسوق. كان ذلك أمراً فرضته الحكومة البريطانية، وبالذات معاهدة ميثوين عام ١٧٠٣م، تلك المعاهدة التى قصد من بنودها بالذات زيادة الصادرات من المنسوجات البريطانية إلى البرتغال، وصادرات النبيذ البرتغالى إلى بريطانيا. لقد سبق هذه المعاهدة التى رسخت إلى هذا الحد أو ذاك، اعتماد الاقتصاد البرتغالى على بريطانيا، عدد من الاتفاقيات التجارية منحت البرتغال ميزات اقتصادية لبريطانيا، وذلك أساساً مقابل حمايتها عسكرياً ضد أسبانيا.

هناك مثل صارخ بالذات على استخدام القوة من أجل فرض «حرية التجارة» ألا وهو «حرب الأفيون» ضد الصين. فقد حاولت حكومة الصين منع استيراد

الافيون، وفرضت ضرائب على الواردات من البضائع المصَنعة. وفى عام ١٨٤٠ هاجم الاسطول البريطانى الصين، وكانت النتيجة سلسلةِ من المعاهدات منحت حقوقاً خاصة فيما سمى بموانىء المعاهدة، وفصل هونج كونج والحاقها ببريطانيا، وتخفيض الضرائب، وفى نهاية الأمر تقنين تجارة الأفيون.

كان استخدام القوة لفتح أسواق جديدة، هو الممارسة المعتادة. والتقسيم الدولى للعمل الذى نتج عنه أن أصبحت بريطانيا، على مدى القرن التاسع عشر بأكمله، هى القوة الصناعية السائدة فى العالم، ولم يكن - كما هو واضح - نتاجاً للقوى الاقتصادية «الطبيعية»، ولكنه فرض عن طريق استخدام القوة السياسية والاقتصادية فى بعض الأحيان، عن طريق الدولة. وحيث أن التبادل التجارى فى محتوى التجارة العادية غير ممكن، فقد لجأوا إلى الاستعمار والتسلط المباشر. وحين أصبحت السيادة الصناعية البريطانية مهددة عند نهاية القرن التاسع عشر، من جانب القوى الأوربية الأخرى، بدأت تلك القوى وبريطانيا عملية أخرى من الاستعمار، كان معظمها هذه المرة فى أفريقيا لإستحواذ أسواق خارجية «محمية». ولقد أدى ذلك الصراع من أجل الاسواق بين الاوربيين إلى الحروب، انتهى ذلك إلى الحرب العالمية الأولى بين عامى ١٩١٤ و١٩١٨م، وهكذا أخذ «ج.ك.تشسترتون» يتفاخر:

«الارض مكان توجد به انجلترا... ستجدها مهما أدرت الكرة الأرضية، لأن لون الخريطة معظمه أحمر والباقى رمادى.. وهذا هو معنى «يوم الامبراطورية»....».

أو كما عبر «هيلير بلوك»:

«مهما يكن .... لدينا

مدفع مكسيم... وليس لديهم».

□□□

١١ - الجــــوع

لم يقوض التحويل القهرى للبلاد ألتى سيطر عليها الاستعمار، إلى أسواق للبضائع الاوربية المصّنعة، وإلى مورّد للخامات والمواد الأولية من أجل الاستهلاك الاوربى، «الاكتفاء الذاتى» السابق لهذه البلدان فحسب؛ بل لقد قوض أيضاً وبطريقة متزايدة، قدرتها على تغذية نفسها. وكما يعلق «باران» فإن «المشكلة ليست فى تقسيم العمل فى حد ذاته، ولكنها فى التخصص داخل كل بلد، والتخصص الدولى المنظم بحيث يتخصص أحد أفراد فرقة العمل فى الجوع، بينما يتحمل الآخر «حمل» الرجل الأبيض فى جنى الأرباح».

وحُولت المستعمرات إلى مجرد مزارع حقيقية (أو مناجم)، تنتج محصولا أو محصولين، (أو منتجات معدنية) للتصديرات إلى أوربا. وخلال تلك العملية، استولى الاوربيون على أجود الأراضى. وحدث هذا على نطاق هائل وبالذات فى أمريكا وأفريقيا. فحصل اللورد ديلامير على مائة ألف هكتار من أجود الاراضى فى كينيا بثمن لا يزيد على بنس واحد لكل هكتار. وهكذا فإن مقدار الاراضى المتوفر لمعيشة أهالى البلاد، وبقول آخر، المتوفر لانتاج الغذاء من أجل الاستهلاك المحلى انخفض بشدة، وما زال يتناقض حتى الآن فى أجزاء كبيرة من العالم. وأجبر السكان المحليون على التجمع فى مستوطنات، كما هو الحال فى بعض مناطق افريقيا، أو دفع بهم إلى مناطق جبلية وصعبة، كما هو الحال فى جميع أنحاء الكاريبى وأمريكا اللاتينية والهند، وبالذات جنوبى الهند. وزرعت الاراضى التى تركت للأهالى من أجل مستلزمات المعيشة، بطريقة مكثفة أكثر من اللازم،

وبدأ يصيبها الإرهاق والبوار، وكان للمزارع الكبرى نفسها فى أحيان كثيرة آثار مدمرة على خصوبة الارض الطبيعية.

يقول «جوسو دى كاسترو» فى «جغرافية الجوع»:

«إن نظام الانتاج الزراعى فى أفريقيا مدمر للسكان من أهل البلاد، ليس فقط لأنه يخفض من الانتاج الغذائى المحلى، بل أيضاً لأنه يستهلك التربة بتشديد عوامل التعرية.. لقد حدث هذا عن طريق زراعة جوز القرود فى السنغال».

ويقول «أرنست مينديل» فى «النظرية الاقتصادية الماركسية» أن تقرير «لجنة الفلاحين الكانديين» الصادر فى سيلان عام ١٩٥١ «يفسر كيف أن الاقتصار على زراعة البن والشاى، وإن إزالة الغابات بلا رابط ولا حساب، قد تسبب فى دمار بيئى كان هو السبب الأساسى فى الفيضانات الخطيرة التى حدثت عام ١٩٥٧».

وأيضاً، فإن «التوسع فى زراعة القطن فى مصر، والتحول من الرى «الموسمى» إلى «الرى المستديم» تسبب فى الإرهاق السريع للأراضى. وتسبب هذا بدوره فى زيادة سريعة فى الامراض فى وادى النيل(*)». وأيضاً «فى الفترة من ١٩٣٤ - ١٩٣٥ وحتى ١٩٣٩ - ١٩٤٠م، تناقصت مساحة التربة الهندية التى تزرع بمحصولات غذائية بمقدار مليون ونصف مليون هكتار، بينما ازدادت الأراضى التى تزرع بمحصولات التصدير بالقدر نفسه خلال الفترة نفسها».

وهناك أمثلة أكثر على هذا، فى مصادر أخرى. ففى جامبيا كانت زراعة الأرز منتشرة قبل الغزو، الاستعمارى، لكن بعد ذلك تم تحويل كم كبير من أجود الأراضى إلى زراعة الفول السودانى، لدرجة أن استلزم الأمر استيراد الأرز على

(*) المقصود هنا زيادة نسبة الإصابة بالبلهارسيا والأمراض المتوطنة الأخرى.

(المترجم)

نطاق واسع لتجنب المجاعة. وفى الهند حولت المناطق الجنوبية إلى اقتصاد المزارع الكبيرة، التى تشبه مزارع أمريكا اللاتينية. وطبقاً لما يقول بالم دات فإن «صادرات القطن الخام ارتفعت من ٩ ملايين رطل عام ١٨١٣م إلى ٣٢ مليون رطل عام ١٨٣٣م ثم إلى ٨٨ مليون رطل عام ١٨٤٤ وقفزت إلى ٩٦٣ مليون رطل عام ١٩١٤م. كذلك ارتفعت صادرات الشاى والحبوب الغذائية، وأساساً الأرز والقمح، مما قيمته ٨٥٨ ألف جنيه استرلينى عام ١٨٤٩، إلى ما قيمته ١٩ مليوناً و ٣٠٠ الف جنيه استرلينى عام ١٩١٤م؛ وهكذا أصبحت الهند مصدراً رئيسياً للقمح إلى أوربا.

وكما كتب السيد چورج وات عام ١٩٠٨ «كانت الطبقات الغنية فى المجتمع الهندى تصدر المخزون الزائد عن الحاجة وكان ذلك المخزون من قبل يحتفظ به خشية المجاعة وأيام الضيق».

أما فى أمريكا اللاتينية، فقد بدأ انتشار المزارع الكبيرة يفرز الجوع فى أوقات مبكرة عن ذلك. فبعد زراعة قصب السكر، زرعت محاصيل أخرى، وبالذات المطاط على أن مزارع قصب السكر الكبيرة ظلت هى النمط التقليدى. ويضيف «جالنيو» ما حدث فى كوبا:

«فى السنوات التى تلت الاحتلال البريطانى لكوبا». امتصت مصانع السكر كل شىء: الأرض والرجال فقد ذهب إلى تلك المصانع، عمال الترسانات البحرية، وعمال المسابك، وعدد غير محدود من صغار الحرفيين، الذين كانوا قد ساهموا مساهمة فاصلة فى تطوير الصناعة. أما صغار الفلاحين الذين كانوا يزرعون الفاكهة والتبغ والذين هم ضحايا التقدم المدمر لحقول قصب السكر الوحشية، فقد تحولوا بدورهم إلى إنتاج السكر.. لقد دمرت الزراعة الواسعة المدى خصوبة التربة، بلا رحمة.. وتكاثرت أبراج السكر فى ريف كوبا، ومكان كل منها يحتاج إلى أرض أكثر فأكثر.. أما «اللحم المقدد» الذى كان قبل سنوات قلائل سابقة أحد

صادرات كوبا، فقد بدأ يستورد بكميات كبيرة من الخارج ابتداء بحلول عام ١٧٩٢، وأصبح منذ ذلك الوقت فصاعدا، أحد الواردات... ولقد تدهورت الترسانات البحرية والمسابك وانخفض انتاج التبغ انخفاضاً حاداً. كان العبيد يعملون ٢٠ ساعة متواصلة يومياً، وفى الحقول التى كان يغطيها الدخان دعمت طبقة منتجى السكر سلطتها... لقد كتب لنا عدد من الرحالة الأوائل بطول كوبا وعرضها، الذين ساروا فى ظلال أشجار النخيل العملاقة وعبر الغابات الوارفة التى تكثر فيها أشجار الماهوجنى والأرز والأبنوس. إن أخشاب كوبا ما زالت تثير الإعجاب ولكن فى ... مدريد!!! ولكن فى كوبا نفسها أحرقت أفضل وأجمل الغابات العذراء وتصاعد منها الدخان، أمام غزو قصب السكر.. وفى الوقت نفسه الذى كانت تدمر كوبا فيه أحسن أراضيها المنتجة للأخشاب، أصبحت المشترى الرئيسى لأخشاب الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا فإن «الزراعة - الناهبة» الواسعة المدى لقصب السكر لم تعن موت الغابات فحسب، بل نمت أيضاً على طول المدى نهاية الخصوبة الشهيرة لجزيرة كوبا. ذلك أنه باستسلام الغابات للنيران، عملت عوامل التعرية فعلها على التربة وبسرعة فقدت التربة حمايتها، وخصت آلاف النهيرات».

وما زالت هذه العملية مستمرة فى أنحاء كثيرة من العالم، فالصحراء تزحف على الاراضى الزراعية فى غرب أفريقيا(*). ومع نمو صناعة التبريد، تزايدت المحاصيل الزراعية التى يمكن تصديرها من أجل الاستهلاك الترفى فى الدول المتقدمة وفى «فولتا العليا» نظم الفلاحون أنفسهم فى «اتحادات» للمطالبة بحق انتاج محاصيل غذائية من أجل أنفسهم بدلاً من الخضروات التى تصدر إلى

(*) وهى العملية المعروفة الآن فى عدد كبير من دول العالم الثالث باسم «التصحير» فالصحراء «تأكل» الأراضى الزراعية والنتيجة معروفة.

(المترجم)

فرنسا. ويعطى «إرنست فيندل فى كتابه ذى العنوان الذى يشرح نفسه «امبريالية الفراولة»، وصفاً تفصيلياً لهذه العملية فى المكسيك. وتحت عنوان: «حلف جنوب شرقى أسيا» (آسْيان) فى طريقه لأن يصبح مزرعة سمكية ومزرعة خضروات من أجل البلدان المتقدمة(*) يصف كيف أن الانتاج التجارى للأناناس والموز والفواكه الاستوائية الأخرى من أجل التصدير، قد جرد المزارعين المحليين من أراضيهم، وقدم فى نفس الوقت عملاً لبعض أولئك المعدمين «الجدد» بما لا يزيد على دولار أو دولارين فى اليوم، فى ظروف عمل قاسية. ويشرح أيضاً كيف تضاعفت صادرات تايلاند من «الأغذية البحرية» فى السنوات الأخيرة، بينما ظل انتاجها ثابتاً، مما يعنى تناقص الاستهلاك المحلى من هذه الأغذية.. وهكذا أيضاً، فإن افريقيا اليوم، مصدر صاف للشعير والفاصوليا والفول السودانى والخضروات الطازجة والماشية. فى مالى ارتفعت صادرات الفول السودانى إلى فرنسا بطريقة ملحوظة أيام الجفاف. وتوفر المكسيك للولايات المتحدة الامريكية أكثر من نصف احتياجاتها من خضروات شتوية متعددة. ويقدر أن نصف الاراضى الزراعية فى أمريكا الوسطى تنتج محاصيل من أجل التصدير.

ومن الواضح أن إنتاج المواد الغذائية والسلع الأخرى من أجل الاوربيين، لم ينتج عنه دائماً تناقص دائم فى المساحات المخصصة لاعاشة أهالى البلاد. ففى بعض مناطق من العالم، هناك وفرة من الاراضى، بحيث أن انتاج المنتجات الزراعية للتصدير يمكن أن يتم بدون إحداث نقص فى كمية الغذاء المتوفرة محلياً. إن نقص الغذاء فى أفريقيا بالذات، عملية حديثة العهد. لكن هناك ما يكفى من الأمثلة المضادة ليجعل من إنتاج الحاصلات التصديرية عاملاً له مغزاه فى الجوع الموجود فى أفريقيا فى أيامنا هذه. وفى سنوات قريبة العهد بالذات، فإن بلداناً

(*) نشرت هذه الدراسة فى مجلة «فار ايسترن إيكونوميك ريفيو Fav Eastem Economic Riview» فقال عن اندونيسيا- ٢٧ ابريل ١٩٧٩.

كثيرة يقوم بعضها بعمليات تصدير ضخمة لأوربا وأمريكا الشمالية واليابان، قد أصبحت تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات الغذاء، لمجرد الحفاظ على حياة سكانها. فعلى سبيل المثال، وطبقاً لما ذكرته نشرة «البنك الدولى»(*) فى نهاية السبعينات، شكل الغذاء ٤٠٪ من واردات سيرى لانكا، و١٩٪ من واردات مالى و٣٠٪ من واردات السنغال، و٢٣٪ من واردات مصر، و١٧٪ من واردات الملايو، و١٣٪ من واردات المكسيك. وتلك النسب أكبر بكثير مما صرفته بعض تلك الدول على وارداتها البترولية. والوضع لا يتعلق فقط بالدول، بل لقد أصبح الافراد الذين يعيشون فى المناطق الريفية وأيضاً فى المدن يعتمدون اعتماداً يشوبه الخطر على شراء الغذاء، وحرموا من عنصر الأمان الأساسى، ألا وهو إمكانية انتاج غذائهم بأنفسهم(**).

وكما قال مزارع نيجيرى أيام مجاعة ١٩٧٤: «أيام المجاعة الكبرى عام ١٩١٤، كان لدينا النقود ولم يكن لدينا الغذاء؛ أما الآن فلدينا الغذاء وليس لدينا النقود».

ورغم ان المجاعات ليست بالظاهرة الحديثة، فإن هناك بعض الدلائل على

(*) تقرير التنمية الدولى World Developnent Pepn

(**) فى مصر اختفت صناعة الخبز الفلاحى فى المنازل الريفية، وانتشرت الطابونة التى تنتج البلدى من الدقيق المستورد. ومن المؤسف أن بعض بيوت الفلاحين التى ظلت على حالها ولم تتطور منذ آلاف السنين يوجد فى بعضها أجهزة كهربائية وأجهزة فيديو وتليفزيون وغيرها أحضرها أولاد الفلاحين العاملين فى الدول البترولية، فى الوقت الذى تبطل فيه عادات التغذية الذاتية «بالخبيز الفلاحى» بالدقيق المصرى، وتربية الدواجن وإنتاج البيض الذى أصبح يشترى ويستورد، وهذا كله على حساب الانتاج المحلى. هكذا أصبح الريف يعتمد على المدنية والمستورد. (المترجم)

إنها قد ازدادت حدة وعمقاً ففى الهند تبدو هناك زيادة ضخمة فى الوفيات نتيجة المجاعة منذ عام ١٨٠٠ فصاعدا، حيث مات ١٢ مليون شخص على الأقل من الجوع خلال القرن التاسع عشر، ومعظمهم خلال ربعه الأخير فقط ولقد قدر أ.ك.سين الوفيات الناتجة عن «مجاعة البنغال الكبرى» عام ١٩٤٣ بما يربو على ثلاثة ملايين – ويقول سين أنه لم يكن هناك انخفاض ذو قيمة فى كمية الغذاء المتوفرة فى ذلك العام مقارناً بالأعوام السابقة، كانت المشكلة أن سكان المناطق الريفية فى البنغال، لم يكن لديهم نقود لشراء الطعام. وأرسلت المواد الغذائية إلى كلكتا وإلى مناطق خارج البنغال أيضاً والحقيقة أن الطعام ذهب إلى حيث توجد النقود. وهناك قصص عن أناس جوعى معوزين ذهبوا سيراً على الأقدام إلى كلكتا للبحث عن الطعام، حيث سقطوا ميتين أمام «فترينات» المحلات المكتظة بالأطعمة. ويعطى سين أدلة مشابهة تظهر أن المجاعات فى أفريقيا فى عامى ١٩٧٣ و١٩٧٤م والمسئولة عن موت ما بين ٥٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف شخص، لم تكن ناتجة عن نقص عام فى الطعام فى أثيوبيا ككل بل كانت نتيجة انخفاض حاد فى قدرة السكان الشرائية فى المناطق التى أثرت عليها المجاعة.

وعموماً، فمن الواضح أن هناك عاملاً شديد الأهمية يساهم فى المجاعات، وهو التوزيع غير التساوى للطعام وللنقود التى يشترى بها. وكما قلنا من قبل فإن عدم التساوى هذا يزداد. لقد كانت القوى الاستعمارية تميل إلى تقوية سلطة كبار ملاك الأراضى؛ أو تميل، كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا، إلى خلق ملاك أراض جدد. وفى الهند أصبح الفلاحون مدينين بشدة للمرابين والتجار القادرين على إجبارهم على بيع محاصيلهم بأسعار رخيصة، حتى يحصلوا منهم على ائتمان أكثر. إن أولئك التجار والمرابين، يقومون بتخزين الطعام، ثم يبيعونه فى أوقات الندرة والشدة بأسعار لا يطيقها الفلاحون. ورغم أن الإنتاج الكلى للطعام قد يكون كافياً لكل الناس فى بلد مثل الهند، فإن الطعام متوفر بقدر

أكثر للأغنياء وخاصة فى المدن والمناطق التى تستمتع بالرخاء. وهناك دلائل كثيرة على أن عدم المساواة المتزايدة هذه، لا يعنى أن الأغنياء يزدادون غنى، فحسب؛ ولكن تعنى أيضاً أن الفقراء يزدادون فقراً، وتبعاً لهذا يتعرضون أكثر فأكثر لسوء التغذية.

فى العشرين عاماً الماضية أو ما يقرب من ذلك، انتشر فى الغرب ما يسمى بـ «الثورة الخضراء»، والتى رُوجّ لها كحل لمشكلات الدول النامية. كانت هذه «الثورة الخضراء تتكون أساساً من تطوير نوعيات جديدة غزيرة الانتاج من البذور. أما ما لم تفعله «الثورة الخضراء» فهو حل مشكلات التوزيع. والذى لا شك فيه أنه كانت هناك بالتأكيد زيادات يعتد بها فى الإنتاج الكلى للطعام فى عدد من البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص فى آسيا. لكن الزيادات لم توزع على هؤلاء الذين يحتاجون إليها، وما زال سوء التغذية موجوداً وتبين دراسة «لمنظمة العمل الدولية»، قامت بها فى أكبر سبع دول فى جنوب آسيا، أن حال فقراء الريف الآن، أسوأ مما كان عليه منذ عشر سنوات أو عشرين عاماً. وأنه لمما يدعو للسخرية أنه تلاحظ تلك الدراسة «إن الزيادة فى الفقر كانت ذات صلة ليس بالانخفاض فى إنتاج الحبوب بالنسبة للفرد، بل بالزيادة فى إنتاجها، والحبوب هى المكون الأساسى لغذاء الفقراء».

ولدت «الثورة الخضراء» بالمكسيك فى الاربعينيات، فى سياق الحاجة إلى إيجاد غذاء أكثر إلى المدن. وكما يشرح مور لاب وكولينز:

«ذهب كل المجهود إلى تطوير تقنية تعتمد على الاستخدام المكثف لرأس المال، يمكن تطبيقها فقط فى المناطق الأكثر ثراء نسبياً، أو تلك التى يمكن خلقها بواسطة مشروعات رى ضخمة. كان التركيز على كيفية جعل البذور - وليس الناس - أكثر إنتاجاً كانت التنمية الريفية الحقيقية والمبنية على جعل كل أسرة ريفية منتجة وأفضل حالاً، سيعنى أن الأغلبية الريفية نفسها ستأكل الكثير من

أى زيادة تتحقق فى انتاج الغذاء. ولقد كانت هذه الزيادة بالذات هى ما تصبو مصانع الحضر إلى الاستيلاء عليه من الريف».

وما زال هذا النمط مستمراً. إن «الثورة الخضراء» كما طبقتها الوكالات الغربية والحكومات التى تساندها، وصفت كسياسة «مساندة الأفضل» إن الطاقات التى بذلت: من أسمدة، ومبيدات حشرية ورى، وماكينات، وأراض جيدة، لجعل البذور المعجزة، تنتج الانتاج المعجزة، كل ذلك أعلى من متناول معظم صغار الفلاحين، الذين ليس لديهم إلا القليل، وليس لديهم إمكانية الحصول على أئتمان. أما عن الذين لا يملكون أرضاً، فإن العملية كلها تتجاوزهم. وفى الحقيقة، فإن هناك دلائل كثيرة على أن عدد معدمى الأرض يتزايدون كنتيجة لزيادة الأرباح فى الزراعة. ويقوم كبار ملاك الأراضى بميكنة إنتاجهم ويطردون المستأجرين. وفى دراسة قام بها «البنك الدولى» أن المزارع فى «البنجاب» قد نمت بنسبة ٢٤٠٪ خلال ثلاث سنوات فى الستينيات.

نتج عن الطلب الجديد على الأسمدة والمبيدات والماكينات الذى خلقه تبنى بذور «الثورة الخضراء»، نتج عنه أيضاً أسواق أكبر لشركات المهمات الزراعية، التى أصبحت أكثر أهمية جماعة الشركات متعددة الجنسية. ويفسر هذا العامل بدون شك أيضاً، الحماس الذى تنتشر به تقنيات «الثورة الخضراء» فى الدوائر الرسمية.

□□□

١٢ - العـــمل والأجـــور

كانت مشكلة إيجاد عمالللمناجم والمزارع مشكلة مستمرة. ويروى البروفيسور ميريفيل فى محاضرة ألقيت عام ١٨٤٠م كيف «أن أحد السادة واسمه السيد بيل أخذ معه ثلاثمائة شخص من الطبقات العاملة إلى استراليا. كانوا مفتونين بامكانية الحصول على أرض، وبعد مدة قصيرة كان السيد بيل قد ترك بدون خادم يرتب له فراشه أو ليحضر له الماء من النهر».

ويعلق هوبرمان بقوله: «إذرفوا دمعة من أجل السيد بيل الذى كان عليه أن يرتب فراشه بنفسه لأنه ببساطة لم يعرف حقيقة أنه طالما أن أدوات الانتاج الخاصة فى متناول يد العمال، فإنهم لن يعملوا من أجل أى شخص آخر. وقد كانت الأرض أمامهم فى هذه الحالة».

وفى البلاد التى لم يستول فيها الاوربيون على الأرض ، كانوا فى حاجة إلى إقناع السكان المحليين بانتاج منتجات من أجل السوق، بدلا من الانتاج لاستهلاكهم الشخصى. هناك بعض الحالات مثلاً فيما هو غانا الآن، تحمس المزارعون المحليون لإنتاج المحاصيل النقدية لكى يحصلوا على الواردات على أنه فى حالات كثيرة لم يتحمس السكان المحليون لإنتاج حاصلات التصدير، أو للعمل فى مزارع الأوربيين. وفى بعض المناطق وبالذات فى الكاريبى وأمريكا الجنوبية، لم يتوفر العدد الكافى، لذا تم استيراد العبيد الأفريقيين. وحتى بعد إلغاء نظام العبودية فى القرن التاسع عشر، استمر العبيد السابقون يوفرون قوة

عمل متحكم فيها إلى هذا الحد أو ذاك. ولقد كتب شاهد عيان من شمال شرقى البرازيل يقول:

«طالما كان هناك جوع، ظل سوق المواشى الآدمية مفتوحاً، ولم يكن هناك نقص فى المشترين. ونادراً ما كانت هناك باخرة لم تشحن فيها أعداد كبيرة من أفراد قبائل السيارا».

وفى مناطق أخرى كانت المشكلة أكثر تعقيداً. ففى أفريقيا نفسها هناك أمثلة كثيرة على إجبار الافريقيين بالسوط وبالبندقية للعمل عند الأوربيين أو لزراعة المحاصيل النقدية؛ وأكثر تلك الأمثلة ذيوعاً، تنجانيقا تحت الحكم الألمانى، والمستعمرات البرتغالية حتى بزوغ عصر الكفاح التحريرى، وأفريقيا الفرنسية، والسودان الفرنسى فى الثلاثينيات من هذا القرن وكان استخدام أشكال متعددة من السخرة، لهذا الحد أو ذاك، منتشراً. ولقد استفاد البريطانيون من مثل هذا النظام حتى الحرب العالمية الثانية.

لكن لعل أكثر الطرق التى اتبعت لإجبار الافريقيين وآخرين على إنتاج المحاصيل النقدية، هى فرض الاتاوات أو الضرائب، تلك يجب أن تدفع إما على شكل الحاصلات النقدية المرغوب فيها، وإما على شكل نقود، وهو ما لا طاقة للأهالى به إلا ببيع محاصيلهم الغذائية، أو بالعمل لدى الاوربيين لقاء أجر. كان هذا يعنى أن الأرض والوقت اللذين يجب أن يتوفرا لانتاج الغذاء قد انخفضا، وأن الزراعة من أجل الحصول على غذاء قد حرمت من عمل رجال ونساء أشداء. لذا أصبحت الهجرة ظاهرة ضخمة فى أفريقيا على وجه الخصوص. فطبقاً لأحد التقارير الرسمية - كيسكا ما هوك رويال سيرفى - الخاص بإقليم سيسكى فى جنوب أفريقيا:

«يعتمد أهالى تلك المنطقة على ما يأخذه المهاجرون كأجر، يقيم أودهم أو حتى وجودهم فى حد ذاته. إن الفقر هو الذى يدفعهم إلى الخروج للعمل. لكن

خروجهم هذا هو سبب فعال فى استمرار الفقر فى بلادهم الأصلية، حيث أن غياب الكثيرين فى زهرة شبابهم، يكبح التقدم الاقتصادى، وتسبب - إلى حد ليس بالصغير - فى انخفاض الانتاج الزراعى فى المنطقة. وفى حالات كثيرة، فإن الأرض لا تحرث، لأنه ببساطة لا يوجد أحد يقوم بالحرث».

كان الحفز على العمل فى مناجم ومزارع الاوربيين، تسنده فى بعض الأحيان محاولات متعددة لخفض مستوى المعيشة فى المناطق التى تقيم أود نفسها. إن مثلاً معاصراً على رد فعل أصحاب الأعمال لمشكلة الرخاء الزائد عن الحد بين العمال - فى رأيهم - يوجد فى «التقرير السنوى السابع لفرقة المناجم فى روديسيا لعام ١٩٠٢» وقد أدلى رئيسها بالملاحظات التالية:

«وحيث يتوفر مثل هذا الشكل الرخيص من العمل (الاسرى) تحت أمره، وبالاضافة إلى ذلك فلأنه يعيش فى المناطق المخصصة للوطنيين، فإنه لا يدفع أجرا لسكنه، وتقلل الضرائب التى يدفعها لأقل حد ممكن: فى هذه الحالة فإن الشخص من أهل البلاد الأصليين يمكنه سنة بعد أخرى إنتاج كم كبير من الحبوب، يشتريها التاجر منه فى الوقت المناسب، حيث تأخذ طريقها إلى صاحب المنجم بسعر أكبر. وفى حقيقة الأمر، فإنه يصبح عاماً بعد عام أكثر ثراء وأقل ميلاً إلى العمل بنفسه وبهذا فإنه يستطيع أن يدخل بنجاح كبير فى منافسة مع الرجل الأبيض لإنتاج وبيع الحبوب، تلك السلعة الكبيرة الأهمية. وإننى اقترح علاجاً لذلك، شيئاً من اثنين: إما أن تفرض ضرائب عليه، وإما أن يتبنى أصحاب المناجم نظاماً تعاونياً للزراعة».

وقد جادل من قبل «جاك ووديس» فى كتابه: «أفريقيا: جذور الثورة» ان الاوربيين استولوا على الأرض، ولم يقوموا بزراعتها، وقد فعلوا ذلك لسببين هما التأكد من أن الأفريقيين لا يمكنهم منافسة الأوربيين، وأيضاً إفقارهم إلى الحد الذى يجبرونهم فيه على العمل لديهم. وقد كان لهذا الوضع مشكلاته بالنسبة

للأوربيين، وهو ما يظهره الاقتباس التالى عن اللورد لومبارد الحاكم العام لنيجيريا:

«مشكلة يومنا هى التأكد من أن خدمة الأهالى لدى الأوربيين لن ينتج عنها التفكك السابق لأوانه للمجتمع الوطنى. ذلك أن العامل الجاهل الذى فقد الايمان برضا جدوده أو غضبهم والذى تخلى عن ولائه القبلى، وعن مطالبته بنصيبه فى أرض عائلته أوعشيرته، وعن استعداده لتقديم المعونة لزملائه وقت الشدة، هذا العامل لم يعد لديه الآن ما يحفزه على التحكم فى نفسه، وأصبح خطراً على الدولة».

لم يكن الأوربيون مهتمين بالحصول على المواد الخام والمنتجات الزراعية فحسب، لكنهم اهتموا أيضاً بالحصول عليها بسعر منخفض للغاية. هكذا كان يجب أن تكون الاجور التى تدفع للعمال، وكذلك أسعار المنتجات الزراعية التى تدفع للفلاحين، أقل ما يكون. أما العبيد فلم يدفع لهم شىء أبداً بطبيعة الحال، وإن كان من المفروض أن يقدم لهم الغذاء والمأوى إلى هذا الحد أو ذاك. وبعد الإلغاء الرسمى لنظام العبودية، ذلك الإلغاء الذى لم يكن مؤثراً فى كل المناطق؛ قاد الجوع العبيد السابقين إلى العمل بأجور زهيدة، وهو وضع وصفه ب. ترافين فى رواياته بطريقة تحرك القلوب.

كانت إحدى وسائل الاحتفاظ بالأجور منخفضة، هى التأكيد من أن هذه الاجور لا توفر إلا مجرد حياة العمال أنفسهم، إلا أن أصحاب الأعمال أو الدولة لا ينبغى أن نقدم لهم نفقات رعايتهم أثناء مرضهم أو شيخوختهم، ولا نفقات تربية أبنائهم، الذين سيوفرون الجيل التالى من العمال، بل ينبغى أن يدفعها آخرون. وقد شرح اللورد هالى، على سبيل المثال، هذا الأمر بوضوح عام ١٩٣٨م:

«تستخدم المناطق المخصصة للوطنيين، كماص للصدمات، بمعنى أنها ترضى احتياجات الذين لا يعملون والمرضى والمسنين بدون نفقات تدفعها الدولة. وليس

هناك من بديل آخر سوى الحفاظ على قوة عمل دائمة تأوى فى المدن حول المناجم والمصانع، وتكون منفصلة تماماً عن الأرض. ولكن قوة عمل مثل هذه ستكون فى حاجة إلى أجـور أعلى ومسـاكن مناسبة، ومدارس، وترفيه، وضـمـان اجتـماعى».

طبق هذا النظام، على مدى واسع، على العمال فى المستعمرات، وبالذات فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وما زال يطبق على العمال المهاجرين فى جنوب أفريقيا ومناطق أخرى. وهذا الوضع له تنويعاته العصرية أيضاً، رغم أن فكرة اللورد هالى، والتى تقول إن قوة عمل منفصلة ومتطوعة الصلة بالأرض ستحتاج إلى خدمات اجتماعية وما إلى ذلك، هذه الفكرة لم تتبع بشكل جامد. فالشركات المتعددة الجنسية، وبالذات تلك التى تنتج بضائع استهلاكية فى مناطق الأجور المنخفضة» للاستهلاك فى البلاد الغنية، تعطى أجوراً تعتبر جزءاً بسيطاً من الاجور التى تعطى لعمال الدول الغنية. وتقوم تلك الشركات باختيار العمال والنساء والأطفال والعمال المبتدئين غير المهرة، إنها تأخذهم وهم فى عنفوان لياقتهم، وتطردهم وهم واهنون سلبوا قوتهم. وتترك الذين يطلق عليهم بتعبير ملطف «القسم غير الرسمى» فى الأحياء الرثة فى المدن ليقوموا بأية أشياء أخرى قد يحتاجونها هم أم عائلاتهم.

وهكذا، فإن تلك الشركات متحررة من كثير من التبعات التى يتوقع من رجال الأعمال والدولة أن يتحملوها فى البلاد المتقدمة. وربما كان هناك خط موازٍ لهذا، وهو ما يسمى بـ «نزيف العقول» حيث يتخرج الاطباء والمهندسون وغيرهم من الافراد المؤهلين الآخرين فى الدولة النامية، ثم بعد ذلك تستخدمهم الدول المتقدمة دون أن تدفع نفقات تدريبهم أو مساعدتهم عندما يكونون بلا عمل.

والنتيجة التى تبدو لنا عبر السنين للوسائل المختلفة لتأكيد توفير قوة عمل رخيصة فى البلاد التى استعمرت والمسيطر عليها كانت أن أعداداً كبيرة من

الناس فصلوا عن أصولهم ووسائل إقامة أودهم، وأصبحوا بلا أرض أو أفقروا بشدة، ولم يعد لديهم من اختيار سوى الالتحاق بالقطاع «العصرى» للاقتصاد. ولقد أصبحت البطالة المتفشية، أو العمل القليل، أو الهجرة من المناطق الريفية - التى أفقرت - إلى المدن للبحث عن العمل، أصبحت أكثر الملامح وضوحاً للأشكال الجديدة للتخلف.

وهكذا فإن استخدام السخرة، والإفقار المقصود لهذا الحد أو ذاك للمناطق الريفية، والأجور التى بالكاد تقيم أود العمال المهاجرين الذين ظلت عائلاتهم تقيم على قطع أرضهم الصغيرة الخاصة، وقوة العمل الصغيرة والمبعثرة، ورصيد معدمى الأرض والعاطلين الذين خلفتهم السياسة الاستعمارية - كل تلك العوامل قد جعلت من الممكن للأوربيين آنذاك، وللشركات الغربية المتعددة الجنسية الآن، أن تمنح أجوراً غاية فى الانخفاض فيما هو الآن البلاد النامية.

وحطمت محاولات تنظيم النقابات العمالية، وما زالت. فالدولة الاستعمارية التى لجأت إلى استخدام القوة الفائقة استمرت استبدادية، وهذا الوضع صحيح أيضاً بالنسبة لكثير إن لم يكون بالنسبة لمعظم الدول فى حقبة ما بعد الاستعمار. فبينما تمكن العمال، بحلول منتصف القرن العشرين، من أن يكسبوا بعض حقوقهم فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وكسبوا بعض التحسن فى أجورهم وظروف عملهم، ظلت الظروف فى البلاد التى كانت مستعمرة وشبه مستعمرة لتلك التى سادت أيام الاستغلال الأقصى فى المراحل المبكرة للتصنيع الأوربى. فساعات العمل طويلة للغاية، وقوانين الأمن الصناعى أقل ما تكون، ويتزايد تشغيل الأطفال، وفوق كل شىء فإن الأجور هى جزء صغير للغاية من الاجور التى تدفع فى أوربا وأمريكا الشمالية، وللأوربيين فيما وراء البحار. كان الأجر اليومى لعامل فى مناجم الفحم فى «إينوجو» فى فترة

الثلاثينيات لا يزيد عن شلن واحد إذا كان يعمل تحت الأرض، وتسعة بنسات إذا كان يعمل فى مهام فوق سطح الأرض، وهذا يعنى أن عامل الفحم الاوربى كان يحصل فى الساعة الواحدة على ما يحصل عليه العامل النيجيرى فى مناجم «إينوجو» فى أسبوع (ستة أيام عمل). أما العمال الزراعيون فى روديسيا الجنوبية، فنادراً ما كانوا يحصلون على أكثر من خمسة عشر شلنا فى الشهر. أما العمال غير المهرة الذين كانوا يعملون فى مناجم روديسيا الشمالية، فقد كان أجرهم لا يتعدى سبعة شلنات فى الشهر. لقد ذكرت تقارير «الاتحاد الدولى الحر لنقابات العمال» أن الاجور اليومية للعمال عام ١٩٥٧ فى البلاد الافريقية جنوبى الصحراء كانت تتراوح بين ٢٢, ٠ دولار فى «ينساسا لاند»، ٨, ٠ دولار فى الصومال الفرنسى والكونغو البلچيكى، بينما كان مستوى الأجور فى العام نفسه فى هولندا ٥, ٣ دولار يومياً، وفى الولايات المتحدة الامريكية عشرة دولارات يومياً. وما زال مستوى الأجر اليومى عموماً فى البلاد النامية، أقل من دولار واحد.

ويجادل البعض أحياناً، بأن تلك الاختلافات فى مستوى الأجور، ترجع إلى اختلافات فى الانتاجية، لكن الحقيقة هى أن تلك الاختلافات موجودة حتى لو كان الانتاج المادى للعامل يطابق أو أعلى منه فى الصناعات المماثلة فى البلاد الصناعية المتقدمة. وحتى إذا سلمنا بأن هناك اختلافات فى الانتاجية، فيمكننا المجادلة بأن تلك ليست سبباً بل نتيجة لضعف الأجور. فالعمال الذين يحصلون على أجور غاية فى السوء، يمكن أن ينتجوا أقل، لأنهم يأكلون أقل، ولأن آباءهم الذين كانوا يحصلون على أجور أقل، لم يتمكنوا من إرسالهم إلى المدارس، وهكذا دواليك. ويعتمد مستوى الإنتاج أيضاً، على مستوى الميكنة، وعندما تكون الاجور قليلة، فإن حوافز أصحاب الأعمال لإدخال الميكنة تكون أقل. وزيادة على ذلك هناك دلائل فى الدول النامية على حالات

زيادة فى الإنتاج، لم تزدد معها أجور العمال، بل ظلت فى الحقيقة ثابتة لمدة طويلة ويكمن التفسير الأساسى للأجور المنخفضة فى الدول النامية، فى يومنا هذا، ببساطة شديدة فى حقيقة أنه يوجد رصيد كبير من البطالة المقنّعة، ومن الفقراء فى المناطق الريفية، ومن المتعطلين فى المدن.

تولدت فكرة «التبادل غير المتكافىء» كتفسير لظاهرة «التخلف» عن التباين فى مستويات الأجور وأعلنت هذه النظرية بالذات فى كتاب «أرجيرى إيمانويل» بعنوان «التبادل غير المتكافىء» الذى يعتبر كتاباً كلاسيكياً الآن. وتم التوسع فى شرح تلك النظرية كثيراً، وتطويرها والاختلاف منها، منذ نشر الكتاب لأول مرة عام ١٩٨٩م.

والحجج معقدة، ومن الواضح أنها لا يمكن أن تقدم بالتفصيل. لكن النظرية تقترح أنه حيث أن صادرات البلدان النامية قد أنتجت بأجور منخفضة للغاية، وأن وارداتها من أوروبا وأمريكا الشمالية، وهى فى معظمها منتجات مصنّعة؛ ومنتجة بأجور أعلى، فإن التبادل غير متكافىء. ولقد قدم سمير أمين فى كتابه: «التراكم على المستوى العالمى» تقديرات كمية للمبالغ المحولة بتلك الطريقة. يقول: «حصلت البلاد النامية عام ١٩٦٦ مقابل صادراتها على ٣٥ مليار دولار. وإذا أخذنا فى الحسبان الفروق فى الإنتاجية، وهى على أى حال أقل بكثير من الفروق فى معدلات الاجور، فإن تلك الدول كان يجب أن تحصل فوق هذه المبالغ على ٢٢ مليار دولار أخرى، وذلك إن كان قد دفع لعمالها أجور بنفس معدلات الاجور السائدة فى البلدان المتقدمة. ويساوى هذا القدر قيمة الاستثمارات الكلية فى البلدان النامية.

هناك الكثير الذى قدم ضد تلك الفكرة، على أساس أن الاجور المنخفضة تقود فى الأساس إلى أرباح أعلى للرأسماليين وليس إلى أسعار منخفضة

للسلعة، حيث يعتمد السعر جزئيا فقط - إن كان يعتمد - على مستوى الأجور. فالسعر العالمى للأرز على سبيل المثال هو نفسه، سواء أكان منتجاً فى الولايات المتحدة الامريكية أم منتجاً فى أوربا. ومن ناحية أخرى فإن البضائع الاستهلاكية المنتجة بأجور منخفضة للغاية فى البلدان النامية، تباع أرخص عادة من تلك المنتجة فى البلاد المتقدمة.

ويستفيد المستهلك العادى فى البلدان المتقدمة من تلك الأسعار الأكثر انخفاضاً، وبالاضافة إلى ذلك، يمكن المجادلة بأن أجور العمال المنخفضة فى البلدان النامية، تصل إلى ما يعتبر انتقالاً لرؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. بمعنى أن كثيراً من أصحاب الأعمال الذين تزداد أرباحهم بتلك الطريقة، هم أجانب يحولون أرباحهم إلى الخارج.

ويجادل الماركسيون، بأن استغلال العمال هو مصدر الأرباح وهو ما يسمونه «فائض القيمة» إن الأرباح فى البلاد «المتروبوليتان» (البلاد الصناعية المتقدمة، فى أوربا الغربية والشرقية والولايات المتحدة واليابان - المترجم) أخذت تميل إلى الانخفاض بسبب ارتفاع الأجور، وبسبب الميكنة التى عنت أن الاجور تشكل نسبة أكثر انخفاضاً فى تكلفة الانتاج. لقد تمت معادلة الهبوط عن طريق استغلال العمل الرخيص فى البلدان النامية. ولكن مما سبق، لا يمكن استنباط أن عمال البلاد الفقيرة يمكن أن يستفيدوا من تخفيض الأجور فى البلاد المتقدمة. وقد كتب «إيماتويل» مقتبساً عن لينين عن ارستقراطية عمالية فى البلاد المتقدمة وهناك «جماعة بيئية» فى فرنسا تبدو وكأنها تحاول إفادة «العالم الثالث» بتخفيض الأجور. لكن تبلهايم أحد النقاد الأسبانيين لهذا يقول فى مقال له بمجلة «منثلى ريفو»:

«عندما لا يحصل العمال فى بلد رأسمالى به قوى عمل متقدمة، على أجور

أعلى، فإن ذلك لا ينتج عنه تحسن فى ظروف معيشة العمال فى البلاد الفقيرة، ولكن تنتج عنه أرباح أكبر لرأسماليى البلاد الغنية... وهكذا تتسارع عملية التنمية «غير المتكافئة».

وبتعبير آخر، فإن عمال البلاد الغنية الذين يجعلون أصحاب الأعمال فى وضع أفضل، سيقومون بمجرد مساعدة أصحاب الأعمال هؤلاء فى تقوية سيطرتهم على باقى العالم.

❑❑❑

١٣ - شـــروط التبـــادل التجـــارى

هناك طريقة أخرى للنظر إلى التبادل التجارى غير المتكافىء، وهى القول بأنه ينطوى على تبادل بضائع أنتجت بمستوى تكنولوجى منخفض، ببضائع منتجة بمستويات أعلى من التكنولوجيا. إن أولئك يستحوذون على المستويات الأعلى للتكنولوجيا، سيكون لهم على الأرجح، الميزة، وسيكونون قادرين على طلب أسعار أعلى لمنتجاتهم. وذلك تماماً ما يستطيع العمال المهرة الحصول على أجور أعلى من العمال غير المهرة.

تم فرض توزيع العمل بين الدول المتطورة والدول النامية، بوسائل متعددة، كما قدمنا من قبل. وحين يتم فرض شىء، فمن الصعب الفكاك منه فالبلدان المتقدمة - أو بالأحرى مصالحها المالية - غير مستعدة لأن يشاركها أحد فى تقنيتها. فالأسرار الصناعية يتم حمايتها جيداً أما التقنية التى يتم نقلها فتتم بأى صورة، وكلما أمكن، وبطريقة مجزأة، أو بشكل لا يمكن معه استعمالها خارج الأغراض الضيقة التى صممت من أجلها. وتسيطر الشركات الكبرى للبلدان المتطورة على الأسواق، ومن الصعب على المنتجين الجدد دخولها. والأسعار التى تطلب للبضائع المصنّعة هى - إلى حد ما - أسعار احتكارية، وهى على أى حال ترتفع بثبات بمرور الوقت.

وما زالت حكومات البلدان المتقدمة تفرض ضغوطاً على البلدان النامية، كى تفتح أسواقها للبضائع المصّنعة فى البلدان المتقدمة، ويتم ذلك الضغط على سبيل المثال، من خلال شروط مفروضة على القروض التى يقدمها «صندوق النقد الدولى» IMF ومع هذا تضع تلك البلدان المتقدمة نفسها حواجز جمركية ضد «الواردات الرخيصة» من البلدان النامية، والتى يمكن أن تنافس صناعتها هى. وهى أيضاً تفرض تعريفة جمركية تفضيلية، ونظام حصص وأسعار شحن، كلها مخططة لمنع البلدان النامية من تصنيع منتجاتها الأولية قبل تصديرها. لقد قام «الانكتاد» (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) بعمل حسابات أثبتت بها أن التصنيع الجزئى لعشر سلع كان يمكن أن يضيف ٢٧ بليون دولار إلى الدخل الناتج عن التصدير فى عام ١٩٧٥، وهو ما يعادل مرة ونصف المرة ما تحصل الدول النامية الآن. وعندما حاولت البرازيل فى الستينيات تصدير البن المصنع، هددت حكومة الولايات المتحدة الامريكية، بالنيابة عن شركات «القهوة الفورية»، بقطع المساعدات عن البرازيل.

وما زال ممثلو البلدان المتقدمة يصممون على أنه من الأفضل للبلدان النامية التركيز على تصدير المواد الأولية. وكما قال هنرى كسينجر عام ١٩٧٦ فى المؤتمر الرابع لـ «الانكتاد» الذى انعقد بنيروبى «إن جهداً خاصاً لابد وأن يبذل للتوسع فى انتاج وتصدير المواد الأولية من البلدان النامية». ولكن بالضبط لأن تلك الدول النامية قد توسعت كثيراً فى صادراتها من السلع الأولية، فإن أسعار تلك الصادرات قد ازدادت بمعدل أقل من معدل زيادة أسعار المنتجات المصّنعة التى تستوردها من الدول المتقدمة صناعياً. وهكذا كان ما يطلق عليه «شرط التبادل التجارى» ينحدر بمرور الزمن. وتتنافس الدول النامية على أسواق محدودة لمنتجات مثل الشاى والبن والسكر والمطاط؛ ولم تعد هذه الدولة بقادرة على التحكم فى أسعار تلك السلع. والبترول استثناء ملحوظ من هذا، إذا استطاعت الدول المنتجة

للبترول تشكيل منظمة «الاوبك» (منظمة الدول المصدرة للبترول)، وبهذا استطاعت أن تزيد من أسعار البترول المدفوعة لهم ست مرات بين عامى ١٩٧٢ و١٩٧٤. ولقد بذلت محاولات عديدة لتنظيم كارتلات للمنتجين على غرار «الأوبك»، وعلى سبيل المثال، للموز وللكاكاو والبوكسيت، ولكن تلك المحاولات لم تكن ناجحة تماماً.

كانت المحاصيل النقدية للدول النامية على العموم كمحصول جوز الأرض فى السنغال، «ثروات زائفة». فقد كان على بعض الدول إنتاج أكثر فأكثر من تلك المحاصيل عاما بعد عام للحصول على القدر نفسه من السلع المصنعة. ففى عام ١٩٦٠ كان الدخل الناتج عن تصدير ٢٥ طناً من المطاط من سرى لانكا، يمكنه شراء ست جرارات، ولكن فى عام ١٩٧٥ لم يعد يمكنه شراء أكثر من جرارين فقطا وبالمثل هبطت أسعار الموز بنسبة ٣٠٪ فيما بين عامى ١٩٥٠ و١٩٧٠. إن البلدان النامية، فى بحثها الملهوف عن النقد الأجنبى، تنتج أكثر فأكثر وهكذا تكتمل «دائرة جهنمية» من الإنتاج الزائد على الحاجة، والأسعار المتدهورة. وحتى الكوبيين الذين كانوا يتحدثون عن عبودية السكر، فإنه بعد مرور عشر سنوات عن ثورتهم وجدوا أنفسهم يلجأون إلى سراب انتاج محصول سكر قدره عشرة ملايين طن. أما الدول المتقدمة فهى من ناحيتها متلهفة بطبيعة الحال للتأكد من أن الدول النامية مستمرة كمورّد يعتمد عليه للمواد الخام الرخيصة. وكما قال كلارانس ب. راندال رئيس شركة «يو إس إنلاند ستيل» والمستشار بواشنطن لشئون المساعدات الخارجية، فى كتابه «التحدى الشيوعى لدوائر الأعمال الأمريكية»، معلقاً على التوفر المخطوط لرواسب اليورانيوم فى «الكونغو البلجيكى»!

«كم كان من حسن حظنا أن الدولة الأم فى جانبنا! ومن ذا الذى يمكنه اليوم التنبؤ بمنطقة من المناطق الشاسعة غير المكتشفة فى العالم، يمكن أن تحتوى بالقدر نفسه على رواسب معدنية فريدة، من خامة نادرة، يمكن بمرور الزمن أن تحتاجها

بشدة صناعتنا أو برنامج دفاعنا ».

والبلدان النامية التى تنتج أساساً السلع الأولية والخامات، لديها ثلاث مشكلات إضافية: فأسعار السلع الأولية والخامات لا تتدهور فى حدود نسبية وأحياناً فى حدود مطلقة فحسب، ولكنها تتذبذب تذبذباً كبيراً من عام إلى عام. ثم إن اقتصاد تلك الدول يعتمد بدرجة عالية جداً على الصادرات، وكثير من تلك الدول يعتمد على تصدير عدد قليل من السلع وفى بعض الأحيان سلعة واحدة أو سلعتين.

ويمكن أن يكون لتذبذب أسعار السلع أثار مأساوية. وهى تزداد حدة بالمضاربة فى أسواق السلع التى يوجد الكثير منها فى لندن، وهى بالطبع خارجة عن نطاق تحكم الدول النامية. ففى منتصف السبعينيات انخفضت أسعار السكر من ٦٤ سنتاً إلى ست سنتات للرطل، وذلك خلال ١٨ شهراً. وكانت خطة الخمس السنوات الأولى لتنزانيا تعتمد على أن السعر العالمى للسيزال لن ينخفض عن ٩٠ جنيها استرلينياً، ولكن سعره انخفض فى وقت قصير للغاية إلى ٦٠ جنيهاً. وفى أواخر الخمسينيات انخفضت أسعار الكاكاو من الف دولار للطن الواحد إلى ٤٠٠ دولار فى العام الذى يليه، ثم ارتفعت إلى الف دولار للطن فى العام اللاحق لتعود إلى الانخفاض مرة أخرى إلى أقل من ٦٠٠ دولار. وقد ذكر رئيس شيلى سلفادور الليندى فى خطابه الذى القاه أمام الأمم المتحدة عام ١٩٧٢، انه «خلال الاثنى عشر شهراً الماضية تسبب التدهور فى أسعار النحاس فى خسارة قدرها حوالى مائتى مليون دولار، لأنه لا يزيد دخلها السنوى من الصادرات على الالف مليون دولار» هذا فى حين تكلفت بعض الواردات حوالى ٦٠٪ أكثر. ويقول «تقرير برانت» مشيراً إلى زامبيا، إن ازدهاراً فى أسعار النحاس ارتفع بالسعر إلى ٣٠٣٤ دولاراً للطن فى ابريل عام ١٩٧٤ ثم انخفض السعر إلى ١٢٩٠ دولاراً للطن قبل أن ينقضى العام:

«لكن أسعار الواردات استمرت فى الارتفاع، حتى أن حجم الواردات التى تستطيع زامبيا شراءها هبط بمقدار ٤٥٪ بين عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥، وانخفض الدخل القومى بمقدار ١٥٪. إن خطورة هذا الوضع يمكن ابرازها اذا تمت مقارنته «بصدمة البترول» عام ١٩٧٤، تلك الصدمة التى نتج عنها زيادة فى فاتورة البترول للدول الصناعية تقدر بحوالى ٢,٥٪ من الناتج القومى الاجمالى».

ولا تتعرض الدول النامية للتذبذبات «غير الشخصية» فى أسواق السلع فحسب، بل أنها تتعرض أيضاً لنزوات زبائنها الذين يتخذون قراراتهم بالنسبة للبلد الذى يشترون منه على أسس سياسية بمثل ما هو على أسس اقتصادية. وتعطى سوزان چورج فى كتابها «إطعام القلة: هيمنة الشركات الكبرى على الطعام»، بعض الأمثلة التى تعترف بأنها صارخة على التأثير الناتج عن هذا الوضع. فبين عامى ١٩٧٥ و١٩٧٦، وطبقا لإحصاءات وزارة الزراعة الأمريكية انخفضت قيمة صادرات السكر من البرازيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية من مائة مليون دولار إلى صفر! أما صادرات الفيلبين من السكر إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقد ازدادت ثلاثة أضعاف. وهوت صادرات الكاكاو من غينيا إلى الولايات المتحدة الامريكية من مليونى رطل إلى لا شيء. وفى الوقت نفسه هبطت صادرات القطن من المكسيك إلى الولايات المتحدة الامريكية إلى النصف، بينما ازدادت صادرات الهند من القطن - فى الفترة نفسها - إلى الولايات المتحدة بحوالى ٤٠٪، وهبطت صادرات باكستان القطنية بنسبة ٩٠٪ وهكذا.

وعندما تواجه الدول النامية بمثل تلك الأوضاع، فإن عليها أن تخفض استهلاكها لمدى أكثر، أو أن تقترض إن استطاعت وهو ما ينتهى إلى وضع أسوأ فى مشكلات النقد الأجنبى فى المستقبل. ولم تكن تلك الذبذبات لتهم كثيراً، لو لم تكن اقتصاديات الدول النامية تعتمد بهذا القدر العالى على تصدير المواد الأولية. لقد تم القضاء على «الاكتفاء الذاتى» لتلك الدول إلى درجة كبيرة خلال

الحقبة الاستعمارية، وهى لذلك تعتمد على صادراتها لتمويل وارداتها من البضائع المصنعة، ومن الطعام أيضاً كما أسلفنا. ولقد بلغت صادرات السلع الأولية والخامات طبقاً للتقرير الصادر عن «البنك الدولى» عام ١٩٨٠ بعنوان «تقرير التنمية العالمى» ٨١٪ من الصادرات الكلية للدول «ذات الدخل المنخفض». وزيادة على ذلك، ففى أوائل السبعينيات، وطبقاً لتقرير برانت، حصلت أكثر من نصف الدول النامية - باستثناء الدولة المصدرة للبترول - على أكثر من نصف دخلها التصديرى من سلعة واحدة أو من سلعتين. فقد حصلت زامبيا على ٩٤٪ من دخلها التصديرى من النحاس وحده، وبالمثل حصلت موريشيوس على ٩٠٪ من دخلها التصديرى من السكر، وكوبا على ٨٤٪ من السكر، وحصلت جامبيا على ٨٥٪ من دخلها التصديرى من تصدير جوز الأرض وزيت جوز الأرض... وهكذا.

أفلتت بعض البلدان النامية من تقسيم العمل هذا والذى فرض عليها تاريخياً، ويمكن أن تفلت منه بلاد أخرى. لقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية عملية تصنيعها نحو نهاية القرن التاسع عشر، وذلك من خلال سياسة حماية مقصودة، كما ذكر الكسندر هاملتون السكرتير الأول لوزارة الخزانة الأمريكية فى «تقرير المصنوعات» فى عام ١٨٩١:

«لا يمكن للولايات المتحدة أن تتبادل التجارة مع أوربا بشروط متساوية، وعدم وجود شروط تبادلية سيجعل الولايات المتحدة ضحية نظام يحددها فى إطار الزراعة، وتمتنع عن المصنوعات. إن احتياج الولايات المتحدة الدائم والمتزايد لسلع أوربا مقابل طلب جزئى ومتقطع للسلع الأمريكية من جانب أوربا، لا يمكن إلا أن يعرض الولايات المتحدة لحالة من الافتقار مقارنة بالرخاء الذى تؤهلها مزاياها السياسية والطبيعية أن تصبو إليه».

أما اليابان فقد فتحت أسواقها للواردات الأوربية، عن طريق القوة عام

١٨٥٤م عندما أبحر الكوماندر بيرى إلى ميناء طوكيو. لكنها نجحت فى زمن تالٍ فى منع الاستثمار الأجنبى. وقد نتج عن هذه العزلة المفروضة ذاتيا والتى استمرت حتى وقت قريب، نتائج ملحوظة كما هو معروف. لم يلجأ اليابانيون إلى شركات سيارات أجنبية لصناعة سياراتهم فى اليابان، إنما بدأوا صناعة سياراتهم من الصفر فى وقت ليس أبعد من عشرين عاماً. وفى البداية كانت تلك السيارات تعمل بالكاد، لكنها الآن تحصل على نصيب كبير ومتزايد من أسواق البلدان المتقدمة صناعياً.

ومنذ الستينات وحكومات الدول النامية تضغط بنفسها من أجل معاملة أفضل فى تجارتها مع البلدان المتقدمة. ولقد اجتمع «المؤتمر الأول للأمم المتحدة للتجارة والتنمية» عام ١٩٦٤، وكان راؤول بريبتش سكرتيره العام، واعتمد المؤتمر اعتماداً كبيراً على نظرياته بشأن الشروط المتدهورة للتجارة. كانت الطلبات المقدمة من أجل أسعار «معوضة ومعقولة» لصادرات السلع الاولية، ومن أجل استقرار تلك الأسعار، ومن أجل فتح أسواق الدول الصناعية أمام منتجات الدول النامية المصّنعة، ومن أجل مساعدات مالية أكثر. وبعد ذلك فى السبعينيات، قدم ممثلو الدول النامية مفكرة «نظام اقتصادى عالمى جديد» الذى كانت مقترحاته مشابهة أساساً للمقترحات السابقة، واشتملت على المطالبة بعدالة عالمية أكثر لكن تلك النداءات من أجل أن تشعر حكومات البلاد المتقدمة قوبلت بعدم الاكتراث. وهناك بعض الإشارات إلى أن حكومات البلدان المتقدمة مستعدة لإحراز بعض التقدم بخصوص اتفاقيات السلع، افتراضاً لأن الاسعار الأكثر استقراراً هى أساساً لمصلحة جميع الأطراف المعنية (هذا فيما عدا الذين يكسبون عيشهم من المضاربة)، وأيضاً لأنه يسود الآن بعض القلق من توافر خامات أولية بذاتها. لكن الذين يحوزون على مزايا، وبالذات إن كانوا حكومات أو شركات خاصة، لن يتخلوا عن هذه المزايا إلا تحت ضغط، والضغط

الوحيد والمؤثر الذى تم حتى الآن فى هذا المجال، كان هو الذى قامت به «الأوبك». وعلى أية حال فإنه من الصعوبة بمكان رؤية غير الصفوة التى تطالب بها. ذلك لأن الفلاحين فى البلدان النامية لا يقلقهم كثيراً سعر السوق العالمى لمنتجاتهم، مهما كان هذا السعر منخفضاً.

□□□

١٤ - تصدير

رؤوس الأموال

كتب سيسيل روديس، الذى كون لنفسه ثروة كبيرة من الذهب والألماس فى جنوب أفريقيا، كتب عام ١٨٩٦ يقول:

«كنت فى حى الويست إند، وحضرت اجتماعاً للعاطلين عن العمل؛ فاستمعت إلى الخطب النارية التى لم تكن أكثر من صرخة: «الخبز» ... «الخبز» ... «الخبز» وفى طريق عودتى، أخذت أقلب التفكير فيما شاهدت، لقد أصبحت مقتنعاً أكثر وأكثر بأهمية الامبريالية... إن فكرتى النيرة هى حل المشكلة الاجتماعية. إننا إذا أردنا إنقاذ الأربعين مليوناً هم سكان المملكة المتحدة، من حرب أهلية دموية، فإن علينا نحن السياسيين الاستعماريين أن نستحوذ على أراض جديدة لتوطين السكان الزائدين على الحاجة، ونفتح أسواقا جديدة للبضائع المنتجة فى المصانع والمناجم. إن الامبراطورية، كما كنت دائماً أقول هى "الخبز والزبد"».

كان ينظر إلى نمو الامبريالية فى نهاية القرن التاسع عشر، على الأقل من قبل الداعين إليها، كحل للمشكلات الاقتصادية لبريطانيا على سبيل المثال:

يعلق بالم دات فى كتابه، الذى كتبه فى الخمسينيات، بعنوان «أزمة بريطانيا والامبراطورية البريطانية»:

«إن اقتصاد بريطانيا الاستعمارى، هو اقتصاد طفيلى. فهى تعتمد بطريقة

متزايدة على الجزية العالمية لكى تحافظ على نفسها. ففى عشية الحرب العالمية الأولى لم يكن يدفع مقابل ما يربو على خمس الواردات البريطانية من صادرات البضائع. ولقد تزايدت تلك النسبة فى عشية الحرب العالمية الثانية.. وبحلول عام ١٩٥١ قفز هذا الرقم إلى ٧٧٩ مليون جنيه استرلينى».

فالعجز «الظاهر» فى ميزان التجارة البريطانى، أو فى البضائع، ما زال يغطى جزئياً حتى يومنا هذا، بالفائض من الدخل «غير الظاهر»، أو بكلمات أخرى من مدفوعات الشحن والتأمين، وأيضاً من الأرباح (من الخارج - المترجم) والمحولة لبريطانيا، وكذا من الفوائد على الاستثمارات والقروض فى الخارج.

وجادل كارل ماركس بقوله أنه حيث أن ميكنة الصناعة تتم تحت ضغوط المنافسة، فإن معدلات الأرباح ستنخفض، ويتهدد بقاء الرأسمالية. أما لينين فقد جادل عندما كتب «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» عام ١٩١٦، بأن الرأسمالية تمكنت من أن تعطى لنفسها نفحة أخرى من الحياة، وذلك باستثمارها رؤوس الأموال الفائضة، فيما وراء البحار، وذلك لكى نستفيد من الأجور الأقل والأراضى والمواد الخام الرخيصة. ولم تكن رؤوس الأموال هذه فائضة عن الحاجة الاجتماعية بطبيعة الحال، بل كانت فائضة بمعنى أنه كان من الصعب ايجاد استعمال لها يحقق أرباحاً لمالكيها.

والمسألة التى تشغل الدوائر المالية فى الغرب الآن هى إعادة تشغيل البترودولارات، أى الأموال المستثمرة فى البنوك الغربية بواسطة الحكومات المنتجة للبترول. وعلينا أن نفهم أنها مشكلة بسبب الصعوبة التى تلاقيها البنوك فى إيجاد مكان تستثمر فيه تلك الأموال، مكان مربح ومأمون فى آن واحد. لقد قلل الركود الاقتصادى فى الدول الصناعية من إمكانات استثمار الأموال فى تلك الدول نفسها. وهكذا ففى بداية السبعينات، أقرضت البنوك، على نطاق واسع، حكومات الدول النامية، ويعتقد أنه تم التوسع فى القروض بشكل أكثر من اللازم، يمثل

خطورة كبيرة. وتأخذ مشكلة الديون الآن بالنسبة لبعض الدول النامية، أبعاد الأزمة. وهذا هو السبب فى أن «تقرير برانت» مثلاً يجادل من أجل الحاجة إلى «إعادة ضخ» دولية، أى إعادة عملية النمو فى البلدان المتقدمة عن طريق إقراض الأموال للدول النامية لكى تتمكن من شراء منتجات الغرب - وهذا هو السبب أيضاً فى رؤية الحاجة إلى تقوية المؤسسات المالية الدولية، مثل «البنك الدولى» و«صندوق النقد الدولى»، وهى تلك المؤسسات التى يمكنها تنظيم الإقراض الضرورى، والتأكد من أنه لن يكون هناك امتناع عن السداد.

ومهما كان رأينا فى نظرية «فائض رأس المال»، فهناك تفسيرات ممكنة أخرى للزيادة الكبيرة فى القروض والاستثمارات الخارجية التى حدثت فى نهاية القرن التاسع عشر. وأحد تلك التفسيرات هو أنه بنمو قوى صناعية أخرى فى أوربا، شعر أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين بالذات، بالحاجة إلى الاستثمار الخارجى لحماية أسواقهم ومصادرهم من المواد الأولية. وبالاضافة إلى ذلك، قدمت القروض لتحسين وسائل النقل، لاستخراج تلك المواد الأولية. وأنفقت القروض على شراء قضبان السكك الحديدية والقطارات، وما إلى ذلك، من بريطانيا. هكذا فإن تقديم القروض خدم بدوره توسيع الأسواق أمام الصناعة البريطانية. وبكلمات لينين «يصبح تصدير رأس المال، بهذه الطريقة، وسيلة لتشجيع تصدير السلع». ولقد أصبحت عملية استخراج المواد الخام المطلوبة للصناعات البريطانية، وبخاصة المعادن، عملية أكثر تعقيداً، لقد دعت الضرورة إلى استثمارات أكبر، وربما كان ما هو أكثر أهمية أن الصناعة أصبحت مركزة فى وحدات أكبر بطريقة متزايدة، أى فى احتكارات؛ كانت الرأسمالية تنمو بطريقة تبتلع فيها المؤسسات الكبيرة، المؤسسات الصغيرة.

ولأن المنافسة بين المؤسسات الصغرى قضى عليها، وتحركت إلى مستوى جديد، فلقد أصبح ليس من الممكن فحسب، بل من الضرورى أيضاً، وبطريقة

متزايدة، أن تقوم تلك الاحتكارات الضخمة بالتحكم فى أسواقها، وفى مصادرها من المواد الأولية، وبأن تكون قادرة على التوسع فى مناطق أوسع وأوسع، وذلك من أجل ضمان وجودها.

بدأت عملية التركيز فيما وراء البحار، بأن قام عدد من الشركات التجارية الصغيرة فى مجموعات سيئة السمعة، مثل : «شركة افريقيا المتحدة» و«الشركة الفرنسية لافريقيا الغربية» و«شركة الفواكه المتحدة». وكانت تلك شركات أمنت لنفسها المواد الخام والمنتجات الزراعية من المناطق المستعمرة. ولقد نوعت تلك الشركات، فى وقت تالٍ، أعمالها للانتاج الصناعى فى البلد الأم؛ وفى نشاطاتِ الملاحة والنقل، أو أصبحت فروعاً لمؤسسات صناعية فى البلد الأم. «فشركة افريقيا المتحدة» هى فى حد ذاتها نتاج اندماج شركات فى أفريقيا. نظمها «الاخوة ليفر»، وقد بدأت بصناعة الصابون فى ليفربول، ثم أصبحت تابعةً «لشركة يونيليفر» عندما تأسس هذا المجمع الاحتكارى الانجلو - هولندى عام ١٩٢٩. هكذا أمنت الحفاظ على إمداد مصانعها فى أوربا بزيت النخيل والزيوت الأخرى الضرورية لانتاج الصابون والزبد الصناعى (المارجارين). وهناك احتكارات، ومؤسسات متعددة النشاطات، نمت بعمليات متشابهة، وكانت كلها بمثابة أصول لما هو معروف الآن باسم الشركات متعددة الجنسيات، أو الشركات فوق الجنسيات، أو الشركات العالمية. وهو ما يعنى ببساطة، أنها شركات ومؤسسات تمتلك أصولا فى أكثر من بلد واحد.

وتتحكم الشركات متعددة الجنسيات، فى يومنا هذا، فيما بين ربع إلى ثلث الإنتاج الكلى العالمى. وطبقاً «لتقرير برانت» فقد بلغت المبيعات الكلية لفروعها الاجنبية عام ١٩٧٦، ما يقدر بـ٨٣٠ مليون دولار؛ وهو ما يقارب الناتج القومى الكلى لكل الدول النامية، فيما عدا تلك المصدرة للبترول. وهو أيضاً مبلغ أكبر من القيمة الكلية لكل الصادرات المباشرة للبلدان المتقدمة. ويضيف «تقرير

برانت»، و«بالاضافة إلى البترول، فإن تسويق وتصنيع وإنتاج سلع كثيرة يسيطر عليه عدد صغير من الشركات متعددة الجنسية، سلع تشمل النحاس، والبوكسيت، وخام الحديد، والنيكل، والرصاص، والزنك، والقصدير، والتبغ، والموز، والشـــاى».

ورغم وجود بعض الاختلاف فى الرأى حول صحة هذه المقولة، فإنه يبدو أن الأرباح من العمليات الخارجية كانت عموماً أكبر بكثير من الأرباح التى تحققت من العمليات فى البلد الأم.

وعلى أى الاحوال فحتى لو كان ذلك ليس صحيحاً، فقد أمنت تلك الأرباح الخارجية، أن يكون معدل الأرباح لكل الصناعات أعلى مما كان سيكون عليه الوضع إذا لم تكن هناك عمليات خارجية. ولكن «مندل» مثلا يعطى وهو يشرح أن الأرباح الاستعمارية الفائقة لم تكن ممكنة إلا بسبب الاستغلال الفائق للقوى العاملة، يعطى عدداً من الأمثلة عن مؤسسات امريكية وبريطانية وبلجيكية تحصل من عملياتها الخارجية، على أرباح على بكثير جداً من تلك التى تحصل عليها فى بلد المنشأ. ولقد حاول الكتاب ذوو النزعة التقليدية والذين ينادون بـ «مسئولية الرجل الأبيض» بأن «الاستثمارات فيما وراء البحار والتى قامت بها مؤسسات رأسمالية ذات قاعدة أوربية، ومن بعدها فى الولايات المتحدة، «قد طورت بقية العالم». ويزيد هؤلاء القول بأنه حتى لو كانت الأرباح الناتجة مرتفعة أكثر من اللازم فى بعض الأوقات، فإن ذلك كان الثمن الذى لابد من دفعه لتلقى الاستثمارات الأساسية، ومقابل المخاطر فى تلك الاستثمارات. وعادة ما لا ينكر أن العائدات المتدفقة تزيد كثيراً على قيمة الاستثمارات الأصلية - تلك العائدات التى تتدفق فى شكل أرباح معادة (إلى بلد رأس المال - المترجم) وعائدات، ومقابل استخدام براءات الاختراع، ومقابل الادارة، ومقابل مرتبات الفنيين الأجانب والمستشارين، وما إلى ذلك. ولكن... يقال أن هذا هو الثمن الطبيعى الذى لابد

من دفعه للحصول على الاستثمار فى المقام الأول: فمن الطبيعى أن يسدد رأس المال أو القرض، وبأرباحه أو بفوائده.

وتتجاهل هذه المقولات نقطتين عامتين رئيسيتين الأولى أن تلك الاستثمارات لم تكن لتوظف لو كان الأمر هو رفاهية سكان الدول النامية وليس الارباح التى ستحققها. والنقطة الثانية أنه حيث إن الجزء الأكبر من رأس المال يجمع فى الدول النامية، وأنه أجنبى فقط من حيث ملكيته والسيطرة عليه، فإنه لو كانت شعوب الدول النامية تمتلكه وتسيطر عليه، لكان من الممكن أن توظف الأرباح لتحسين مستوى معيشة تلك الشعوب، وليس مستوى معيشة أصحاب رأس المال الأجانب. وهناك أيضاً دليل على أن تدفق العائدات على رأس المال المستثمر فى الدول النامية، أعلى من تدفق العائدات الناتجة عن الاستثمارات فى أوربا؛ وبهذا يمكن اعتبارها «شاذة». ففى عام ١٩٦٠ على سبيل المثال، فإن تدفق رؤوس الأموال من الولايات المتحدة إلى أوربا، جاوز تدفق العائدات من أوربا إلى الولايات المتحدة الامريكية بخمسة ملايين دولار، بينما كان الوضع بالنسبة للدول النامية معكوساً، أى أن العائدات جاوزت رؤوس الأموال المستثمرة هناك بألف ومائة مليون دولار. وطبقاً لمجلة «يو إس نيوز آند وورلد ريبورت» (الأمريكية)، ففى السنوات الخمس بين عامى ١٩٥٦ و١٩٦١، كانت نسبة الأموال الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية – من أمريكا اللاتينية – إلى الأموال الخارجة منها ١٤٧، وكانت هذه النسبة ١٦٤٪ بخصوص الدول النامية عموماً. أما بخصوص أوربا الغربية فقد كان ٤٣٪. ويقضى هذا على الحجة القائلة بأن تدفق العائدات من الدول النامية «عادى» و«طبيعى»، وليس بمثابة نتاج للاستغلال الضخم أو الأرباح الهائلة.

والحقيقة أنه يمكن المجادلة بأن الاستثمارات الخارجية عبر البحار التى تقوم بها القوى «المركزية»، قد شكلت وسيلة جديدة لاستنزاف الثروات من الدول

النامية. ويؤكد «جندر فرانك» فى كتابه «التكديس غير المستقل والتخلف»، على هذه النقطة بالنسبة للهند:

«استخدمت بريطانيا أداتين رئيسيتين لاستنزاف رأس مال الهند وهما السكك الحديدية والديون. فلم تكن السكك الحديدية هى الادوات المادية التى استخدمت لإعادة هيكلة الاقتصاد لامتصاص المواد الخام إلى الخارج، وضخ السلع المنتجة إلى الداخل، لم تكن هكذا فحسب، بل أجبر الهنود أيضاً على أن يدفعوا هم أنفسهم نفقات إنشاء هذا «الميكانيزم» الاستغلالى على أراضيهم. أما «الدين الهندى» الذى أضيف إليه كل ما يمكن تصوره وما لا يمكن تصوره من نفقات الأدارة الاستعمارية البريطانية، فقد أصبح فى الظروف الخاصة بالهند، أحد الادوات المالية الاساسية لاستخراج الفائض الاقتصادى من المستعمرة إلى المركز الاستعمارى».

وفى معظم بلدان أمريكا اللاتينية الرئيسية، مدت أول خطوط للسكك الحديدية برؤوس أموال محلية، وكانت رؤوس الأموال تلك هى التى منحت مناجم النحاس والنترات فى شيلى وبعد أن أصبحت كلها مشاريع ناجحة، استحوذ عليها الأجانب.. والشىء نفسه يمكن أن يقال فى أيامنا هذه فإن كثيراً مما يسمى «استثماراً» أجنبياً، ليس إلا استحواذاً على مشروعات محلية قائمة. ولكن كما يقول جندر فرانك:

«كانت شبكة الخطوط الحديدية، وشبكة الكهرباء،. أبعد ما تكونان عن هيئة الشبكة، كانتا فى شكل شعاعى، يربط المناطق الداخلية لكل قطر - وأحياناً لاقطار عديدة - بميناء الدخول والخروج، الذى يتصل بدوره بالوطن المركزى».

ويمكن أن نقول الشىء نفسه تقريباً عن كل الاستثمارات فيما يسمى بالبناء التحتى الاقتصادى، التى مولت آنذاك والتى مازال تمويلها مستمراً بواسطة وكالات مثل «البنك الدولى». إنها تقوم بتسهيل استخراج المواد الخام من البلد

المعنى من أجل الاستهلاك فى أوربا والولايات المتحدة الامريكية، ولتشغيل المصالح الأجنبية عموماً. وزيادة على ذلك فإن شعوب الدول النامية نفسها، تدفع ثمنها فى وقت لاحق.

ويقول جزء من الخرافات التقليدية الموروثة إن الغرب «يساعد» الدول النامية الآن على التخلص من فقرها، من خلال المساعدات الرسمية والاستثمارات الخاصة.. وإنه لمن المدهش أن يكون الأمر هكذا. فإذا نحينا جانباً الآثار التاريخية للنهب والتشويه، وإذا نحينا جانباً أية من المظالم الناجمة عن الاشكال القائمة للتجارة، فإن هناك تدفقاً خارجياً للأموال يمكن قياسه ويمكن تمييزه بسهولة، من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة. ويجاوز هذا التدفق إلى الخارج، وبطريقة متزايدة، أى تدفق إلى الداخل. لقد وصلت ديون الدول النامية الآن إلى مستويات مريعة. فطبقاً لتقرير «البنك الدولى» لعام ١٩٨٠ بعنوان «تقرير التنمية الدولى» فإن «الدول النامية، منخفضة الدخل، المستوردة للبترول، كان عليها عام ١٩٧٧ أن تنفق ١٠,١٪ من دخلها من صادراتها لتسديد ديونها الخارجية؛ أما الدول متوسطة الدخل والمستوردة للبترول، فقد كان عليها أن تنفق ١٩,٨٪. فإذا ما جمعنا: الأرباح المعادة (إلى الدول المتقدمة) من الاستثمارات فى الخارج، وما يدفع من فوائد، وما يدفع مقابل حق الانتفاع، وما يدفع لتسديد الديون، ورأس المال الخاص المحول إلى الخارج، وما إلى ذلك إذا جمعنا كل ذلك فإننا لنجده يفوق بكثير رأس المال الداخل فى شكل «مساعدات» رسمية، وقروض، واستثمارات خاصة.

وحقيقة أن معظم الدول النامية لديها عجز فى موازناتها التجارية، هى إلى حد ما، ما يقود إلى الخطأ فى الحكم، حيث أن أرقام الموازنات التجارية تتضمن على سبيل المثال الأرباح المعادة إلى الدول المتقدمة، وتتضمن المدفوعات على الفوائد. وهكذا فإنه لكى تقوم بعض الدول النامية بتسديد تلك المدفوعات المتدفقة

إلى الخارج، فإن عليها حالياً أن تصدر بضائع أكثر للدول المتقدمة، أكثر مما تتلقى منها، حتى بمستوى الأسعار السائدة. وطبقاً لـ «تقرير برانت»، تصل قيمة صادرات البضائع من الدول النامية للبلدان المتقدمة إلى ٢١٦ بليون دولار، بينما لا تتلقى تلك الدول إلا بما قيمته ٢٠٠ بليون دولار من البضائع، طبقاً للأسعار السائدة.

ويمكن أن يحسب جزء كبير من الأموال المتدفقة إلى الخارج من البلدان النامية، كأرباح عائدة إلى الدول المتقدمة وناتجة عن المشروعات المملوكة للأجانب. ويصف ريتشارد ج. بارنت، ورونالد ى. موللر فى كتابهما «القدرة العالمية» على أنه نظام «للتكامل العكسى» ويقولان: «مهما بدا الأمر عجيباً، فإن البلدان الفقيرة كانت مصدراً لا يمكن الاستغناء عنه للتمويل الرأسمالى، للتوسع العالمى للشركات القابضة العالمية». ويحتمل أن الشركات الأجنبية التى تستثمر أموالها فى الدول النامية، تحصل على حوالى ٨٠٪ من رأسمالها، من الدول النامية نفسها. إن تلك الشركات قادرة على أن تفعل ذلك، لأن المستثمرين الفرديين والبنوك، ومعظمها مملوكة للأجانب؛ وإن كانت تعتمد على ودائع السكان المحليين؛ تفضل أن تضع أموالها فى شركات كبرى متعددة الجنسية، عن أن تضعها فى مشروعات محلية متعرضة للمخاطرة. والشركات متعددة الجنسية راغبة بشدة الآن أيضاً، فى أن ترتب المشاركة المحلية والمشروعات المشتركة، لأغراض سياسية. وزيادة على ذلك، فإنه يبالغ عادة فى الأرقام الرسمية، عندما تذكر الأموال العائدة من الخارج. وتصف مجلة «بيزنيس أبرود» وهى نشرة أعمال أمريكية، ممارسات الاستثمار عبر البحار للشركات القابضة الامريكية:

«عند حساب قيمة رأس المال المستثمر، تدخل شركة جنرال موتورز مثلا فى حساباتها، المصاريف غير المحسوسة، مثل قيمة الماركة التجارية، وبراءات الاختراع، والخبرة الفنية، وذلك فى حدود ضعف المبلغ الفعلى المستثمر. وهناك

بعض الشركات القابضة، تحسب الخبرة الفنية والتصميمات الصناعية وما إلى ذلك كثلث رأس المال المستثمر، ثم تعطى بعد ذلك ثلثا آخر عينياً مقابل المعدات والماكينات».

ومع ذلك، تذهب الأرباح بعد ذلك إلى المركز الأم، أى البلد الصناعى المتقدم. يقول بارنت وموللر:

«فيما بين عامى ١٩٦٥_١٩٦٨، أعيد إلى الولايات المتحدة الامريكية ٥٢٪ من كل أرباح فروع شركات أمريكية تعمل فى أمريكا اللاتينية، وذلك رغم أن ٧٨٪ من الأموال المستثمرة لتوليد تلك الأرباح أتت من مصادر محلية. واذا نظرنا إلى صناعات المناجم والبترول والمعادن، فإن تدفق رأس المال الخارج والناتج عن عمليات الشركات القابضة العالمية، أسوأ من ذلك بكثير. إن كل دولار من الارباح جاء من استثمار حول ٨٣٪ منه من مدخرات محلية، ورغم ذلك لا يبقى سوى ٢١٪ فقط من الأرباح فى الاقتصاد المحلى.... ويذكر مدير متقاعد لأحد أكبر ثلاثة بنوك متعددة الجنسية، أنه فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، فإن بنكه حاول دائماً أن يمول ٩٥٪ من القروض المحلية من المدخرات المحلية، ولم يستخدم فى ذلك أكثر من ٥٪ من ايداعاته من الدولارات».

ويعطى تقرير لوزارة التجارة الامريكية (١٩٧٩) نسبة الأموال الجديدة من الولايا المتحدة التى استخدمت فى الاستثمارات الكلية فى الدول النامية بين عامى ١٩٧٢ و١٩٧٤ على أنها «ناقص» ٢٨٪ (-٢٨٪). وزيادة على ذلك ففى حالات كثيرة لم يكن الاستثمار فى مشروعات جديدة، بقدر ما كان استحواذاً على مشاريع موجودة مملوكة محلياً. ويقرر بارنت وموللر أن:

«ما بين ٧١٧ فرعا لشركات تصنيع، تأسست فى أمريكا اللاتينية فيما بين عامى ١٩٥٨ و١٩٦٧، بواسطة أكبر ١٨٧ شركة قابضة مركزها الولايات المتحدة الامريكية، فإن ٤٦٪ من هذه الفروع تأسست عن طريق شركات ومؤسسات

محلية كانت موجودة أصلاً».

ومثل هذا النوع من النشاط لا يمكن أن يطلق عليه اسم تنمية «جديدة» إلا بصعوبة.

والأرباح نفسها التى تحققها الاستثمارات الأجنبية فى البلاد النامية عالية بشكل كبير للغاية. فيقال إنه من الطبيعى أن تسترد قيمة الاستثمارات فيما بين ثلاث إلى خمس سنوات بل أن بعض الشركات التى تستثمر فى الدول النامية تقول صراحة إنها تتوقع أن تسترد أموالها فى سنة أو سنتين، ولقد أسر نائب رئيس مجلس إدارة بنك دولى مركزه الولايات المتحدة الامريكية إلى برانت وموللر: «ليس من المفروض أن أقول لكما ما ساء قوله، ولكن بينما تحقق ربحاً من ١٣٪ إلى ١٤٪ على عملياتنا فى الولايات المتحدة، فإننا نحصل بسهولة على ما يعادل ٣٣٪ على عملياتنا فى أمريكا اللاتينية». وربما كان هذا الاعتراف من نائب رئيس مجلس الادارة غير حصيف إلى حد ما، لأن هناك قدراً كبيراً من الأدلة يشير إلى أن الارباح أكبر بكثير حتى من القدر الذى ذكره. إن المحاسبة فن أكثر منه علم، ويمكن للشركات أن تظهر مستويات مختلفة من الأرباح أمام الوكالات والهيئات المختلفة: مستويات منخفضة أمام الحكومات التى عليها أن تسدد لها الضرائب، ومستوى عالٍ أمام المستثمرين المحتلين.

وتستخدم الشركات متعددة الجنسيات نظام «أسعار التحويل» على نطاق واسع. فحيث أنه أكثر من نصف الصادرات الأمريكية تتم من خلال الشركات «الأم» فى الولايات المتحدة الامريكية إلى فروعها، وحيث أن أكثر من ٣٠٪ من التجارة العالمية، هى تعاملات داخل الشركات المتعددة الجنسيات، فإن هذه الشركات يمكنها أن تتجنب المكوس والضرائب بأن تقوم «بتسعير» البضائع المطلوبة بمستويات مختلفة عن سعر السوق العالمى، طبقاً للمكان الذى تريد تلك الشركات أن تظهر فيه أرباحها. وهكذا يتم قدر طيب من عمليات البيع والشراء

العالميين في «فردوس الضرائب»؛ أي البلاد التي لا تفرض فيها ضرائب على الاطلاق. فيمكن على سبيل المثال أن تشحن البضائع من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جزر البهاما ثم «يعاد تصديرها» إلى متصدها في أمريكا اللاتينية بسعر أعلى بكثير. هكذا يتم الحصول على الارباح في البهاما، حيث لا توجد ضرائب. وحتى نأخذ صورة حقيقية عن الأرباح التي تحققها فروع الشركات المتعددة الجنسيات، نقرأ من بارنت وموللر:

«من الضروري أن يُحَمل في الحسابات التثمين الأعلى للواردات والتثمين الأقل للصادرات، هذا بالاضافة إلى ما يقرر من أرباح وحقوق ملكية وأتعاب، تعاد كلها إلى المركز العالمي. إن جملة هذا كله يمكن تقسيمه إلى القيمة الصافية المعلنة للفرع. ولقد قام فيتسوس (في رسالة دكتوراه فلسفة قدمت عام ١٩٧٢ لجامعة هارڤارد) بإجراء هذه الحسابات لخمسة عشر فرع شركة أدوية في كولومبيا، تملكها كلية شركات قابضة عالمية، مركزها الولايات المتحدة الامريكية وأوربا. وقد وجد أن العائد السنوى المؤثر يتراوح بين أقل قيمة له ٣٨,١٪ إلى أعلى قيمة له وهي ٩٦٢,١٪،

«بمتوسط قدره ٧٩,١٪. ومع هذا ففي ذلك العام، كان متوسط الأرباح المعلنة لتلك الشركات والمقدمة لسلطات الضرائب الكولومبية ٦,٧٪. أما في مجال صناعة المطاط فقد كان معدل الربح المؤثر ٤٣٪، بينما كان معدل الربح المعلن ١٦٪.... ولكن حتى تلك التقديرات تقلل من الأرباح الفعلية التي تتولد. فمثلاً لا تأخذ هذه التقديرات في الحسبان، التثمين المخفض للصادرات، ولا حقيقة أن القيمة الصافية لفرع الشركة يعطي عادة قيمة أكبر من الحقيقة بقدر كبيــر».

ذكر مساعد رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات العالمية القابضة، مركزها الولايات المتحدة وتعمل بأمريكا اللاتينية، ذكر لبارنت وموللر، أن تحقيق معدلات

من الأرباح من ٥٠ إلى ٤٠٠٪ سنويا، ليس بمشكلة.

ويقال فى بعض الأحيان أن تدفق الأموال خارج البلدان النامية، هو الثمن الذى يجب أن تدفعه للحصول على التقنية التى لا تملكها سوى الشركات المتعددة الجنسيات. وإنه لحقيقى بالتأكيد أن الشركات متعددة الجنسيات لديها الإمكانات لإجراء بحوث على مستوى لا يقدر عليه شخص آخر، وحقيقى أيضاً أن قوتها المهيمنة تعود جزئياً إلى سيطرتها على أشكال متقدمة معينة من التكنولوجيا وتتمسك تلك الشركات بهيمنتها تلك قدر استطاعتها، وتحول أقل قدر تستطيعه من التكنولوجيا. وبالاضافة إلى ذلك، فهى تنقل التكنولوجيا بطريقة معينة، بحيث أن الفرع التابع فى الدولة النامية يكون مقيدا بمشتريات من الشركة «الأم»، وهو ما يعنى ضمنياً نفقات إضافية. وعندما تكون استثمارات تلك الشركات فى البلدان النامية هى مجرد الاستحواذ على مشروعات قائمة بالفعل، فإنها بوضوح لا توفر أى تقنية جديدة؛ ولكنها حينما تقوم باستثمارات جديدة، فإن بعض تقنيتها يوزع بالضرورة. والسؤال هو ما إذا كانت التقنية من النوع المطلوب، وما إذا كان القدر الذى تقدمه الشركة المعنية يكفى، وذلك على الأقل لتبرير التضحيات المقدمة من أغلبية شعوب الدول النامية للحصول على تلك التقنية. وحيث أن قدرة المساومة المتوفرة لدى الدول النامية، ضعيفة، فإن التقنية التى تنقل إليها تكون فى أحيان كثيرة إما مثمنة بأعلى ثمنها أو تقادم عليها العهد. وبالاضافة إلى ذلك (كما يقال فى أحيان كثيرة بحيث أصبحت هذه المقولة بمثابة كليشيه) فإن التقنية المقدمة إلى الدول النامية ليست بالضرورة أنسب تقنية. فلقد تم تطويرها للتسويق فى مجتمعات صناعية متقدمة، وبأنماط مختلفة من الاستهلاك ومستوى الدخل. وعلى أية حال ينصب اهتمام الشركات الخاصة على الحصول على أرباح من خلال توزيع معين للدخل، وليس بمحو الفقر والصعوبات التى توجد فى المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء. والمثال

التالى من «باران» يوضح نوعية الاهتمامات التى تؤثر أحياناً على البحوث:

«عندما طوّرت «شركة دوبونت» صبغة يمكن الاستفادة منها فى البويات أو فى النسيج، كتب مدير أحد معامل البحوث التابعة لها يقول: «قد يكون من الضرورى إجراء تجارب أخرى لإضافة ملونات الموناسترال (إسم الصبغة) حتى تكون غير مقبولة للنسيج ومقبولة للبويات».

واحدى أهمّ مشكلات التقنية المستوردة، أنها، فى أحيان كثيرة، تلغى وظائف أكثر مما توجده منها وتلك هى الآن مشكلة يعانى منها العالم أجمع، ولكنها أشد حدة فى البلدان النامية، حيث البطالة - حتى طبقا للإحصاءات الرسمية غير الكافية - عالية جداً بالفعل. وهناك أمثلة لا حصر لها، وها هو أحدها من «وول ستريت چورنال»:

«إن عملية التحديث البرازيلية، أبعد ما تكون عن مساعدة مثل أولئك العمال... إنها تجعل الآلاف ضحايا لها. فعندما اشترت إحدى شركات الملح معدات جديدة، قفزت الكفاءة الانتاجية، ولكن سبعة آلاف فقدوا وظائفهم. وفى مقاطعة «بونس دى فارنالهوس» يعانى كثيرون بطريقة غير مباشرة عملية تحديث مزارع قصب السكر الضخمة التى تمت فى مناطق بعيدة فى البرازيل؛ وهذا ما جعل أيضاً المزارع المحلية غير اقتصادية. تقول سيدة فى الستين من عمرها، عملت عشرين عاماً فى إحدى هذه المزارع، أنه قيل لها - هى وألف عامل آخر - اجمعوا محصولكم، وازرعوا العشب للمواشى، وأخرجوا ولا تكسب هذه السيدة الآن أكثر من ستة دولارات ونصف دولار من غسيل الملابس... رجل آخر عمره ٤١ عاماً كان يعمل فى مصنع «مارى أو ميرسى» للسكر وتكررت القصة، وهو يقوم الآن ببيع الخبز على قارعة الطريق، ليحصل على ٥٤ سنتاً فى اليوم»؛

وفى نظام عقلانى مخطط، يقود التحسين فى الكفاءة الانتاجية إلى دخول أعلى للجميع، ووقت فراغ أكثر، أو استثمارات أكثر فى أماكن أخرى. ولكن فى

دولة نامية تتبع النمط الرأسمالى، فإن هذه التحسينات تضيف إلى جيش العاطلين، والجائعين الذين لا يجدون الطعام الكافى.

وربما كانت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على تقنيات التسويق، وأكثر أهمية من سيطرتها على التقنية. ويقول «جالبريث» إن المخططين الحقيقيين هم الشركات القابضة المتعددة الجنسيات. فهذه هى التى تقرر ماذا يأكل المستهلكون، وماذا يشربون، وماذا يرتدون من ملابس، وماذا يمتلكون فى منازلهم، وكم يدفعون من أجل ذلك كله. ولقد قال رئيس إحدى شركات المواد الغذائية المتعددة الجنسيات:

«كم هى عديدة تلك المرات التى نرى فيها فى الدول النامية، أنه كلما كان الوضع الاقتصادى سيئاً، أصبح من المهم الاستمتاع بشىء من الرفاهية الضئيلة، مثل مشروب خفيف مفضل، أو تدخين لفافة تبغ... وأنه لشىء يصيب المحسنين المحتملين بالدهشة المحبطة، أنه كلما كان الجائعون فقراء ازداد احتمال أن ينفقوا قدراً غير مناسب مما قد يمتلكوه على أحد سلع الرفاهية، بدلاً من أن ينفقوه على ما يحتاجونه.... لاحظ وأدرس وتعلم. إننا نحاول أن نفعل ذلك، ويبدو ،أننا نحصل على عائد. وربما حدث ذلك لكم أيضاً».

بمثل هذه القوة تتسم ايديولوجية الاعتماد على الغير، لدرجة أن المنتجات المستوردة تفضل على المنتجات المحلية، حتى لو كانت مشابهة أو أقل جودة وأكثر كلفة فعلاً. وتتدهور تغذية الشعوب، عندما يحل الخبز الأبيض مثلاً محل طعام محلى أكثر فائدة من الناحية الغذائية، وعندما يتزايد استهلاك المشروبات الخفيفة. ويلاحظ البرت ستريدز بيرج برضا واقتناع (فى «عصر الاعلان» - ٢٢ سبتمبر ١٩٦٩)، ان شعبية مشروب الكوكاكولا، تعود إلى حملات الاعلان للشركات عابرة القارات وأنه:

«معروف منذ زمن بعيد، فى أفقر بقاع المكسيك حيث تلعب المشروبات

الخفيفة دوراً وظيفياً فى التغذية، فإن الأصناف الدولية - مثل الكوكاكولا والبيبسى - هى المفضلة والسائدة، وليست الاصناف المحلية. وبالمثل فإن صبياً فلسطينياً من اللاجئين يقوم بتلميع الأحذية فى بيروت، يدخر قروشه لشراء زجاجة كوكاكولا حقيقية، تكلفه ضعف ثمن زجاجة الكوكاكولا المصّنعة محلياً».

وحتى عام ١٩٦٦، كان تعريف «المعهد البريطانى للتسويق» لكلمة التسويق «هو تقييم احتياجات المستهلك»، ثم تغير هذا التعريف إلى «تقييم القدرة الشرائية للعميل وتحويلها إلى طلب مؤثر لمنتج ما... وذلك للوصول إلى هدف الربح، أو الاهداف الأخرى التى تقررها الشركة».

□□□

١٥ - المســاعدات

يشكل حوالى ثلث رأس المال المتدفق إلى الدول النامية، ما هو معوف باسم المساعدات الرسمية، أى القروض والمنح من الحكومات والوكالات الدولية. أما الثلثان الآخران منهما على شكل قروض خاصة معظمها من بنوك خاصة (ما بين ثلث إلى نصف الكمية الكلية الآن) واستثمار خاص مباشر وأيضاً تسهيلات تصدير خاصة. ومعظم «المساعدات» الرسمية المتوفرة هى فى صورة قروض، وتقدم عادة بمعدلات فائدة منخفضة ولأجل مشروعات محددة. وعادة. ما تكون هذه الأموال، مقيدة: وبمعنى آخر يجب أن تصرف لشراء سلع من الدولة التى تقدم القرض. وتتناسب كمية المساعدات المقدمة من الدول طردياً مع الدخل القومى للدول التى تقدم هذه القروض. فقد كانت النسبة للدول الغربية عام ١٩٧٨ هى ٣٢, ٠٪ وبالنسبة لبريطانية كانت ٤٨, ٠٪ فى العام نفسه. أما بالنسبة لدول الاوبك العربية فقد كانت ٥, ٢٪ وتتقدم بعض هذه الأموال عبر قنوات منظمات دولية متعددة الأطراف مثل «البنك الدولى» و«صندوق النقد الدولى» وكذا وكالات الأمم المتحدة مثل «الفاو» منظمة الأغذية الزراعية.

حدث النمو الأساسى فى المساعدات الرسمية الحكومية منذ الحرب العالمية الثانية. ويمكن أن ينظر إلى ذلك النمو، وخاصة بعد فقدان المستعمرات، كوسيلة للحفاظ على مصالح مشتركة بين الصفوة فى الدول النامية وبين المركز الاستعمارى، أو كنوع من الرشوة لتلك الصفوة لجعل الأمر مفيداً لها أن تستمر فى التعاون لاستنزاف رأس المال من بلادها. لقد نمت آنذاك ايديولوجية عامة

مشتركة «للتنمية»؛ ويفترض أن هدف المساعدات هو تشجيع «التنمية» إن بعض المشاريع التى مولتها المساعدات، كانت مفيدة بشكل واضح، وإن بعض الذين كانوا مسئولين إدارياً عن المساعدات كانوا بدون شك يعتقدون بإخلاص أن القصد الأساسى من المساعدات هو محو الفقر. على أن التنمية التى تم تشجيعها من خلال المساعدات، ذات سمة خاصة: فكما ذكرنا من قبل فإنها تنمية (إن كانت تنمية أصلاً) متوافقة بلا حدود مع مصالح القوى المركزية، ومع مصالح رأسماليى هذه القوى، على وجه الخصوص. وكما جاء فى مذكرة من «اتحاد الصناعات البريطانى» إلى «لجنة المساعدات الخارجية بمجلس العموم البريطانى عام ١٩٦٩: «بالنسبة للصناعة البريطانية، فإن المساعدات الموجهة إلى العالم الثالث، هى، فى أحد معانيها، استثمار فى تنمية الأسواق ومصادر التموين بالمواد الخام». وعندما كان يوجين بلاك، رئيس «البنك الدولى» الأسبق، يحفز ويدعو لتأييد المساعدات فى الخمسينات، فإنه قال:

«تؤلف برامج المساعدات الخارجية فائدة واضحة للمصالح الأمريكية. وهناك ثلاث فوائد رئيسية هى:

(١) توفر المساعدات الخارجية سوقاً واسعاً وفورياً لبضائع وخدمات الولايات المتحدة الأمريكية؛

(٢) تنشط المساعدات الخارجية تنمية أسواق خارجية جديدة لشركات الولايات المتحدة الامريكية؛

(٣) توجه المساعدات الخارجية الاقتصاد الوطنى ناحية نظام اقتصادى حرّ تنتعش فيه شركات الولايات المتحدة الامريكية».

ووجهة نظر الرئيس كيندى معروفة تماماً، فكما قال عام ١٩٦١: «فإن المساعدات الخارجية هى أسلوب تحافظ به الولايات المتحدة الامريكية على النفوذ والسيطرة فى العالم أجمع، وهى فى الوقت نفسه تدعم كثيراً من الدول، التى

لولاها ستنهار بالتأكيد أو تدخل فى إطار الكتلة الشيوعية». أما الرئيس نيكسون فقد كان أقل «كياسة» إلى حد ما فى تعبيره، وذلك خلال حملته الانتخابية عام ١٩٦٨، عندما قال: «دعونا نتذكر أن الهدف الأساسى للمساعدات الامريكية ليس هو مساعدة الأمم الأخرى، بل مساعدة أنفسنا».

فالمساعدات تساعد أولئك الذين يقدمونها بعدد من الطرق المباشرة وغير المباشرة، فلأن المساعدات ثنائية الأطراف فهى دائماً تقريباً مقيدة. ولذا يمكن استخدامها ليس لفتح أسواق جديدة، ولكن أيضاً لبيع منتجات غير قادرة على المنافسة فى الظروف العالمية. ولقد قدر أن متوسط سعر البضائع التى تمولها «المساعدات» يزيد بمقدار ٢٥٪ عن سعر السوق العالمى. وبما أن المساعدات توفر عادة على شكل قروض، وأكثر من ذلك فهى متاحة عادة فقط لتغطية تكاليف النقد الأجنبى اللازم للمشروعات، فإنها تلزم الحكومات المقترضة على إنفاق مصادرها الذاتية بطرق تعتبرها الدولة المقدمة للقرض - مفيدة. وعلى وجه الخصوص فهى تجبر الحكومات المقترضة على إنفاق الأموال على البناء التحتى الاقتصادى، وبالذات النقل والاتصالات والكهرباء، وذلك كله ضرورى للتشغيل المربح للمصالح الأجنبية. وذلك يجعل الحكومات تعتمد على طلب قروض إضافية أكثر، لتسديد الديون السابقة، ويفترض أن تكون تلك الحكومات، بهذه الطريقة، أكثر مرونة. وفوق كل شىء تستخدم المساعدات لدعم الحكومات «الصديقة» والأصدقاء داخل تلك الحكومات. والحكومات اليمينية هى أكثر من يتلقى المساعدات، أما الحكومات اليسارية أو حتى التقدمية فحسب، فتقلل لها المساعدات، أو تقطع عنها تماماً. وعندما تقلب تلك الحكومات عن طريق الانقلابات العسكرية، تكافأ النظم الجديدة الصديقة بتجديد «السخاء». وحين تتلقى الحكومات اليسارية «مساعدات»، فإن المبالغ المقدمة عادة ما تكون رمزية، ويمكن تفسيرها كجزء من محاولة لإبعاد تلك الحكومات عن سياساتها

اليسارية.

وتتعرف وكالات المساعدات على «من هم رجالنا» فى داخل الحكومات فتدعمهم بالمساعدات. وفى بعض الأحيان يكون «رجالنا» فى الحكومة هم مواطنو وكالة المساعدات المعينة بالفعل. وعلى سبيل المثال كان «البروفيسور بل» وهو مواطن أمريكى، ضمن هيئة موظفى «مجلس التخطيط» الباكستانى فى الخمسينات، ولقد شهد أمام «لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى:

«بعد ما أصبح لمجلس التخطيط وجهات نظر عقلانية فى ماهية الأشياء التى من المنطقى القيام بعملها والأشياء غير المنطقية التى يجب تجنب عملها، بدأت البعثة (الأمريكية) فى استخدام تلك المعلومات فى إرشاد أعضاء المجلس لاتخاذ قراراتهم بأنفسهم فيما يريدون أن ينفقوا أموالهم فيه».

وأهم «وكالة» حكومية مسئولة عن السياسة الاقتصادية فى كوريا الجنوبية هى «معهد التنمية الكورى» [K.D.I]، ويوجد به ممثلون لـ «البنك الدولى» و«صندوق النقد الدولى» ضمن هيئة موظفيه. ويعلق البروفيسور كنجز من جامعة واشنطن على هذا بقوله:

«تمتلك كوريا اليوم، على عكس ما كانت عليه فى الخمسينات، اقتصاداً ترغب فى أن تمتلكه اقتصاديات السوق العالمى الرئيسية. ويجب ألا يكون ذلك مدعاة للدهشة، حيث أن بلاداً مثل الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية ووكالات مثل «البنك الدولى» و«صندوق النقد الدولى» شاركت فى تخطيط تنمية كوريا الجنوبية».

ويسير «البنك المركزى» ووزارات الاقتصاد فى زائير، موظفو «البنك الدولى» و«صندوق النقد الدولى» فعلياً. وبعد أن أطيح بحكومة جولارت الشعبية فى البرازيل عام ١٩٦٤ بانقلاب عسكرى، فإن «رجلنا» فى البرازيل لم يكن غير روبرتو كاموس وزير المالية والسفير السابق فى الولايات المتحدة وأحد

كبار الشخصيات الذين استشارتهم «لجنة برانت» ، وهو يشغل حالياً منصب سفير البرازيل بلندن، ومعروف باسم «بوبى فيلدز» فى أحيان أخرى. وفى تايلاند يبدو أن لوكالات المساعدات علاقات طيبة ببونشو روچانساتين نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية الذى بدأ فى مره إحدى خطبه كما يلى: «لقد اعتدنا الحديث عن شركة اليابان وعن شركة سنغافورة. سيداتى وسادتى: أحب أن أعلن لكم عن مولد شركة تايلاند. إن هذا المفهوم كما أعتقد يلخص كل ما أحب أن أقوله هنا الصباح».

٥ ٥ ٥

ولا تستخدم المساعدات دائماً للتشجيع على سياسات اقتصادية معينة بطبيعة الحال، سياسات يدور حولها خلاف صادق بين الاقتصاديين وأولئك الملتزمين بلا هدف شخصى بهدف التنمية إلى هذا الحد أو ذاك. وفى أحيان كثيرة، تستخدم المساعدات كمجرد سلاح سياسى وفى أوقات أخرى تستخدم بسخرية قاسية، مثلما هو الحال فى تقديم المساعدت الغذائية. فلقد ترك عدد كبير من الدول النامية نفسه ليصبح معتمداً اعتماداً كبيراً على هذا الشكل من المساعدة، وعلى وجه الخصوص تلك التى تقدمها الولايات المتحدة الامريكية، فيما هو معروف باسم «برنامج الغذاء من أجل السلام». وانتقدت المساعدات الغذائية كثيراً على أساس أنها وسيلة لإحباط البرامج الزراعية التى تحق اكتفاءً ذاتياً متزايداً. إلى جانب هذا تتعرض المساعدات الغذائية للتحكم السياسى إلى درجة كبيرة. ولقد قال دان إليرمان عضو «مجلس الأمن القومى» الأمريكى عام ١٩٧٤: «إن تقديم المساعدات الغذائية لبلد ما، لمجرد أن سكانه يتضورون جوعاً لهو سبب واه للغاية» لكن الحقيقة أن هناك أسباباً أخرى أشار إليها «مكتب البحوث السياسية» التابع لوكالة المخابرات المركزية:

فى عالم ينتشر فيه الجوع، فإن ما يكاد أن يكون احتكاراً للولايات المتحدة الأمريكية لتصدير المواد الغذائية ، يمكن أن يمنحها قدراً من القوة التى لم تكن لديها من قبل. ويمكن أن يكون ذلك فى شكل سيطرة اقتصادية وسياسية، أكبر تلك التى تمت فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية... فواشنطن يمكنها أن تستحوذ على سلطة منح الحياة أو الموت على أقدار حشود المحتاجين».

وكما ذكر إيرل بوتز وزير الزراعة الأمريكى عام ١٩٧٤ أقام «مؤتمر الغذاء العالمى» الذى انعقد آنذاك» فإن الغذاء هو أحد أدوات التفاوض الرئيسية». أما السناتور هيوبرت همفرى، الذى شغل بعد ذلك منصب نائب الرئيس الأمريكى، - وكان يتمتع ببعض السمعة الليبرالية - فقد قال عام ١٩٥٧:

«سمعت أن هناك أناساً يعتمدون علينا فى غذائهم وأعرف أن من المفروض أن هذه ليست أخباراً طيبة، وان كانت بالنسبة لى أخباراً طيبة، إذ قبل أن يفعل الناس أى شىء، لابد وأن يأكلوا. فإذا كان ولابد أن يبحث المرء عن وسيلة تجعل الناس تركن إليه فى محتوى تعاملهم معه، واعتمادهم عليه، يبدو لى أن الاعتماد الغذائى شىء مريع».

ويقدم رحمان صبحان نموذجاً لكيفية تطبيق ذلك عملياً فى مقال له بالدورية الهندية «ايكونوميك آند بوليتيكال ويكلى(*)والمقال عنوانه «سياسات الغذاء والمجاعة فى بنجلاديش» ، فيقول أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت أن تجعل حكومة الشيخ مجيب الرحمن متعاونة، وقد كانت «تعتمد» على الواردات الغذائية، ولم تكن فى ذلك الوقت متعاونة بما فيه الكفاية. وهكذا مات خلال عام ١٩٧٤، ما بين ٢٧ الفاً ومائة ألف من سكان بنجلاديش، ماتوا فيما وصفه المقال، بأنه مجاعة من «صنع الانسان». فقد حدثت أسوأ فيضانات فى عدة عقود. ووجه لوم المجاعة إلى عمليات التخزين والمضاربات التى قام بها منتجو وتجار الحبوب،

(*) Econamic and Politicol weecly.

وكذا إلى السياسة المحافظة التى اتبعتها «وزارة الغذاء». لكن «المصدر الأول للأزمة كان فى انهيار برنامج الغذاء... فقد بدا وكأن الولايات المتحدة الامريكية قد اختارت القيام باستعراض درامى للقوة المذهلة للسياسات الغذائية». فقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بتأخير تعهداتها العادية من المساعدات الغذائية، فى أوائل عام ١٩٧٣، وهى تعلم تمام العلم بما تعانيه حكومة مجيب الرحمن من الصعوبات الناتجة عن أسعار المواد الغذائية والنفطية الآخذة فى الارتفاع. وتمكنت حكومة بنجلاديش من الحصول على بعض كميات من الحبوب من الاتحاد السوفيتى، ولكن: «الدائنين التجاريين المحتملين فى الوكالات الغربية المقدمة للمساعدات كانوا يدركون تمام الادراك الوضع الحالى الخارجى الخطر لبنجلاديش، وهكذا تم صيف عام ١٩٧٤، إلغاء شحنتين حرجتين من الحبوب. كان قد تم التعاقد عليهما مع مصدرى الحبوب الأمريكيين، بسبب الشكوك التى ساورت المصدرين فى قدرة بنجلاديش على الوفاء بديونها. وليس من الواضح إذا كان هذا قد تم بتشجيع من الحكومة الامريكية كجزء من خططها الخاصة بإجبار حكومة بنجلاديش على أن تركع على ركبتيها، وإن كان من المعروف أن مصدرى الحبوب الأمريكيين يعملون وهم على اتصال وثيق بالحكومة الامريكية».

لم تكن القيادة السياسية فى بنجلاديش على استعداد لاتخاذ مواقف سياسية بطولية، فتم تقديم التأكيدات المطلوبة، وأعيد مراجعة السياسة الحكومية فى مجال الاستثمارات لتقديم تفضيلات للقطاع الخاص والمشروعات الأجنبية ومع هذا «استمرت الولايات المتحدة الامريكية فى الضغط باستمرارها فى عدم الوفاء بتعهداتها»، على أساس أن بنجلاديش تعاقدت على بيع الجوت لكوبا:

«حدثت الفجوة الزمنية الحرجة فيما بين استسلام حكومة بنجلاديش لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وبين التوقيع الفعلى للاتفاقية، فيما كانت الفياضانات تجتاح بنجلاديش.. كان ضحايا المجاعة يموتون فى شوارع دكا، تحت سمع وبصر

السفارة الامريكية التى شاهدت وعرفت تلك الدراما المقبضة».

بدا وكأنما الفكرة هى دفع الشيخ مجيب الرحمن للإبتعاد عن سياسته اليسارية، فامتثل واستبدل معظم زملائه بأكثرهم ميلا للغرب، وربما كان ذلك بايعاز من «وكالة المخابرات الامريكية»

وليس بالضرورة أن تكون السياسات التى تروج بواسطة «المساعدات»، مباشرة دائما وليست بالضرورة أن تكون متصلة اتصالا مباشرا بالمصالح الفردية للمستثمرين الأجانب. ويفترض فى المساعدات أيضا أن تشجع السياسات الاقتصادية التى تميل إلى «التنمية» وتصر المؤسسات التى تقدم الأموال- وخاصة «البنك الدولى» و «صندوق النقد الدولى» على أن نصائحها فنية بحتة، وأنها موضوعية وتعطى دون مقابل، فرغم كل شىء يعتبر «البنك الدولى» و «صندوق النقد الدولى» من المؤسسات الدولية. لكن حقيقة الأمر أن التوصيات التى تقدمها هذه المؤسسات تتبع نمطا يمكن توقعه، وهو نمط يتفق وأيديولوجية يمينية يمكن التعرف عليها بسهولة، وهى ايديولوجية سببت فى بعض الأحيان مشكلات ومصاعب لشعوب الدول التى تلقت «المساعدات»؛ لذا لا تدهشنا الطبيعة الايديولوجية للنصائح المقدمة. فحتى المؤسسات المفترض كونها دولية، تسيطر عليها القوى الكبرى التى تغطى ميزانياتها. فلقد تأسس «البنك الدولى» و «صندوق النقد الدولى» بعد الحرب العالمية الثانية، لحل مشكلات الدول الغنية، وتم التفاوض على تأسيسهما فى اجتماع «بريتون وودز»؛ فتدعو لوائح «البنك الدولى» على وجه الخصوص، إلى تشجيع سريان الاستثمار الخاص إلى الدول النامية وهناك «مذكرة داخلية» تقرر أن «البنك الدولى» لا يقدم قروضا للدول التى تقوم بتأميم شركاتها ومؤسساتها دون تقديم تعويضات مناسبة لأصحابها؛ ولا لتلك الدول التى لا تفى بديونها، أو تلك التى تتصرف بطرق لا ترضى المستثمر الخاص.

وفى حالات كثيرة يقوم «البنك الدولى» و «صندوق النقد الدولى» و «وكالة ايد الدولية» الامريكية (وكالة التنمية الدولية)، بإعداد برامج مفصلة، وعلى الحكومة المعنية أن تتبناها كشرط للحصول على قروض أو نقود من تلك الوكالات. وهذا شيء معروف تماما بالنسبة «لصندوق النقد الدولى»، لدرجة أنه حدث شغب فى بعض الظروف ضد «صندوق النقد الدولى» وأجبرت بعض حكومات الدول التى حاولت تطبيق برامج الصندوق على الاستقالة، أو النكوص عن تطبيقها. وهناك قصص منشورة عن أساليب «وكالة أيد الامريكية» فى الضغط، ويطلق على أساليب الضغط عموما الآن اسم «الروافع». وإن كانت «الروافع» التى يستخدمها «البنك الدولى» بالذات ليست معروفة بالدرجة نفسها، إذ صرح أحد موظفيه بأنه «يؤمن بالدبلوماسية السرية» لكن حقيقة الأمر أن الوكالات الثلاث تعمل معا بطريقة وثيقة؛ فهى على سبيل المثال تعقد اجتماعات فى سفارة الولايات المتحدة الامريكية فى الدولة التى تقدم لها المساعدات، لتقوم بتنسيق مطالبها.

وفى بعض الأحيان، تكون الشروط المعلقة على قروضهم محددة بالضبط كميا: فمثلا على الحكومة أن تخفض قيمة عملتها بنسبة كذا، وعليها أن تخفض نفقاتها بنسبة كذا وكذا، وينبغى أن تخفض القيود على وارداتها بهذا القدر، والهدف الأساسى من الشروط يمكن أن يكون: التأكد من أن النظام المالى مستقر ويعمل بطريقة سلسة، تجنب عدم الوفاء بالديون، تجنب التأميمات، وتجنب وضع أية قيود على سريان الأرباح إلى الخارج، وتجنب وضع أية قيود على الواردات، وتشجيع القطاع الخاص، والاعتماد على التفاعل الحر لقوى السوق. ويتوقع من الحكومات أن تؤقلم نفسها مع المشكلات الناتجة عن تلك الشروط، من خلال إجراءات تقشف، مثل استقطاع المصروفات الحكومية، وخاصة ذات الأهداف الاجتماعية، وأن توازن الميزانية وأن تستقطع الأجور لخفض التضخم، ووضع

قيود على الإئتمان، وزيادة الايجارات وأسعار النقل والتسهيلات الأخرى.

وتبرر تلك السياسات فى الدول الغربية.ويقول جدل المدرسة «النقدية» إن هذه السياسات توفر الأساس الوحيد المرضى للنمو الثابت الاستمرارية فى المستقبل. وعند تطبيق تلك السياسات، يزداد الفقراء فقراً. ببتر الدخول الحقيقية، لينضموا إلى طوابير البطالة. أما النمو المنشود، فهو سراب. ويعطى اندريه جوندر فرانك صورة وصفية لأثار التطبيق المنهجى لمثل تلك السياسات بواسطة نظام بينو شيت فى شيلى، وذلك فى أطروحته« الانتحار الاقتصادى فى شيلى: النظرية النقدية ضد الانسانية» وذكرت وثائق داخلية صادرة حديثا من «صندوق النقد الدولى»، وجهة نظر تقول إن نظام بينو شيت لم يكن يستقطع الأجور بما فيه الكفاية. وفى عام ١٩٧٦وافق «البنك الدولى» على تقديم قرضين كبيرين لشيلى، هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه ضغوط حقوق الانسان، مما ولدّ صعوبات فى وجه حكومة الولايات المتحدة للاستمرار فى تقديم المساعدة لنظام بينو شيت.وقد فعل «البنك الدولى» هذا مدفوعا من الإدارة الامريكية، ومن روبررت ماكنمارا. وأعلن ماكنمارا عن وجود مشاريع أخرى تحت التحضير، وإن كانت الموافقة عليها ستعتمد على قبول الطغمة الحاكمة إتباع «سياسات اقتصادية سليمة» وتحسين صلاحية الإئتمان.

ويجعل هذا الانغماس المتشابك فى سياسات نظام بينو شيت فى شيلى، من الصعب تصديق أنه قد حدثت أية تغييرات حقيقية فى سياسات الوكالات المالية الدولية الرئيسية. ومع ذلك يدعى دائما أنه تم تغيير فيها. لكن بالتأكيد أن نغمة المنشورات والخطب تغيرت. ففى الاجتماع السنوى «للبنك الدولى» الذى عقد بنيروبى عام ١٩٧٣. ألقى ماكنمار خطابا كان يرجع إليه كثيرا. قال ماكنمارا إن البنك يجب أن يعيد توجيه نشاطاته تجاه فقراء الريف والحضر، أو كما وصفهم أولئك الذين يعيشون فى ظروف معيشية تهينها الأمراض وسوء التغذية والفقر

والجهل. تلك الظروف التى تحرم ضحاياها من الضرورات الانسانية الأساسية. بعد ذلك الخطاب، نشر سيل عن «الضرورات الأساسية» وكيف تم توفيرها. فى نشرات «منظمة العمل الدولية»، وفى كتاب تبناه «البنك الدولى» بعنوان «إعادة التوزيع مع النمو»؛ وهكذا... واقترحت حلول حسنة النية: إدخال تحسينات أساسية على النظم الزراعية، ونشر أشكال من التعليم ملائمة للاحتياجات الحقيقية، وتوفير أشكال مبسطة من الطب الوقائى،وتوفير أدوات عمل وآلات عملية يمكن توفيرها على مدى واسع.

فأولئك الذين جادلوا بأن الثروة يمكن أن «تتقاطر إلى أسفل»، يقولون الآن إن مجهودات مقصودة ينبغى أن تبذل للتأكد من أن الثروة تصل إلى الفقراء مدقعى الفقر مباشرة، وعلى وجه الخصوص بزيادة طاقتهم الإنتاجية. ويقترح أن تقوم الحكومات بمجهودات مقصودة لعكس الاتجاه نحو تركيز رأس المال،وأن تتبنى المشاريع الصغيرة فيما أسموه «بالقطاع غير الرسمى». ولقد ذكر ماكنمارا فى خطابه عام ١٩٨٠، أمام مجلس محافظى البنك الدولى، أن على الحكومات أن تصرف أموالا أكثر على الأهداف الاجتماعية، بدلا من استقطاع مصروفاتها.

وتبدو لكل هذا رنة مؤثرة، لكن السؤال يظل حول قيمة كل هذا فى التطبيق. فأكثر التغييرات وضوحا وظهورا، وأسهلها من ناحية التقييم الكمى، هو إن اقراض البنك الدولى للمشروعات، قد حدث به «حيود»، ذلك أن نسبة أكبر من هذه القروض تصرف الآن على الزراعة والتعليم وتوفير المياه النقية، وما إلى ذلك لكن مع هذا انتقدت هذه المشاريع بشدة، وهذا هو الشأن على وجه الخصوص بالنسبة للمشاريع التى يتم تنفيذها فى المناطق الريفية التى يمولها «البنك الدولى»، ووكالات غربية رسمية أخرى. فلا يعنى أن تنفيذ مشروعات فى مناطق ريفية بعينها، سيستفيد منها أغلبية السكان الفقراء المدقعين .بل إن حقيقة الأمر أن الفقراء قد أضيروا فعليا، فى أحيان كثيرة، من مشروعات من عينة

«الثورة الخضراء» التى يفضلها «البنك الدولى» والوكالات الأخرى: لقد غنم فوائد هذه المشروعات بانتظام أغنياء الفلاحين وملاك الأراضى، الذين يصبحون عندئذ فى وضع أفضل من قبل لاستغلال من هم أسوأ حالا، أولئك الذين تصبح لديهم إمكانية ومصلحة أفضل من قبل، فى تملك أراض جديدة. وهم يتملكون الأراضى الجديدة باستخدامهم لوسائل تتراوح بين الشراء المباشر، والرشوة أو استخدام القوة، وبذلك يزداد عدد الفلاحين الذين لا يمتلكون أرضا ويقدم الكاتبان الأمريكيان بتسى هارتمان وجيمس بويس وصفا لما حدث عند وصول معدات بئر انبوبى، قدم تمويلها «البنك الدولى» فى إحدى قرى بنجلاديش. فعلى الورق، كان يمتلك هذه البئر، مثلها مثل ٢٩٩٩ بئرا مماثلة، مجموعة من الفلاحين مكونة من ٢٥ إلى ٥٠. لكن الحقيقة أن البئر كانت ملكا لشخص واحد اسمه نفيس: هو اكبر ملاك الأراضى فى المنطقة. ولقد تكلفت العملية اثنى عشر الف دولار، لم يدفع منها «نفيس» سوى ٣٠٠ دولار ومعظم هذا المبلغ كان على هيئة رشاوٍ لموظفين محليين. وكان من الممكن أن تروى هذه البئر ضعف مساحة الأرض التى يمتلكها «نفيس»، ولكن لانه فرض أسعارا باهظة للاستفادة من مائها، فإن قليلين هم الذين استخدموها. وقد بدأ يضع عينيه بالفعل على أقرب الأراضى للبئر. وقال أحد الخبراء للكاتبين: «لم أعد أسأل الآن عمن سيحصل على البئر، فأنا اعرف الرد مقدما، ولا أريد أن اسمعه. إن مائة فى المائة من تلك الآبار الانبوبية يذهب إلى الأولاد الكبار»

والظاهرة عامة. فكما يشير هارى ماجدوف فى كتابه: «الأمبريالية: من العصر الاستعمارى إلى عصرنا الراهن».

«توجد العوائق التى تقف فى وجه التغييرات اللازمة، فى المؤسسات الاجتماعية التى يعيش الناس فى ظلها: فى نوع ملكية الأرض، فى المصالح الخاصة لكبار ملاك الاراضى ورجال الأعمال، وفى الأولويات الاجتماعية المفروضة

من قبل الطبقات الحاكمة، ولأسرد لكم صورة مبسطة كانت أحد المظاهر المحيرة لمحاولات الحكومة الهندية، الاقتصادية ما يبدو وكأنه عدم مبالاة صغار الفلاحين للقيام بأعمال بسيطة مطلوبة لري الأراضي التي يفلحونها. فقد صرفت الحكومة الهندية كميات كبيرة من الأموال لحفر شبكة من الترع والقنوات لتوفر المزيد من المياه للزراعة. لكن المزارعين لم يستفيدوا من هذه الفرصة الكامنة لتحسين انتاجهم، فلم يقوموا بحفر القنوات الازمة لنقل المياه من القنوات التى قامت الحكومة بحفرها إلى قطع أرضهم الصغيرة. ولقد سألت مرة خبيرا زراعيا أمريكيا قضى جزءا من حياته فى الهند عن هذه الظاهرة وسببها: هل تعود إلى الكسل، أم الغباء أم الجهل؟ ضحك الخبير الزراعى المحافظ من أسئلتى الساذجة قائلا إن أبسط المزارعين وأكثرهم جهلا يعلم تمام العلم أهمية الماء،. لكن المسألة هى أن قنوات الرى كانت لابد وأن تمر عبر أراضى يملكها بعض كبار الملاك، الذين فرضوا ضريبة لقاء استخدام قنواتهم، ضريبة لم يكن فى إمكان الفلاحين دفعها أبدا »

ويستطيع «البنك الدولى» والخبراء الأجانب القول، بل هم يقولونه بالفعل، إن ذلك ليس خطأهم، وهذا صحيح تماما ويلاحظ محبوب الحق الاقتصادى الباكستانى البارز وأحد خبراء «البنك الدولى»: «مازال علينا جميعا أن نكتشف كيف يمكن تصميم نظم توصيل بديلة، للوصول إلى الفقراء،، وحتى نحصل على تعاونهم المبذول والمتحمس» ويدعى موظف آخر فى «البنك الدولى» أن قد أعيد توجيه البرامج التى يمولها «البنك» من أجل الائتمان الريفى عن قصد،. وذلك للتأكد من أن نسبة متزايدة من الائتمانات تعود إلى مصلحة الجماعات غير المميزة، والتى لم تكن تصل سابقا إلى الائتمان المقدم من قبل الوكالات. لكن احتجاجات موظفى «البنك الدولى» ستكون مقنعة لنا أكثر إذا كان فى وسعهم أن يظهروا تفضيلهم للحكومات ذات السياسات الراديكالية، من باب المساواة، والحقيقة أنه من الأسهل إظهار العكس. ومن الواضح على إية حال أن الموقف

الايديولوجى للبنك أنه يعطى أفضلية لخلق طبقة راسخة ومحافظة من صغار المنتجين. وإذا كان «البنك» يصل إلى مدى تأييده للإصلاح الزراعى، فإنه يفضل أن توزع الأرض على الفلاحين بشرط ألا تكون مساحتها صغيرة أكثر من اللازم، وإن كان بالتأكيد لا يؤيد الملكية الجامعية لوسائل الإنتاج، والأرض على وجه الخصوص. ومع هذا فكما يشير هرتمان وبويس، فإنه إذا حدث وأعيد توزيع الأرض فى بنجلاديش، فستكون مساحات الأرض الموزعة صغيرة أكثر من اللازم، بحيث لا يمكن أن توفر معيشة مناسبة لجميع من يملكون أرضا. وهذا الوضع صحيح أيضا بالنسبة لدول كثيرة أخرى، حيث تسبب قطع الأرض الصغيرة المفتتة، مصاعب عديدة. ومن المحتمل أن يكون مايلى هو رد فعل نمطى «للبنك الدولى» رد فعل متوقع تماما ،ففى رد على بعض النقاد الهولنديين حول المظاهر المصاحبة لتوزيع الأرض فى مشروع «البنك الدولى» بفونتوا بنيجيريا ، كتب أحد موظفى البنك يقول:

«إن مشروعا على هذا المستوى لم يكن ليبدأ أبدا، إلا إذا كان لدينا موافقة الحكومة، وهذا يعنى العمل من خلال النظام وليس من خارجه.ولست متأكدا من أن أسلوبكم يمكن العمل به على نطاق أوسع، ويرجع ذلك إلى أن أولئك الذين فى السلطة سيغضبون من فقدان سلطتهم، وليس من وظائفنا أن نقوم بالثورات الاجتماعية».

والحقيقة الواضحة أن وظيفتهم هى منع وقوع تلك الثورات الاجتماعية.

ومن الواضح أيضا، أنه مهما كانت درجة جودة أو سوء المشاريع الفردية بذاتها، فلا يمكنها أن تفعل الكثير إذا أخذنا فى الحسبان الحجم المحدود للمساعدات، دون إجراء تغييرات فى سياسات الحكومة المركزية ورغم أن «البنك الدولى» لا يعتبر أن مهمته هى أن يبدأ الثورات الاجتماعية، فإنه بالتأكيد قادر على التأثير على سياسات الحكومات، وقد أنشأ «البنك» مؤخرا نوعا جديدا من

الإقراض يسمى «قروض التكيف الهيكلي» ومثلها مثل اتفاقيات «صندوق النقد الدولي. الاحتياطية، وقروض البرامج من «وكالة التنمية الدولية» [وكالة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التنمية الدولية-إيد] يمكن أن تكون تلك القروض الجديدة ذات صلة مباشرة بتنفيذ برنامج بذاته أو مجموعة من السياسات الاقتصادية من قبل الحكومة التى تتلقى القروض.

ولقد أطلق على «البنك الدولي» و «صندوق النقد الدولي». لقب «بوليس التنمية». ويحدد المقرضون الآخرون الرسميون ومن القطاع الخاص. إذا كانوا سيقدمون قروضهم أم لا طبقا لشيء محدد: هل تمتلك حكومة البلد المعنى «ختم الصلاحية » من «صندوق النقد الدولي» أو «البنك الدولي» أم لا تمتلكه. ولأن البنوك الخاصة الآن قد توسعت فى تقديم القروض بشكل كبير، فهى تتخوف دائما من امتناع الحكومات المقترضة عن تسديد ديونها، ولذا فإن دور هاتين الهيئتين الدوليتين هو التأكد من أن البنوك الخاصة ستسترجع نقودها مرة أخرى، وأنه يمكنها إقراض الدول المعنية دون خوف من الخسارة. ويقال إن «البنك الدولي» و «صندوق النقد الدولي» يعملان معا بغية التوافق والتنسيق، ولا يسمح بوجود أية صراعات بينهما، وكثيرا ما يذهبان إلى دول معنية فى مهام مشتركة. ورغم أن صندوق «النقد الدولي» انتقد حتى فى «تقرير برانت» مثلا لتشدده الزائد عن الحد فى فرض الشروط التى يضعها على قروضه، وقد يكون قد استجاب لذلك النقد إلى حدما، إلا أنه بالتأكيد لم يتغير كثيرا، والمؤكد أن البنك الدولي لم يتغير بدوره، فما زالت حكومات الدول النامية هدفا للضغوط من جانب هاتين الهيئتين ، حتى تقوم تنفيذ سياسات نقدية محافظة. و«باختصار» كما لاحظ «البنك الدولي» بتشدد فى الصفحة الأولى من تقريره السنوى لعام ١٩٧٩ عن الباكستان بأنها كانت تعيش أكبر من إمكاناتها وكرر التقرير مرة ثانية الشيء نفسه فى الصفحة السادسة من التقرير نفسه عندما قال إن باكستان كانت تعيش

أكبر من إمكاناتها ، كانت الاستقطاعات المقترحة لهذا البلد فى المصروفات العامة وليست الخاصة. وواجه رئيس تانزانيا جوليويوس نيريرى خبرات مماثلة، وصرح أمام اجتماع لصندوق النقد الدولى فى أروشا عام ١٩٨٠: يمكن أن يتم استقطاع فى مصروفاتنا الوطنية، لكننا سنقرر بأنفسنا ما إذا كان سيف هذه الاستقطاعات سينزل على الخدمات العامة أو على الانفاق الخاص.

ويقال إن «البنك الدولى» قام بالضغط على حكومة البرازيل لإعادة توزيع دخل نموها «المعجزة»، وإن بدا الآن أنه ليس بتلك الصورة من الاعجاز، والبرازيل هى واحدة من أكبر الدول التى تتلقى قروض «البنك الدولى»، لكن سجلها من ناحية توزيع الدخل هو أكثرها سوءا فطبقا لمصادر برازيلية رسمية هبط نصيب النصف الأفقر من السكان من الدخل القومى، فيما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٧٧ من ١٧٪ إلى ١٣٪ بينما ارتفع نصيب الواحد فى المائة الأغنى من السكان، من الدخل القومى، فى الفترة نفسها من ١٢٪ إلى ١٨٪، أى أنه أصبح اكبر بكثير مما يتلقاه النصف الأفقر من السكان. ويقال أيضا إن «البنك الدولى» طالب بتخصيص موارد أكثر للزراعة، مما لا يعد فى حد ذاته أداة لإعادة توزيع الدخل. وهناك على العموم تأكيد اكثر من ذى قبل على الرغبة فى تنفيذ إجراءات لمحو الفقر، وللتعليم، ولإعادة توزيع الدخول، وللصحة، وللزراعة، وللمسائل الاجتماعية بشكل عام؛ ولكن من المشكوك فيه أن ذلك كان لا يعنى سوى مجرد مناشدة الحكومة المركزية حول هذه المسائل، فى أحسن الأحوال. فالمساعدات المقدمة للبرازيل مثلا لن تقطع بأى حال من الأحوال إذا ما استمرت الحكومة البرازيلية فى موقفها الفاشل تجاه بذل أى مجهود لإعادة توزيع الدخول. لكنها إذا تبنت إجراءات اشتراكية أو تخلفت عن سداد ديونها . فسيكون لها شأن آخر.

هناك شعور بأن هذا قد حدث من قبل(*)، أى الاهتمام بهذه القضايا الحالية، من جانب الحكومات الغربية وخبراء التنمية. ففى الستينات، وبعد قيام الثورة الكوبية مباشرة، روجت الولايات المتحدة الامريكية بطنطنة عالية، لبرنامج من الإجراءات التقدمية تضمن إصلاحا زراعيا فيما سمى ببرنامج التحالف من أجل التقدم. [وبطنطنة أقل، بدأ الرئيس جيمى كارتر يضغط بعد ثورة نيكاراجوا، من أجل أن تقوم حكومة السلفادور المجاورة بعدد من الإصلاحات]. وكما قال الرئيس جون كيندى فى الاحتفال بالذكرى الأولى لبرنامج «التحالف من أجل التقدم»: إن على اولئك الذين يمتلكون القوة والسلطة فى البلاد الفقيرة، أن يقبلوا مسئوليتهم الخاصة، يجب عليهم أن يقودوا النضال من أجل تلك الإصلاحات الأساسية التى يمكنها وحدها الحفاظ على نسيج مجتمعاتهم. فأولئك الذين يجعلون الثورة السلمية مستحيلة، سيجعلون من الثورة العنيفة شيئا لا مفر منه». وكما علّق سيدنى لينز النقابى الامريكى عام ١٩٦٣:

«كنا نضغط من أجل ثورة من أعلى إلى أسفل وليس من أسفل إلى أعلى. وكنا نطلب الجماعات العسكرية الحاكمة أن تختم على وثيقة إعدامها بنفسها، وذلك بالموافقة على الإصلاح الزراعى، والإصلاح الضريبى، وتجديدات أخرى ستدنى من وضعهم. ولقد ردوا على ضغوطنا بالغش والخديعة»

وعندما ردوا- كما حدث عام ١٩٦٢- فى هندوراس، بمحاولة تأميم أراضى «شركة الفواكه المتحدة»، طالبت حكومة الولايات المتحدة الامريكية، بأن يتم دفع التعويضات للشركة» فى شكل دولارات أمريكية صلبة باردة، وليس على شكل

(*) تقصد المؤلفة ذلك الشعور الذى ينتاب الانسان أحيانا بأن موقفا ما أو حديثا ما قد تكرر بنفس حذافيره، بمعنى انه سمع نفس الكلام من نفس الناس فى نفس المكان فى زمن ماض. [المترجم]

سندات»، بكلمات السناتور واين مورس الذى يُظن فى ليبزاليته. ومثل ذلك حدث عندما حاولت حكومة كولومبيا فى الستينات تطبيق قانونها المتواضع للإصلاح الزراعى على الأراضى غير المستغلة المملوكة لشركة أخشاب امريكية، إذ هددت وكالة ايد الامريكية بقطع مساعداتها لحكومة كولومبيا.

وكما لاحظ هورفيتس، «فإن إدارة الرئيس جون كيندى اعترفت دبلوماسيا بكل الانقلابات العسكرية السبع التى حدثت (فى امريكا اللاتينية) فى عهدها، هذا رغم تصريح الرئيس كيندى الذى طنطنت به وسائل الاعلام كثيرا، من أن التحالف هو «تحالف حكومات حرة» فلقد تحولت حكومة الولايات المتحدة الامريكية بسرعة مرة أخرى إلى الاعتماد على النظم العسكرية اليمينية التى مارست القمع فى اكثر أنواعه تطرفا وبشاعة. وزيادة على ذلك، الشروط التى ربطتها «وكالة أيد الامريكية» بطريقة تقديم مساعداتها تحاكى مباشرة تلك التى كان يطلبها «صندوق النقد الدولى». ففى نهاية قائمة من الاستقطاعات فى الانفاق العام، وفى الأجور، وفى إجراءات تحرير التجارة، وفى تخفيض العملة، وما إلى ذلك، فقد تكون هناك إشارة مكتوبة فى عبارات غامضة- إلى حد ما- تشير إلى استحسان إجراء إصلاح زراعى.

ومن الواضح ان السياسات التى تروج لها المساعدات، ليست التدخل فى هجوم مباشر أو راديكالى على أسباب الفقر. فمن الصعب، حتى بدون مثل هذا الهجوم، رؤية كيف أن أى حكومة حاولت القيام بأى نشاط لإعادة توزيع الدخل يمكنها أن تخضع لعدم مساواة دولية، أو أن تقبع ساكنة وهى ترى مصادر الدولة ورؤوس اموالها يمتصها الأجانب . مثل تلك الحكومات ستكون حليفا لا يعتمد عليه لوكالات «المساعدات»، ومن المحتمل أن تنتهى المسألة بخصومتها، وهناك العديد من الأمثلة عن حكومات إصلاحية أو شعبية تعرضت للتحطيم أو هز استقرارها فى وقت لاحق. ومن غير المحتمل، إلى حد بعيد، أن تعمل أى حكومة

فى بلدان العالم الثالث لمحو الفقر فى بلدها، إلا وهى تحت ضغوط وبمساعدة أساسية من تعبئة شعبية. ومثل هذا الوضع سيكون خطرا اكثر من اللازم على مصالح الدول الصناعية، خطر اكثر من أن تتحمله اكثر من أن تتحمله تلك الحكومات فضلا عن أن تشجعه.

والحقيقة هى أن الإصلاحات ترف يمكن تحمله فى الدول الغنية ذات الرخاء- أى فى تلك البلاد التى أثرت طبقاتها الحاكمة على حساب بقية العالم، وقليل من دول العالم الثالث فى تلك الوضعية، باستثناء تلك المصدرة للبترول بكميات كبيرة. أما فى الدول الأخرى فصحيح أن هناك صفوة فاحشة الثراء، لكن وضعية أفرادها وثرواتهم غير مستقرة، ويتم الحفاظ عليها فقط عن طريق الاستغلال الفاحش لمواطنيهم. ومن الواضح فى التحليل الأخير أن كفة وكالات المساعدات، كما هو حادث الآن، تميل ناحية هذه الصفوة، وليس ناحية الجماهير الفقيرة التى تهدد وجود تلك الصفوة وحلفائها الأجانب.

□□□

١٦- التصـــنيع

التصنيع بشكل أو بآخر، هو بدون شك أحد المتطلبات المسبقة للقضاء على التخلف. لكن الدول الصناعية ووكالاتها، قامت بإحباط التصنيع الذى تم فى المناطق التابعة، وقد تم هذا بطريقة منظمة على الأقل حتى وقت قريب فلقد قدمت كل أنواع «النصائح الطيبة» لحكومات الدول النامية، نصائح مؤسسة على عقائد لا يمكن مهاجمتها ظاهريا من زاوية «الميزة المقارنة» وهى فى النهاية تقول لهذه الدول أن تركز على ما يفترض أنها تجيده، أى انتاج الخامات والسلع الأولية.

فالاستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات، لم تمول أى عمليات تصنيع. والقوى المركزية للدول الصناعية دمرت الصناعات فى المناطق التى سيطرت عليها، واستمرت فى التأكد من أن التصنيع الذى قد ينافس صناعاتها وقد يحرمها من الأسواق، لم يحدث. وكانت الرسوم التى تفرضها الدول الصناعية المتطورة، ولا تزال أعلى عادة على البضائع المصنّعة منها على السلع المصنعة. ويفرض نظام «الحصص المقيدة» على منتجات مثل المنسوجات الرخيصة التى تهدد بتمزيق صناعة الدول الصناعية المركزية. وتستمر الدول الصناعية المتقدمة فى التأكيد من خلال هيئات مثل «البنك الدولى» و «صندوق النقد الدولى» على مميزات التجارة الحرة.... بالنسبة للدول الأخرى وليس بالنسبة لها. ويتم إخبار حكومات الدول النامية بطريقة حاسمة مستندة على قدر كبير من التنظير غير الكلاسيكى، كم سيكون من المفيد لها أن تلغى الحماية الجمركية، وأن تسمح بالدخول الحر لمنتجات الدول الصناعية.

وكان التصنيع فى الأماكن المسيطر عليها، يأخذ فى معظمه وحتى وقت قريب، شكل ما يسمى «ببديل المستورد» أى التصنيع المحلى لبضائع كانت تستورد من قبل. ولقد تلقت صناعة «بدائل المستورد» وبالذات فى بعض بلدان امريكا اللاتينية، تشجيعا كبيرا، وخاصة أثناء الحربين العالميتين، وأثناء الركود الاقتصادى للثلاثينات، عندما أصبح من المستحيل الحصول على البضائع المصنّعة فى الدول المتقدمة. ولقد نشأت تلك الصناعات أيضا كنتيجة للتعريفات الجمركية المرتفعة ضد بضائع مصنعة فى بعض الدول النامية، وبالذات منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أجبرت تلك التعريفات العالية الشركات فى الدول الصناعية على أن تشيد على سبيل المثال مصانع لتجميع السيارات فى عدد من دول امريكا اللاتينية ودول أخرى، لكى تحافظ على أسوا منها، ذلك أن رسوم الواردات على قطع غيار السيارات أقل عموما من رسوم الواردات على السيارات الكاملة نفسها، والمشكلة هنا، أن مثل هذه الصناعات لبدائل المستورد، انها صناعات غير كفؤة فى معظم الأحيان، لأنها تعتمد على أسواق محمية بشدة. وينتهى الأمر بالدول النامية ليس بشراء سيارات كاملة الصنع تماما فحسب، ولكن يكون عليها فى بعض الأحيان أن تدفع عملة أجنبية اكثر مما كانت ستدفع إذا ما استوردت السيارات أو المياه الغازية أو غيرها مباشرة. وزيادة على هذا، فحيث أنه اكثر صعوبة إغلاق مصنع، من الناحية السياسية، عن تقييد الواردات غير الضرورية، فسيكون على البلد أن يدفع فاتورة، قد تكون أعلى، من أجل الواردات «الضرورية» من الخامات وقطع الغيار، لكى تصنع البضائع غير الضرورية التى تم تقييد استيرادها من قبل.ولا يفعل هذا شيئا لتغيير توزيع الانتاج والمصادر التى تستمر فى خدمة الأنماط الاستهلاكية السابقة للصفوة القليلة العدد أساسا، وعندما كان الاستثمار يتم عن طريق شركة أجنبية، لم يكن هناك- فى الأوضاع الطبيعية- أى احتمال مقبل لزيادة الأسواق للسلع المنتجة عن طريق تصدير

بعضها، حيث أن الشركة الأجنبية لم يكن يعنيها أن تقيم منافسة فى وجه نفسها. يقول فيتوس فى دراسته لدول حلف الانديز (الآنديان) أن اكثر من ٨٠٪ من العقود التى تمكن من دراستها ضمت شروطا تمنع بالذات التصدير إلى بلاد أخرى.

لكن فيما بين السنوات العشر إلى العشرين الماضية حدث تغير، إذ تمت زيادات كبيرة فى صادرات البضائع المصنّعة فى بعض البلدان النامية. ويبدو أن تلك البلدان لم يعد مكتوبا عليها أن تقوم بمجرد قطع الأخشاب وحمل دلاء الماء من الآبار؛ بل أنها تستطيع صنع أجهزة التليفزيون أيضا. وهكذا هناك الآن فى المطبوعات الارثوذكسية التقليدية قسم جديد من الدول يشار إليه بالأحرف الأولى Nic أى «الدول المصنعة حديثا». فتلت صادرات الدول ذات «الدخل المتوسط» تتألف الآن من بضائع مصنّعه، لم تكن تؤلف عام ١٩٦٠ اكثر من ١٤٪ فقط من الصادرات. وتشكل البضائع المصنعه الآن حوالى ١٩٪ من صادرات الدول ذات «الدخل المنخفض». وكان نمو مثل تلك الصادرات فى بعض البلدان مدهشا: فلقد كان معدل النمو السنوى للصادرات الصناعية فيما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٧١: ٣٠٪ بالنسبة للبرازيل، و١٨٪ بالنسبة لهونج كونج، و ٢١٪ بالنسبة للمكسيك، و ٦٠٪ بالنسبة لكوريا الجنوبية، و ٣٥٪ بالنسبة لتايوان. وقال أن هناك الآن تقسيم عمل دولى جديدا: حيث يتزايد إنشاء الصناعات التى تتطلب أيدى عاملة كثيرة فى الدول النامية، حيث الأجور منخفضة.

أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات مهتمة بإنشاء تلك الأقسام من صناعاتها التى تتطلب كثرة فى الأيدى العاملة، فى الدول النامية، حتى تستفيد من الرخص الشديد للأيدى العاملة هناك، وقبل ذلك كان أحد الحلول التى حل بها الرأسماليون مشكلة الأجور المرتفعة والتنظيم النقابى القوى فى الدول الصناعية المتطورة، هو استيراد العمالة الأرخص إلى أوربا من البحر المتوسط والكاريبى

وآسيا، وإلى الولايات المتحدة الامريكية من المكسيك. لكن مثل أولئك العمال المهاجرين يجب تقديم المساكن والخدمات الاجتماعية لهم، وإن كانوا هدفا للإساءة والهجوم العنصريين، ويبدو الآن أنه مع وسائل النقل والمواصلات المتقدمة، أصبح من الأسهل والأكثر عملية بالنسبة لعمالة شعوب الدول النامية أن تستخدم فى بلادها فيما وراء البحار، لذا يتم الآن التخلص من العمالة المهاجرة فى أوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، وليس فقط بسبب الركود الاقتصادى والمستويات العالية من البطالة، لكن أيضا لأن العمل الذى كانو يؤدونه قد نقل إلى الخارج. وتؤثر المشكلة بطبيعة الحال على العمال المحليين أيضا، لكن العمال المهاجرين هم عادة أول من يعانى، إن بعض منتجات النسيج التى كانت تصنع فى برادفورد التى يعمل فيها اسيويون يتصببون عرقا، تستورد الآن مباشرة من الهند وهونج كونج وسنغافورة ودول آسيوية أخرى:ومن دول أوربية جنوبية أخرى مثل اسبانيا والبرتغال.

والفكرة هى ببساطة أن تنتقل الماكينات إلى العمال وليس العكس، فأجهزة الراديو والتليفزيون والكاميرات، مثلها مثل المنسوجات، تستورد على نطاق متزايد من الدول «ذات الاجور المنخفضة» ومن المربح فى صناعة الالكترونات الآن بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بتجميع بعض الأجزاء- قطع السيليكون مثلا- فى بعض الدول النامية، بينما تصنع أجزاء أخرى فى الدول الصناعية المركزية. إن هذه الحاجة الجديدة إلى إقامة الصناعة فى البلدان ذات الأيدى العاملة الرخيصة، هى حاجة جادة، وبالذات بالنسبة للشركات والمؤسسات التى توجد قاعدتها فى الولايات المتحدة الامريكية، حيث الأجور الآن أعلى بكثير من أى بلد آخر فى العالم، لدرجة أن تلك الشركات وجدت نفسها غير قادرة على منافسة الشركات اليابانية وحتى مع الشركات الألمانية. وهكذا أصبحت الدول النامية «أرصفة تصدير» لمنتجات تستهلك فى الولايات المتحدة وأوربا،

مثلها مثل منتجات المزارع والمناجم، بكلمات سيلسو فورتادو. وتخفض تلك المنتجات من تكاليف التصنيع فى الدول الصناعية المتقدمة، بتوفيرها لقطع رخيصة أو لمنتجات الأجور الرخيصة، وهكذا تجعل من الأسهل تخفيض الأجور.

واكتشفت الشركات متعددة الجنسيات أيضا، أن الأمر فى الدول النامية ليس أمر أجور منخفضة فقط، ولكن المستويات الانتاجية هى نفسها فى الأنواع المماثلة من الصناعة فى البلاد الصناعية، كما جاء فى تقرير لجنة الولايات المتحدة للتعريفات الجمركية «عام ١٩٧٣، وعلى عكس ما جاء فى تأكيدات المطبوعات التقليدية المحافظة،.. بل إن هناك «ميزات» إضافية: تحكم أقل فى مستويات التلوث، لوائح أمن صناعى أقل شدة، ساعات عمل أطول، «انضباط عمل» أفضل.وبمعنى آخر قمع أكثر، وحماية أقل من جانب النقابات لعمالها. وهذا وضع يفترض أن تقرير«لجنة برانت» قد وضعة فى الحسبان، عندما يقرر أن الدول النامية:

«تشكل، بمعنى، حدودا اقتصادية جديدة، بها كمية أقل من المصاعب الاقتصادية الخاصة، والقيود الاجتماعية والسياسية التى توجد فى الشمال».

وقد سبّب نقل التصنيع من المناطق المتطورة إلى المناطق النامية- حيث الأيدى العاملة أرخص- بعض القلق عن فقدان الوظائف فى البلاد الصناعية المتطورة، وقد ساد هذا القلق بالذات بين العمال ونقاباتهم. فقد رأى العمال فى المصانع البريطانية منتجاتهم تحل محلها الواردات الرخيصه الأسيوية، فطالبوا بالتحكم فى الواردات. أما النقابات العمالية الأمريكية المحافظة للغاية فهى لم تطالب بالتحكم فى الواردات فحسب، ولكنها بدأت تظهر بعض التضامن مع العمال المقهورين خارج الولايات المتحدة، وبدا أن ذلك فى مصلحتها. وقد قامت هذه النقابات الأمريكية، بالتعاون مع «وكالة المخابرات الأمريكية» لمساعدة النقابات «الخانعة» «الحرة» فى الدول الناميّة، ولعبت دورا فى تشجيع عدم

استقرار نظام سلفادور الليندى فى شيلى (اللذى أطاحت به المخابرات الأمريكية وبينوشيت بعد ذلك)، وهى تتحدث الآن عن مقاطعة نظام. بينوشيت تجاريا، لأنها - أى النقابات- ترى أن الوظائف فى الولايات المتحدة الأمريكية تهددها الأجور الشديدة الانخفاض والتى جعلها القهر فى شيلى بمثل هذا الانخفاض. ولقد أشار إلى ذلك ريتشارد.ج. بارنت، ورونالد ى. موللر فى كتابهما: «اليد الطويلة».

«بدأت قيادات نقابات العمال الأمريكية تعرف أن جيش العمال المكون من ٣٤ الف طفل يتلقى كل منهم ٣٠سنتا فى الساعة، فى هونج كونج، ليس مسألة إثم كما يتم التنديد به فى الاجتماع السنوى للنقابات، ولكنه تهديد اقتصادى حقيقى متزايد تجاه العمال الأمريكيين».

ويضيفان:

«إن نظام الشركات على مستوى عالمى لهو سلاح عالى التأثير لسحب القوة من العمالة المنظمة فى جميع أنحاء العالم. فرأس المال، والتقنية، وايديولوجية السوق- وهى كلها قواعد قوة الشركات والمؤسسات- وكلها قادرة على الحركة، أما العمال فليسوا بقادرين عليها فى معظم الأحوال».

ويقدم المؤلفان كدليل على استخدام الشركات لهذا السلاح:

«ربما كان أكثر الأمثلة شهرة وذيوعا، هو الإضراب الذى حدث فى شركة فورد فى بريطانيا عام ١٩٧٠. فبعد لقاء قمة مع رئيس وزراء بريطانيا، قدم هنرى فورد «الثانى» مذكرة شديدة اللهجة للشعب البريطانى قال فيها:إننا نستثمر مئات الملايين من الجنيهات فى بريطانيا العظمى، ولا يمكننا أن نوصى بزيادة الاستثمارات، وتقديم استثمارات جديدة لرأس المال، فى دولة تهددها المشكلات العمالية دائما، ونحب أن نقول إنه ليس هناك شىء سيىء فى شركة فورد البريطانية، لكن العيب فى بلدكم. وبعد ذلك بقليل، نقل إلى أوهايو عملية رأسمالها ٣٠ مليون جنيه استرليى، لتصنيع محركات البنتو، وفى العام الذى

يليه أعلن بوضوح أن مصنع شركة فورد الرئيسى الجديد سيقام فى أسبانيا، البلد الذى يسود فيه السلام الاجتماعى»

هناك إذن مظهر جديد لنظرية «الميزة النسبية»، إذ يقال إن فى الدول النامية ميزة الأجور المخفضة للغاية. وحقيقة الأمر أن خبراء «البنك الدولى» و «صندوق النقد الدولى» وغيرهما من الوكالات، ينصحون الدول النامية نفسها، أن تستفيد من تلك «الميزة» لتتجنب الاستثمارات الأجنبية ولتشجيع صادرات البضائع المصنَّعة. والفكرة وراء ذلك النصيحة، أن ترفع الدول النامية القيود من على الواردات، وأن تخفض من قيمة عملتها، وأن تحتفظ بانخفاض مستوى الأجور، حتى تكون قادرة بهذه الطريقة صادرات رخيصة للغاية، يمكنها المنافسة فى السوق. وينظر إلى ذلك جزئيا، كرد على المشكلات المزمنة لميزان مدفوعات الدول النامية، تلك المشكلات التى سببها اعتمادها على القوى الامبريالية، فإذا لم يمكنها اكتساب النقد الأجنبى عن طريق الصادرات، فعندئذ لن تتمكن من أن تدفع مقابل الواردات، ولا تمويل السريان الخارجى للأرباح، ولا تسديد ديونها الخارجية. وحقيقة الأمرأن تلك الدول بالتحديد التى حققت اكبر نجاح فى صادرات البضائع المصنَّعة [مثل البرازيل، والمكسيك، وكوريا الجنوبية] هى أكثر الدول التى تعانى تضخم حجم ديونها، ورغم هذا فلم يؤثر ذلك حتى الآن على حماسها الجديد للصادرات الصناعية. وهكذا يلاحظ تقرير «البنك الدولى» السرى عن اندونسيا، والذى اقتطف منه فى «مارايسترن ايكونوميك ريفيو» ما يلى:

«ربما كان جعل القطاع العام الصناعى يسير على أساس سليم، بأقل قدر ممكن من الحماية، ومع توجيهه توجيها ذا قدر كبير ناحية التصدير، بما كان هذا المطلب الأكثر أهمية من ناحية السياسة العامة».

ويضيف التقرير. «ويتطلب ذلك أيضا زيادة فى مستوى سريان رأس المال الصناعى الخاص الأجنبى». وتتوافق تلك السياسة بوضوح مع مصالح الشركات

متعددة الجنسيات.

وهى تتناقض بالفعل مع بعض المصالح الأخرى فى الدول الصناعية، مثل صناعة النسيج. ولكن بينما يتطور «ذلك النظام الدولى الجديد لتقسيم العمل» أظهرت بعض الصناعات القديمة فى الدول الرأسمالية المتطورة- مثل صناعة النسيج- بعض القدرة على التكيف والتحديث تجاه أشكال أكثر تخصصا وتقدما للانتاج. ويشجع «تقرير برانت» مثلاً حكومات تلك الدول الصناعية المتقدمة على دفع هذه العملية:

«تقود الحماية بالتأكيد نحو الاتجاه الخاطىء، ذلك لأنها تساعد على الحفاظ على هياكل عفا عليها الزمن، مع دفع ثمن باهظ من أجل هذا. فالحماية تمنع الناس من التكيف مع الأشكال الجديدة لتقسيم العمل الدولى، وتؤجل اتخاذ قراراتأساسية».

ويشار إلى اليابان كنموذج، فمن المحتمل أنها أكثر نجاحا من معظم الدول الصناعية فى تطبيق هذا المنطق والتحرك بسرعة ناحية التكنولوجيات الجديدة. ويشرح تقرير صادر عن وزارة التجارة اليابانية الأمر كما يلى: يجب على اليابان الحفاظ على «الصناعات ذات التقنية العالية»، تلك التى تتطلب «معرفة مركزة، وينتج عنها قيمة مضافة عالية» بينما تم نقل صناعات مثل صناعة النسيج، التى تتضمن درجة منخفضة من المعالجة، وتولد درجة صغيرة من القيمة المضافة، «ويتم نقلها إلى دول نامية حيث التكاليف منخفضة». ووصفت صناعة النسيج بأنها منخفضة المعالجة من الناحية الهيكلية. ولقد نصح «مجلس البنية الصناعية اليابانية» أصحاب صناعة النسيج اليابانيين بأن يخرجوا بها من مجالات الانتاج التقليدية، ليركزوا على المنسوجات العالية الجودة وبضائع الموضة. وتجد بلدان صناعية أقل ديناميكية- مثل بريطانيا- صعوبة أكبر فى التكيف والحفاظ على مركزها القيادى فى السباق التكنولوجي. وقد تكون النتيجة النهائية لسياسات

حكومة تاتشر إنهاء التصنيع بدلا من قيام أية صناعة ديناميكية جديدة من بين أنقاض الصناعة القديمة. وأدت تلك التطورات بالبعض للمجادلة بأن مستقبل التصنيع فى الدول النامية. أفضل مما كان عليه منذ عشرين عاما. ففى ذلك الوقت، كان يعتقد على نطاق واسع، وفى دوائر اليسار على وجه الخصوص، أن التصنيع فى البلاد التابعة مستحيل. فالرأسماليون فى تلك البلاد ضعاف أكثر من اللازم وهم يعتمدون على الغير، وكان همهم الأساسى على أية حال، هو كسب المال عن طريق الاستيراد والتصدير والمضاربة فى العقارات، وتكسب الفئات من الشركات متعددة الجنسيات، ووضع الحسابات فى البنوك السويسرية. أما المستثمرون الأجانب فلم يكونوا مهتمين بخلق منافسة لأنفسهم. أما الآن فليست الشركات متعددة الجنسيات وحدها هى التى تستثمر فى صناعات الدول النامية على نطاق واسع، بل إن هناك أدلة كثيرة على أن الصفوة فى هذه الدول النامية تستثمر أموالها فى المشاريع الصناعية؛ فكثير من مصانع المنسوجات والأحذية وما إلى ذلك، ملكيتها محلية. ولقد خصصت مجلة « ريفيو أوف أفريكان بوليتيكال إيكونومى » عددها الثامن عن «الرأسمالية فى افريقيا ». وجادل بعض كتاب ذلك العدد. بأنه توجد فى دول افريقية عديدة طبقة من المستثمرين تضع أموالها فى الصناعة بشكل مستقل عن الشركات متعددة الجنسيات. بل إن بعض الدول النامية، ومن بينها الهند والبرازيل، لديها شركاتها «المتعددة الجنسيات» الخاصة بها. ولقد رفض بيل وارن فى مقاله. بمجلة «نيو ليفت ريفيو» وفى كتابه «الامبريالية: رائدة الرأسمالية»، معظم حجج مدرسة «التبعية» الفكرية، قائلا إن التصنيع المستقل بواسطة رأسمالية الدول النامية كان ممكنا [لكنه يقول فى الوقت نفسه إنه ليس كالتنمية المثالية بما تتضمنه من عمالة كاملة. وإسكان جيد، وزراعة وصناعة متنوعتين، ومساواة، وما إلى ذلك.]

لكن كثيرا من التصنيع الجديد له سمعة معينة؛ فهو لا يمكن بالتأكيد أن

يتعادل مع التصنيع المتوازن المستقل الذى يلبى احتياجات شعوب الدول النامية.
وتبقى حقيقة أن الكثيرمن ذلك التصنيع الجديد هو نتاج لاستثمارات الشركات متعددة الجنسية، وأن الصناعت الجديدة هى، لمدى كبير، صناعات تصديرية، وبكونها كذلك فإن لها عيوبا بالإضافة إلى سريان أرباحها إلى الخارج. ففى أحيان كثيرة تتم نشاطات التصنيع الجديد فيما يسمى بمناطق «التصنيع للتصدير»، حيث يصدر الانتاج بأكمله؛ وعادة ما تكون تلك المناطق منفصلة عن بقية البلد المعنى؛ ماديا بالأسوار الخرسانية والأسلاك الشائكة، واقتصاديا وقانونيا بالشروط الخاصة التى تقدم للشركات متعددة الجنسيات المستثمرة فيها: إعفاءات ضريبية لفترات محددة، وإعفاءات من التعريفات والمكوس، وحرية إعادة توطين الأرباح، وعدم الالتزام بقوانين العمل، وحماية خاصة من الإضرابات وأشكال الاحتجاج العمالية الأخرى، ووفرة العمالة الرخيصة «السهلة الانقياد» وتتنافس حكومات الدول النامية، المتلهفة على النقد الأجنبى، فيما بينها فى كيفية محاباة المستثمرين الأجانب. وتكون الحوافز، فى أحيان كثيرة، عالية لدرجة أن مكاسب النقد الأجنبى ذاتها تصبح سرابا. وفوق ذلك تمتص مناطق التصنيع التصديرى امكانات كان يمكن أن تستخدم، فى غير ذلك الوضع، فى تنمية الزراعة والصناعة لفائدة السكان المحليين وليس لفائدة الأجانب.وهكذا تعمل كثير من الصناعات الجديدة لتلبية احتياجات الدول الصناعية بطرق تكاد تشبه المناجم والمزارع أيام العصر الامبريالى فهى بهذا المفهوم نفسه «نقاط متقدمة للدولة الأم». وتميل شركات التصدير إلى أن تكون علاقاتها ببقية اقتصاد البلاد علاقات واهية، هذا إلى جانب تشغيل عدد قليل من العمال؛ وهى على العكس متكاملة مع بنى الشركات متعددة الجنسيات. وحتى إذا لم تكن فعليا واحدة من فروع إحدى الشركات متعددة الجنسيات، فإنه ما تنتجه قد لا يكون قابلا للبيع إلا لشركة معينة من الشركات متعددة الجنسية هى التى تعاقدت على تصنيع هذا المنتج؛

وقد تعتمد شركات التصدير تماما على مستلزمات انتاج من المصدرنفسه، ويعنى هذا أن قدرتها على المساومة قليلة للغاية، وأنها لا تتحكم فيما تنتجه، ولمن تبيعه، وما تحصل عليه كمقابل نظير البيع، وما تستخدمه لانتاجه، أو ماذا تدفع لقاء مسلتزمات انتاجه.

وهكذا فإن نشاطات التصنيع التصديرية تلك،حساسة للغاية تجاه تصرفات الشركات متعددة الجنسية، ذلك أن هذه الأخيرة لها سمعة سيئة بأنها سريعة الهروب، إذا ما ظهرت بوادر لأن تصبح عمليات الانتاج اكثر تكلفة، أو إذا ما أصبح العمال أقل استكانة، إنها تنتقل آنذاك فى الحال إلى مكان آخر. وكما يذكر أحد النقابيين من ماليزيا:

«ذكرت لنا الشركات أنه فى حالة ظهور أية متاعب من جانب العمال، أو مطالب برفع الأجور، فإنها ستوقف الانتاج فى شهر واحد، وتنتقل إلى بلد أسيوى مجاور لديه أيد عاملة أرخص».

وتهرب تلك الشركات أحيانا عندما تنتهى الفترة المحددة لإعفائها من الضرائب. ويبدو أن اليابان طورت سفينة هى عبارة عن رصيف عائم تقام عليه مصانع يمكنها أن تنتقل إلى مصادر جديدة للأيدى العاملة الرخيصة عندما تنتهى من استهلاك مجموعة معينة. وفى بعض الأحيان يستهلك العمال بالمعنى الحرفى للكلمة. فتجميع قطع السيليكون فى صناعة الألكترونيات يتطلب عملا مفصلا تحت الميكروسكوب. وبعد ثلاث سنوات من العمل فى هذا المجال، تضعف قوة إبصار العاملين ومعظمهم من النساء. والتحية المعتادة التى تقال لعمال الألكترونيات فى هونج كونج، وهؤلاء لا يتعدون الخامسة والعشرين من أعمارهم هى «إن نظارتك يا جدتى».

وتعتمدتلك الشركات بدورها اعتمادا تاما على الظروف الاقتصادية السائدة فى تلك البلاد الصناعية لأن معظم منتجاتها تصدر إلى الدول الصناعية.

فعندما يحدث ركود اقتصادى فى تلك البلاد، وينخفض الاستهلاك، وعندما تحاول دول نامية أخرى أن تدخل مجال الصناعات التصديرية، عندما يحدث هذا فسرعان ما تنكمش أسواق الدول الصناعية. والإضافة إلى ذلك قد تصم حكومات الدول الصناعية آذانها عن التوسلات ضد فرض إجراءات الحماية الجمركية. وهناك بالفعل أمثلة متعددة عن حصص تستخدم لتقييد الواردات الرخيصة. وقد تصبح تلك القيود أشد قوة كلما ازدادت التهديدات للصناعت المحلية. وإحدى الإشارات لما يحدث فى أيامنا هذه فى هذا المجال، أنه أثناء انعقاد مؤتمر مؤخرا حضره كبار كهنة التجارة الحرة، بدأ الاقتصاديون الامريكيون هؤلاء يغيرون من لهجتهم، لتتسع نظرياتهم لأشياء مثل «التسويق المنتظم» و «التجارة الحرة المنظمة». فنظرية «التفضيل النسبى» ليس لها تلك الفائدة عندما يكون «التفضيل» مع منافسيك!

ومشكلة أخرى، ألا وهى إنه حيث يجرى التقدم نحو الانتاج الآلى (الأوتوميشن)، يمكن أن تصبح بعض العمليات الصناعية أقل استخداما للعمال، بل هناك امكانية أن تنتقل آنذاك إلى الدول الصناعية المتقدمة. وصحيح أن العمال يتعرضون فى كل مكان لحدوث تغييرات تقنية فى مصانعهم، لكنهم يتعرضون أكثر لهذا التغيير فى الدول النامية. فمهما كان استعداد الشركات متعددة الجنسية لنقل الوظائف الصناعية حول العالم، فإنها تحافظ على معظم نشاطاتها التى تتطلب مهارات عالية وذات العائد المرتفع، فى الدول التى تأسست فيها. فالإحصاءات تقول إن حوالى ٩٦٪ من البحوث والتطوير تجرى فى الأقطار الصناعية المتقدمة، وهذا طبقا لتقرير «برانت»؛ ومعظم كبار مديرى الشركات المتعددة الجنسية، مواطنون للدولة التى توجد بها قواعد تلك الشركات. وتقوم تلك الشركات على تنظيم هرمى دقيق يتم فيه اتخاذ جميع القرارات الرئيسية فى الدولة «الأم»، ويتم فيه كذلك نقل أقل قدر من التقنية وخبرة التسويق إلى الدول

النامية، ولا ينقل إليها تقريبا أى نشاط للقيام بالبحوث العلمية. وما دامت الشركات متعددة الجنسية تتحكم فى حوالى ثلث تجارة العالم، فمن المرجح أن التقسيم الدولى للعمل يعنى نوعا من الطبقية الشبيهة بتلك الطبقية داخل المجتمعات نفسها؛ فالنشاطات ذات المهارات والربحية ترتكز فى الدول الصناعية، أما الجهد والكد ففى الدول الهامشية، حيث يحقق مكافئنا غاية فى الضآلة.

والأسوأ من كل ذلك، إن مجرد وجود التصنيع التصديرى فى الدول النامية يبدو على أية حال أن يعتمد على ما لا يمكن أن يطلق عليه سوى الاستغلال الفائق للعمالة. فخلافا للأشكال السابقة من التصنيع الذى تحل منتجاته محل الواردات ، تعتمد تلك الصناعات التصديرية، بأى شكل من الأشكال على خلق سوق داخلى، أو المحافظة عليه إذا كان موجودا. ولذلك فهى لا توفر أى سبب لإعادة توزيع الدخل، حتى للطبقة المتوسطة. وعلى العكس يعتمد وجود الصناعات التصديرية على سياسات حكومية موجهة لضمان عمالة رخيصة. وكما يقول دليل المستثمر الذى تنشره «منطقة الفرنك الصناعية والتجارية لكارتاجنا» بكولومبيا:

«الأيدى العاملة الرخيصة: يبدوا أن هنا بدون شك هو الحافز الرئيسى الذى تقدمه «منطقة الفرنك الصناعية والتجارية لكارتاجنا»، حيث الأجور مماثلة بهذا الشكل أو ذاك لتلك السائدة فى المناطق الصناعية بالشرق الأوسط.فالعمال- ذكورا وأناثا- يمكن الحصول عليهم بسهولة بسبب نسبة البطالة المرتفعة، والزيادة السريعة فى السكان، والهجرة من الريف إلى المدن».

ويكون لإجراءات التقشف التى يروج لها كوسيلة للتكيف مع ظروف الديون التى تثقل كاهل الدول النامية، وكذا العجز فى ميزان مدفوعاتها، يكون لها نتائج مصاحبة، سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة، تتمثل فى إضافة أناس مدقعى

(*) zona franca Industrial y camvnerci al-de cartagena.

الفقر إلى جيش احتياطى العاطلين عن العمل، والذين يستخدمهم المستثمرون الأجانب. وتنخفض الأجور الحقيقية حتى لمدى أبعد، وتستقطع الحكومات من النفقات على الخدمات الاجتماعية الموجودة والتى كانت تقوم- وإن كان ذلك بشكل جزئى للغاية- برفع المعاناة التى تسببها الأجور المنخفضة.

وغالبا ما تكون الأجور وظروف العمل أفضل فى الشركات متعددة الجنسية، عنها فى الشركات المحلية الصغيرة. ويشار أحيانا إلى الذين يعملون بالشركات الأجنبية على أنهم ارستقراطية العمال، وهذا شئ خاطىء تماما. فالعمال الذين يعملون فى الصناعات التصديرية الجديدة، مثلهم فى ذلك مثل عمال المزارع الكبرى أيام العصر الإستعمارى وبعد ذلك، يتلقون فى أحيان كثيرة أجورا تقيم أودهم بالكاد. فهم لا يحصلون على مايكفى لإعاشة عائلاتهم، حتى أنهم يجب أن يعاونوا فى بعض الأحيان بعمل عائلاتهم فى الأرض أو فيما يطلق عليه اسم القطاع غير الرسمى المؤلف من الورش الصغيرة والمحال التجارية الصغيرة. وهكذا تتلقى الصناعات التصديرية من الناحية الفعلية، عمالة مدعومة. والإضافة إلى كل ذلك تأخذ الشركات متعددة الجنسية العمال وهم فى أتم صحة وتعطيهم أقل أجور ، ثم تلقى بهم جانبا عندما يصبحون مرضى، غير قادرين، أو مسنين، أو مجرد منهكين من جراء ضغط العمل أكثر من اللازم. وتوظف تلك الشركات الصبية لتدريبهم ثم تنهى عملهم عند انتهاء فترة تدريبهم؛ وهى تقوم بفصل العمال بالكاد قبل أن يستحقوا أى ضمان وظيفى، أو الحد الأدنى للأجر القانونى؛ وهى تقوم فى أحيان كثيرة بتوظيف الأطفال ثم تفصلهم قبل استحقاقهم لأجور البالغين. ومن الملاحظ أن ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من العمال فى مناطق الصناعات التصديرية هم من النساء، وأجورهن أقل من أجور الرجال، وتوظف الشركات العمال (من رجال ونساء) وهم فى صباهم، ثم تفصلهم حين ينهكون عندما يبلغون الثلاثين. وعلى الأرجح يتراوح سن العاملين بين ١٤ و٢٤ عاما.

وتصل نسبة تغير قوة العمل المعتادة ما بين ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ سنويا. وفى هونج كونج، والمفروض أنها مستعمرة بريطانية ومع ذلك لا تطبق فيها تشريعات العمل البريطانية، يعمل ٣٤ الف طفل، ويعمل نصفهم لمدة عشر ساعات متواصلة يوميا. وساعات العمل عموما طويلة للغاية. ومرة ثانية فإن ٦٠٪ من البالغين فى هونج كونج يعملون سبعة أيام اسبوعيا. وفى كوريا الجنوبية، وهى نموذج لترويج الصادرات، يكفى أن نذكر عنوان مقال فى صحيفة «انترناشيونال هيرالدتريبيون» الأمريكية عام ١٩٧٦ يقول:

«سبعة أيام و٨٤ ساعة عمل اسبوعيا:

معجزة سيول الاقتصادية حمل ثقيل على العمال.»

وطبقا لما تقوله نشرة خاصة «للأمبو» Ampo :

« يتعاطى العمال حبوبا منشطة (يطلقون عليها اسم «التوقيت») ويعمل معظم «كمسارية» الأتوبيسات فى سيول ١٨ ساعة متواصلة يوميا.... نعمل من الخامسة صباحا وحتى الواحدة أو الثانية بعد منتصف الليل، وأغفو فى الأوتوبيس الراكض. وفى مصانع الملابس، يعمل العمال عادة من ١٤ إلى ١٦ ساعة يوميا. وفى فترات الذروة يطلب منهم فى أحيان عديدة أن يعملوا ليومين أو لثلاثة أيام دون نوم».

وفى صناعة المعادن بسان باولو، يعمل العمال من ١١ إلى ١٢ ساعة يوميا، ويعمل بعضهم ١٢ ساعة يوميا، سبعة أيام فى الاسبوع. ويقضى العمال إلى جانب هذا وقتا طويلا فى الوصول إلى مقار أعمالهم فى أوتوبيسات مزدحمة للغاية. وقد ذكرت صحيفة «انترناشيونال هيرالد تريبيون» نقلا عن أحد النقابيين فى سان باولو، أن متوسط ما يقضيه العامل يوميا فى هذه المواصلات لا يقل عن ست ساعات بأى حال. وفى شيلى لم يعد فى إمكان العمال أن يدفعوا أجر الأوتوبيس، ولذا فضلو ا السير إلى أعمالهم عن ركوب المواصلات. وأيام الأجازات

العمالية فى تلك البلدان هى أقل ما يمكن.

وحيث أنه ينظر إلى انتاجية العمل فى الدول النامية، أو القدر المنتج فى وقت معين، بطريقة متزايدة، على أنه يحاكى مثيله فى البلاد الصناعية المتطورة؛ وحيث أن الماكينات المستخدمة هى فى أحيان كثيرة أقل كما وكيفا، ومن الممكن أن يكون قد تم شراؤها مستعملة؛ فمن المحتمل أن الناس فى الدول النامية أبعد عن أن يكونوا «كسالى» أوغير أكفاء، كما يفترض فى بعض الأحيان. بل هم فى أحيان كثيرة يكدون أكثر، ويكونون ذوى كفاءة أكثر من زملائهم العاملين فى البلدان الصناعية المتقدمة. ويرجع هذا، جزئيا بطبيعة الحال، إلى أن الشركات تطالبهم بمطالب أشد قسوة، وهى فى الوقت نفسه معفاة من العقاب أكثر من غيرها. وأحد الأمثلة أن العاملات فى البلدان النامية يقمن بتجميع الأجزاء الأليكترونية فيستخدمن عيونهن. أما العمال فى الولايات المتحدة الأمريكية فتقدم لهم الميكرسكوبات لإستخدامها لأداء العمل نفسه. وهكذا تستفيد الشركات متعددة الجنسية التى تستثمر فى البلدان النامية، ليس من ساعات العمل الأقل فحسب، ولكن من تركيز أشد فى العمل خلال تلك الساعات

هذا بالإضافة إلى ظروف العمل السيئة عموما، ويظهر هذا فى العدد الأكبر من حوادث العمل وما ينتج عنها من تعويق بدنى. وتقول إحصاءات «منظمة العمل الدولية»، إن أعلى معدلات لحوادث العمل توجد فى الدول النامية التى تروج الصناعات التصديرية، ويليها البلدان النامية الأخرى، ثم بلدان «الاقتصاديات المخططة مركزيا». ومعدلات حوادث العمل فى كوريا الجنوبية هى لحد ثابت أعلى معدلات فى العالم، بل تصل فى بعض الأحيان إلى خمسة أو عشرة أضعاف معدلات دول نامية أخرى. أما أسباب المعدلات المرتفعة لحوادث العمل فى كوريا الجنوبية وبلاد أخرى، فهى فى رأى العمال: التعب الزائد على

الحد، والغذاء غير الكافى، وسرعة خط التجميع. ويصل معدل عدد حوادث العمل فى منطقة «ماسام» التصديرية الحرة بكوريا الجنوبية إلى ٤٥٠٠ حادث سنويا بين ٢٤ الف عامل، أى بنسبة ١٩٪ من قوة العمل. و٧٥٪ من هذه الحوادث تقع للنساء. ويقول «أمبو» إن «مثل هذا المعدل المرتفع لحوادث العمل هو نتيجة مباشرة للضغط من أجل عمل أشد تركيزا، من قبل شركات تدخل كوريا الجنوبية لاستغلال الانتاج الرخيص الذى يرتكز على العمل المكثف». إن تلك وحوادث مماثلة لها صلة دون شك بتمرد عمالى كبير عام ١٩٨٠، فى ذلك «النموذج» للتنمية السريعة فى بلد نشط فى عدائه للشيوعية، وقد استعانت الحكومة بقوات الجيش لإخماده.

وأخيرا الأجور: الحقيقة أن المعلومات عن معدلات الأجور مبعثرة ولا يعتمد عليها ولكن فيما يلى بعض الأمثلة: فى الصناعات الأليكترونية فإن معدل الأجر ٠,٢٧ دولار أمريكى فى هونج كونج و٣,١٣ دولار أمريكى فى الولايات المتحدة. وفى صناعة أشباه الموصلات معدل الأجر ٠,٣٣ دولار أمريكى فى الساعة فى كوريا الجنوبية، و ٠,٢٩ دولار أمريكى فى سنغافورة، و ٠,٣٠ دولار أمريكى فى جمايكا وحوالى ثلاثة دولارات فى الولايات المتحدة الأمريكية ومعدلات الأجور منخفضة أكثر فى بلدان نامية أخرى:إذ تقول بعض التقارير إن عمال النسيج فى الفلبين يحصلون على أجر سنوى شامل قدره ٦٧٢ دولارا أمريكيا، وفى كلكتا يحصل عمال الطباعة على ما بين ١٨ إلى ٢٨ دولارا امريكيا كأجر شهرى بينما يحصل العمال الآخرون على عشرة دولارات أمريكية أو أقل كأجر شهرى مقابل يوم عمل يصل إلى عشر ساعات واثنتى عشرة ساعة. وتقول إحدى شركات المحاسبة إن الأجر اليومى للعمال غير المهرة فى كوريا الجنوبية ١,٩ دولار أمريكى، وفى اندونيسيا ١,٤٥ دولار، وفى الفلبين ١,٧٥ دولار وعندما يوجد قانون للحد الأدنى للأجور فهو قليلا ما ينفذ بالقوة،

وعلى أية حال فقيمته الحقيقية متدنية، والذى يبدو أن الأجور أيضا متدنية ويعارض «البنك الدولى» أية تشريعات لوضع حد أدنى للأجور، وأحد نتائج تلك الأجور المنخفضة أن بالنسبة لبعض الشركات لا تعادل الأجور إلا حوالى ٧٪ فقط من عوائد المبيعات، بينما تعادل الأرباح ما بين ربع المبيعات إلى ثلثها.

من المشكوك فيه أن يقال إذن، وهذا أقل ما يمكن أن نقوله، أن النمو الحديث فى الصادرات المصنّعة يمكن أن يقال إنه مفيد لشعوب الدول النامية. إنها تقوم، كما كانت تقوم فى الماضى، بالأعمال القذرة للغرب، وأثناء ذلك يتم استغلالها بلا رحمة. والزيادة فى نشاطات التصنيع التصديرى فى الدول النامية هى ظاهرة لها خصوصيتها، إنها ليست عملية متوازنة للنمو الصناعى. وكما كان الأمر من قبل فإن اقتصاديات الدول النامية هى زوائد لاقتصاديات القوى الصناعية المركزية لتخدم مصالحها. هناك بعض الذين يسألون أنفسهم، كيف- على سبيل المثال- أن مديرا كنديا حسن النية لشركة متعددة الجنسية، يمكنه أن يعامل عماله تلك المعاملة. معاملة غير رحيمة ولا تضع مصالحهم فى الحسبان. والإجابة عن هذا إنه يفعل ذلك لأنه قادر على فعله: فجيش احتياطى العمال موجود ومنتظر، لأنه أثناء ذلك ليس لدى هؤلاء العمال أى طريق آخر للبقاء. وبالإضافة إلى ذلك ففى معظم الدول النامية فإن قوى السوق- المفترض أنها عمياء- هى فى الحقيقة تلقى مساعدة جهاز القمع التابع للدولة، وهذا بدوره يساعده.. الغرب.

□□□

١٧- القمــع والتأييــد الأجنبــى له...

يستخدم تدخل سلطات الدولة على نطاق واسع، للتأكد من توفيرها المستمر للعمالة الرخيصة، ولسحق أية محاولات يقوم بها العمال لتنظيم أنفسهم للحصول على زيادة فى الأجور أو لتحسين ظروف العمل. ويرحب الغرب بهذا التدخل علنا وبشكل حماسى، بغض النظر عن بيانـاته حول الحرية والديموقراطية. والأمثلة التى نقدمها، معظمها مأخوذ من مقتطفات صحفية جمعها اندريه جوندر فرانك فى فصل من كتابه «الأزمة فى العالم الثالث» تعطى فكرة عن مدى قمع تنظيم الطبقة العاملة، وتواطؤ الغرب.

ويوصى تقرير «البنك الدولى» عن اندونيسيا والذى أقتطف منها بالفعل من «فار ايسترن إيكونوميك ريفيو»، يوحى بحماس باندونيسيا كمكان تستثمر فيه الشركات متعددة الجنسية:

«لدى اندونيسيا أكبر مخزون متبق من العمالة الرخيصة والمتعلمة نسبيا فى شرق آسيا. ‹حتى قبل التخفيض الأخير للعملة الأندونيسية، كانت أجور العمال غير المهرة من بين أقل الأجور فى العالم، أقل من سنغافورة، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية، وتايوان. والعمالة ليست منظمة فى اتحادات».

والحقيقة أن فى اندونسيا نظاما من أبشع نظم القهر، مسئولية عن قتل آلاف عديدة من مؤيدى الشيوعية، وهو مستمر فى سجن وتعذيب آلاف أخرى،

وهذا النظام هو أحد الأنظمة التى تتلقى أكبر معونات الغرب. وتصل عقوبة الإضراب فى كوريا الجنوبية إلى سبع سنوات سجن:

«الأجور المنخفضة قاطعة الأهمية بالنسبة لأهداف التصدير... ويعترف موظفو الحكومة الكورية بذلك، ويعنى هذا دقة الضبط والربط فى العمل: فلا إضرابات، ولا حد أدنى للأجور، ولا معونة بطالة، ولا تنظيم أمن صناعى ذى مغزى. وحتى «البنك الدولى» أشار إلى «نفوذ الهيئات الحكومية غير العادى وما يمكنها أن تفرضه على اتفاقيات الأجور» [المفروض أن هذا القول يعنى قدرتها على تخفيض الأجور] وتذكر تقارير موثوق بها أن وكالة المخابرات المركزية الكورية * قد تسللت إلى الاتحادات العمالية المهمة القليلة فى كوريا الجنوبية**» .

وأصدر الرئيس فرديناندماركوس*** فى الفلبين مرسوما كالتالى :

«إن من سياسة الدولة تشجيع النقابات العمالية والمساومة الجماعية الحرة فى إطار من التحكيم الإجبارى والطوعى، لذا فإن كل أشكال الإضراب والتظاهر ممنوع قطعيا».

تدنتِ الأجور الحقيقية للعمال المهرة فى الفلبين فيما بين عامى ١٩٦٥و ١٩٧٦ بنسبة ٣٥٪ وغير المهرة بنسبة ٢٩٪؛ وذلك طبقا لإحصاءات «البنك المركزى». «وتخلو هونج كونج من الإضرابات تقريبا» أما فى سنغافورة:

«يمكن أن يتوقع المستثمرون أن تستمر الأجور مجمدة لوقت طويل وتقوم حكومة سنغافورة والحركة العمالية المنظمة تحت سيطرتها الثانية، بمجهود

---

* تأخذ اسم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. نفسه وإختصار حروفها باللغة الأنجليزية هى .kcia- المترجم.

** صحيفة الانترناشيونال هيرالد تريبيون الأمريكية فى عددها الصادر يوم ٣٠ مايو عام ١٩٧٧.

*** سقط ماركوس بثورة شعبية التفت حول كورى اكينو، إذ ظلت الجماهير تتظاهر حتى اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية ربيبة النظام قراراً بأن يرحل - المترجم-

خاص لإعادة جاذبية الجزيرة كمركز للأجور والعمالة الرخيصتين»*

وفى تايلاند فإن أحد أهم أحداث الطغمة العسكرية هى.. إعادة تأكيد ثقة المستثمرين. ورغم أن الحركة العمالية النقابية لم يعلن عن عدم شرعيتها بصفة رسمية فإن الاضرابات ممنوعة الآن، وقد بدأت حركة تطهير للنقابات العمالية (**).... «آه.. هذا ممتع، لقد تعودنا أن تكون لنا مشكلات رهيبة مع النقابات، أما الآن فإنها عندما تثير لنا آية متاعب، فإن الحكومة تضعهم فى الحجز» كما قال أحد أفراد عائلة أوبروى فى الهند. (***) وفى باكستان أعلن الحاكم العسكرى العام الجنرال ضياء الحق يوم ١٠ يوليو ١٩٧٧، المرسوم العسكرى رقم ١٢ الذى يقرر أن «جميع أنواع النشاطات ذات الصلة. أو المتعلقة أو المتصلة بأى طريقة مهما كانت بالنقابات واتحادات العمال أو أى كيان له طبيعة مماثلة، ممنوعة منعا باتا (****) وقال الجنرال ضياء الحق عام ١٩٧٧ أيضا إننى احترم نظام الانتخابات احتراما كبيرا، ولكننى لا يمكن أن أسمع بأن تواجه البلاد كارثة فى سبيلها. ويعنى الجنرال ضياء الحق «بالكارثة» هنا، انتصار «حزب الشعب» الذى كان يقود ذو الفقار على بوتو والذى عزل ثم حكم عليه الجنرال ضياء الحق بإعدامه ونفذ فيه الحكم ***** وكان بوتو قد اتخذ عدة إجراءات معادية للاستثمارات الخاصة.

---

* فار ايسترن ايكونوميك ريفيو: «النشرة الاقتصادية للشرق الأقصى» - ١٤ مايو ١٩٦.

** ibc - ٢٥ نوفبر ١٩٧٦.

*** مجلة نيويورك تايمز فى عدد الصادر يوم ٤ إبريل ١٧٩٦.

**** الانترناشيونال هيرالد تريبيون

*****عادت بينظير بوتو ابنة على بوتو إلى باكستان لتقود المعارضة، بعد أن تولت زعامة حزب الشعب الباكستانى خلفا لوالدها على بوتو- المترجم-

يتحدث بعض المراقبين فى بنجلاديش عن أمكانية حل الشكلة بقمع على النمط الاندونيسى... وأحداث الإعدامات ينظر إليها من زاوية أنها مقدمة لما قد يحدث وينظر إلى وصول المستشارين العسكريين بأن له صلة بتأمين مناخ آمن مستقر لمصالح الاستثمارات الأجنبية. وينغمس الأنجليز بعمق، إلى جانب الأمريكيين فى خطط الاستثمار المقترحة. إن الاعدامات الجماعية للمسجونين التى أمرت بها سلطات الدولة لهى شيء جديد مقزز». (*)

لدى مصر فائض عمالة قابل للتشغيل. وفى زمن التضخم الحالى، تحافظ على ميزة ذات مغزى فى التكلفة وفى الأجور، أفضل من بلاد نامية عديدة أخرى(**)»

«صوت المصريون بالموافقة اليوم على مرسوم يتضمن عددا من الإجرا ءات القمعية للقانون والنظام، وقعه الرئيس أنور السادات بعد أحداث شغب دموية ومدمرة من أجل الخبز الشهر الماضى.وتتضمن هذه الإجراءات عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة لمن يقوم بالاضرابات والامتناع عن العمل وبالمظاهرات، وتعطيل أشغال الحكومة، والتسبب فى إلحاق أضرار بالممتلكات العامة والخاصة».***

إن مدى اتساع القمع فى شيلى بعد الانقلاب العسكرى الذى أطاح بسلفادور الليندى، والتخفيضات الوحشية فى الأجور والوظائف ومستويات المعيشة، وفتح أبواب شيلى للاستثمارات الأجنبية، مع التوقعات التى لم تتحقق حتى الآن بأن ذلك سيؤدى إلى زيادة تصدير البضائع المصنعة لهو أمر معروف

---

* ايكونوميك: آند بوليتكال ويكلى: المجلة الاقتصادية والسياسية الاسبوعية- عدد ٢٥ مارس ١٩٧٨.

** تصريح لموظف مصرى كبير فى افريكان ديفيلوبمنت African Develob ment «التنمية الافريقية» عام ١٩٧٧

***صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية فى عددها الصادر يوم ١٠ فبرايرعام ١٩٧٧.

جيدا. ويعلق مدير «شركة كيميكا هوكست دى شيلى» فى« خطاب أرسله إلى المركز الرئيسى للشركة فى فرانكفورت فى سبتمبر عام ١٩٧٣: حدث أخيرا تدخل العسكريين الذى طال انتظاره... ونعتقد أن العملية التى قام بها الجيش والبوليس لم تكن لتخطط وتنسق بطريقة أكثر ذكاء من تلك التى حدثت». وفى الأرجنتين تفتحت آفاق النظرة المستقبلية للاستثمارات الأجنبية بعد الانقلاب العسكرى الذى أطاح بإيزابيل بيرون.

«يضرب العسكريون بشدة زعماء العمال، فى حركة هدفها كسر قبضهم على تشكيل السياسة الاقتصادية ولقد جمدت نقابات عمالية وألقى بمعظم قادتها البيرونيين فى السجون... وعلى الأرجح أن عبء الحملة ضد التضخم سيقع على كاهل أصحاب الأجور».*

درست الهيئات المالية الدولية مثل «البنك الدولى» و «صندوق النقد الدولى» و «بنك التنمية الانتر- أمريكى» بالإضافة إلى البنوك التجارية فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، درست بعناية شديدة مجموعة السياسات الاقتصادية للحكومة «الأرجنتينية» الجديدة، وقامت بتقييمها. وأثنت كل هذه الهيئات بأنواعها على تلك السياسات ونتائجها، بأكثر الطرق عملية، ألا وهى تقديم ضمانات القروض لمساندة الخطط القومية».

[وزارة التجارة الأمريكية]

ولم تستعد الأجور وضعها أبدا فى بوليفيا بعد تخفيض عملتها عام ١٩٧٢، حين فقد معظم ذوى الأجور والمرتبات ٤٠٪ من قدرتهم الشرائية.

إن بوكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة متفقان تماما على التهديد الذى تشكله إعادة تنظيم الحركة العمالية، والمطالب من أجل رفع عام وذى قدر للأجور.. وذكر ديفيد بلانكو وزير الاقتصاد أن موظفى «صندوق النقد

---

*BLA عدد ٢٤ مارس ١٩٧٦.

الدولى» أخبروه أن الزيادة العامة فى مستويات الأجور، المقترحة الآن، يكون «انتحارا»(*)

○○○

ولايوجه القمع بطبيعة الحال ضد النقابات العمالية وحدها، أو ضد محاولات تنظيمها، لكنه يستخدم ضد المعارضة، أو ضد «القوى الهدامة» من كل نوع، .وهذه القوى عموما معرضة لمخاطر السجن والتعذيب والموت أكثر بكثير من نظيرتها فى البلدان الغربية الغنية؛ وهذا بسبب عدم قدرة، أو عدم رغبة، حكومات دول العالم الثالث، فى التعامل بأى صورة من الصور مع مشكلات الفقر المدقع وعدم المساواة. وتسحق حكومات الدول النامية فيما يقال عنه «العالم الحر»، المعارضة وتمنع محاولات تنظيمها؛ أحيانا مع التأييد المستتر للغرب وللمدى الذى هى قادرة على فعل ذلك.

وتتبع كثير من تلك الحكومات أثر النظم الاستعمارية التى استخدمت إجراءات قمعية مماثلة للتعامل مع المعارضة، وللحفاظ على الأيدى العاملة الوافرة الرخيصة. ولقد أصبح من المستحيل الحفاظ على الحكم الأستعمارى المباشر، إلا فى بعض الأماكن الصغيرة القليلة. لقد دفع الظلم والإهمال والحرمان من الماديات شعوب المستعمرات، إلى التمرد ضد الحكم الاستعمارى. وفى بعض الأحيان حصلت هذه الشعوب على إستقلالها بعد فترات لا بأس بها من النضال المسلح. وفى بعض الأحيان سلمت القوى الكبرى السلطة للقوى الوطنية سلميا إلى هذا الحد أو ذاك، عندما لم يكن هناك مناص من ذلك. لكن الغرب لم يفقد بعد كل شئ، فقد حلت نظم استعمارية جديدة محل النظم الاستعمارية القديمة فى معظم أنحاء العالم، تماثلها فى الأوتوقراطية، ولا تختلف سياساتها الاقتصادية عن سياسات سابقتها بطريقة ظاهرة للعيان. إن لأعضاء هذه الأنظمة الجديدة مصلحة

LARB- ١٧مارس ١٩٧٨

فى استمرارية النظام السابق بطريقة جديدة، وهى فى حقيقة الأمر ترث ببساطة بعض المزايا التى كانت أفراد الأنظمة الاستعمارية يتمتعون بها.

فقدت تلك النظم فى أحيان كثيرة، التأييد الشعبى الذى لقيته فى البداية، وهى تحافظ بقبضتها على السلطة بالوسائل العسكرية، حتى لو كانت الحكومة لا يديرها العسكريون بأنفسهم؛ لكن القوة لاتفرض الآن على وجه العموم من الخارج مباشرة بواسطة البوارج ومشاة الأسطول. ولكن عن طريق جيش وبوليس القوة المحلية نفسها؛ وإيا كان معظمها سلحته ودربته وجهزته القوى الاستعمارية السابقة أو الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد دربت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ما يربو على ٤٠٠ الف جندى وأكثر من مليون رجل بوليس. إن مجهودا واعيا يتم للتأكد من أن هؤلاء الذين يتم تدريبهم فى الغرب فى كل من الحرفتين العسكرية والقمعية، وكذا فى الميادين الأخرى، يصبحون أصدقاء وحلفاء ضد «التخريب الشيوعى». ولدى الولايات المتحدة وحلفائها أصدقاء كثيرون بين الصفوة الحاكمة فى دول العالم الثالث والتحالفات تتبدل. فالتحالف التقليدى بين كبار ملاك الأراضى الذين يهتمون بالصادرات الزراعية والواردات الرخيصة من السلع الاستهلاكية، وبين المستثمرين الأجانب الأفراد؛ وكان رجال الصناعة المحليون فى بعض الأحيان معادين للأجانب الذين يهددونهم بالاستيلاء على أعمالهم وبالإفلاس ولكنهم مستعدون فى أحيان كثيرة لأن يقفوا فى صف الشركات متعددة الجنسية، التى تقدم لهم المرتبات الدسمة والوضع الاجتماعى المميز؛ ويمكن أن تقدم الرشاوى لموظفى الحكومة. يكسبون إما مباشرة عن طريق الشركات الأجنبية، أو بشكل غير مباشر عن طريق هيئات المساعدات الرسمية التى تفتش «عن رجالنا»؛ والحكومات نفسها عادة ما تعرف جيدا من أين تؤكل الكتف، لأنه من المؤكد أن الغرب يمكنه الحضور لتصديهم فى الوقت الذى يتهددون فيه، آنذاك نقدم لهم عروض المساعدات العسكرية والمالية، وانقاذهم

مؤقتا من مشكلات ديونهم، والتأكيد بأن بعض الواردات- على الأقل- ستستمر في التدفق.

وربما كان فرانز فانون- وهو من مواطنى جزر الهند الغربية (جاميكا الخ..- المترجم) وشارك فى نضال تحرير الجزائر، أفصح من ألهب ظهور تلك الصفوة من الاستعماريين الجدد، إذ يصفهم بازدراء شديد على أنهم نوع من فئة قزم شرهة طماعة منهمة، تفكر بعقل بائع متجول، فرصنة للغاية بقبول نصيبها من الغنيمة الذى تمنحها إياه القوى الاستعمارية القديمة السابقة» ومثل أولئك الناس سيدلون بتصريحات طنانة فى المؤتمرات الدولية، وسيطالبون بنظام اقتصادى دولى جديد، وسيوافقون شفويا على أن الامبرياليين يستغلون شعوبهم بلا رحمة، لكن إذا ما ووجهوا باختيارات راديكالية،فإنهم يفضلون «أن يدهسوا تحت كعوب الامبريالية»، كما قال أحدهم، وذلك لسبب بسيط أنهم سيفضلون الحفاظ على مزايا الوظيفة ومباهج الاستهلاك الترفى.

على أنه حينما يتمرد أولئك الناس على خضوعهم للغرب، أو حين تتم هزيمتهم على أيدى القوى الشعبية، فسرعان ما يهب الغرب للتدخل. والظاهرة المتكررة هى أن نظما معادية للامبريالية أو تميل ناحية اليسار يتم الإطاحة بها بانقلابات عسكرية، تعيد حينئذ تنصيب نظم يمينية قمعية. ويتدخل الغرب فى أحيان كثيرة فى تخطيط تلك الانقلابات وتنفيذها، وهو على أيه حال يرحب بالنظم الجديدة تلك مقدما لها المساعدات وتأييده بشكل عام. وهكذا تمت الإطاحة بسوكارنو وعبد الناصر وجولارت ونكروما والليندى وكثيرين غيرهم، بهذه الطريقة. والتكنيك الذى يستخدمه الغرب يعرف أحيانا باسم «القلقلة» ويتضمن منع المساعدات والائتمان الخاص أو الواردات، ثم تمويل وتسليح المعارضة الداخلية.ولقد استخدمت هذه التكتيكات فى جاميكا مؤخرا على سبيل المثال، حيث ساهمت فى إلحاق الهزيمة بحكومة مانلى فى انتخابات عام ١٩٨٠. ولقد كتب

ادوادر هيث* مقالا فى صحيفة التايمز اللندنية يرحب فيها بنتائج انتخابات جاميكا، ويمكن أن يؤخذ هذا المقال على أنه يمثل قطاعات مستنيرة نسبيا من الطبقات الحاكمة الغربية. فإدوارد هيث يصر بطريقة لافتة للنظر، على أن شعب جاميكا قد صوت إلى جانب «فلسفة اقتصادية أكثر جاذبية بالنسبة لاحتياجات المستثمرين الأجانب- وخاصة الغربيون- وإلى جانب، تحكم أقل فى إدارة الدولة لوسائل الانتاج». ويستمر ادوارد هيث فى القول «أن جاميكا تحمى من عدوان القوى الأجنبية [كوبا أو روسيا؟!] وعمليات الهدم الموحى بها من كوبا:

«سيكون من غير المقبول سياسيا بطبيعة الحال فى عالم اليوم، أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية- أو أى دولة غربية أخرى- بالتدخل المباشر ضد الهدم الموعز به من الخارج... رغم أن ما يدعو للتفكير أن الرئيس جونسون فعل ذلك فى جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥ دون أن يثير ذلك أى تحد. فليس هناك إذن أى بديل عن ترتيبات محلية مؤثرة للأمن، إذا كان للاستقرار أن يحافظ عليه فى الكاريبى...»

وعلى الغرب أن يشجع هذا بتقديم ما يلزم للقيام بمهمات البوليس والتدخل شبه العسكرى:

ولكننا لا نستطيع أن نترك سياستنا الأمنية فى الكاريبى عند هذا الحد. فليس هناك بديل عن قوة الغرب العسكرية الذاتية كمصدر للطمأنة السيكولوجية لأصدقائنا، ولردع التهديدات التى لا تكفى لمواجهتها قدرات هؤلاء الأصدقاء الدفاعية الخاصة».

استخدمت «قوة الغرب العسكرية الذاتية» ضد حكومات أو قوى شعبية

---

*زعيم حزب المحافظين ورئيس وزراء بريطانيا السابق على السيدة مارجريت تاتشر وكان يمثل التيار المعتدل المستنير، ويعارضها داخل الحزب، وهو عضو «لجنة برانت» الذى أصدر التقرير الذى ترد عليه المؤلفة- المترجم-

اعتبرت معادية لمصالح الغرب فى ظروف كثيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية: فى الجزائر، ومصر، والأردن ولبنان، وإيران، ماليزيا، والجابون، والكونغو، وأوغندا، وتانزانيا، وتشاد، والدومينيكان، وجواتيمالا، وأنجولا، وترينيداد، وأيرلندا.... الخ وبالإضافة إلى ذلك تعرضت كل البلاد التى حدثت فيها ثورات تقريبا، لتدخل عسكرى من الغرب. وقد تأسست هذه السابقة، عندما قامت قوات أربع عشرة دولة مختلفة بالاشتراك فى محاولة لإخماد الثورة الروسية بين عامى ١٩١٨و١٩٢١ ولقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية حروبا فى كوريا والهند الصينية و نظمت محاولة الانزال الفاشلة فى خليج الخنازير فى كوبا.

على أن التدخل العسكرى هو الملجأ الأخير، فالأسلحة الاقتصادية تستخدم أولا، ثم ثانية.. بعد التدخل العسكرى. فالمساعدات والمصادر التقليدية للقروض والائتمان تنضب فى أوقات معينة. ففيتنام التى تعرض اقتصادها وزراعتها للدمار الشامل نتيجة الحرب الأمريكية، تقدمت بندا ءات كثيرة غير مثمرة لتحصل على قروض رسمية وخاصة من الغرب للمساعدة فى إعادة التعمير. ولقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية فى اتفاقيات باريس عام ١٩٧٣، بأن تدفع تعويضات الحرب لفييتنام قدرها ثلاثة آلاف مليون دولار على مدى خمس سنوات. لم تدفع الولايات المتحدة فيها دولارا واحدا، بل إن إدارة جيمى كارتر دبرت انسحاب «البنك الدولى» وهيئات المساعدات الأجنبية الأخرى. والقروض التى قدمت تعتبر شيئا رمزيا بالنسبة للأموال التى كانت تتدفق على سايجون عندما كان الأمريكيون هناك.

كان تتابع الأحداث فى كوبا كما يلى: عرض على الكوبيين بترول أرخص من الاتحاد السوفييتى، رفضت معامل التكرير المملوكة للولايات المتحدة أن تقوم بتكرير الخام. أممت الحكومة الكوبية معامل التكرير. ردت الإدارة الأمريكية على ذلك بفرض مقاطعة تجارية شاملة استمرت حتى أوائل عام ١٩٨١ وهى تشمل

مقاطعة واردات السكر الكوبى التى كانت الولايات المتحدة تستورده من قبل بسعر تفضيلى. وأمست قطع الغيار غير متوفرة على الاطلاق، وهنا يجب أن نذكر أن كل ماكينات ومعدات كوبا كانت مستوردة من الولايات المتحدة. ولقد اضطر الكوبيون إلى القيام بمجهودات جبارة فى التوليف وفى التأقلم على بضائع بديلة وفرها الاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية.

قامت حكومات ثورية ويسارية وعانت الأمرين من جراء عدم توفير القروض التجارية وقطع الغيار، والإضافة إلى قطع المساعدات الرسمية. «إننى لا أدرى لما يجب علينا أن ننحى جانبا ونكتفى بمراقبة دولة تتحول إلى الشيوعية نتيجة لعدم شعور شعبها نفسه بالمسئولية»، هكذا قال هنرى كيسنجر حامى حمى الحرية والديموقراطية عن شيلى. ولقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بكل الطرق وبذلت أقصى ما تستطيعه حتى تضمن عدم انتخاب سلفادرو الليندى فى شيلى، فمولت الحزب المسيحى الديموقراطى، وعندما تم انتخاب الليندى رغم كل ذلك، دبرت شركة «آى.تى.تى» مؤامرة لمنعه من تولى السلطة بعد انتخابه، على أن «الوحدة الشعبية» تولت السلطة رغم المؤامرة، وحكمت طبقا للدستور. وأصبحت هناك حرية تعبير أكثر وسجن أقل للمعارضين السياسيين فى ظل الليندى أكثر من أى بلد آخر فى امريكا اللاتينية، وأيضا بالمقارنة بالحكومات السابقة فى شيلى. وكما قال سلفادور الليندى فى الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ ، أن شيلى كانت آنذاك «دولة للتسامح غير المحدود، التسامح الثقافى والدينى والايديولوجى، ليس فيها مكان للتمييز العنصرى». كانت حكومة «الوحدة الشعبية» حريصة فى تعاملها مع المصالح الخاصة، فقررت أن تتحمل كل الديون التجارية للحكومات السابقة. لكن الدائنين الأجانب لم يوافقوا على التفاوض معها للحصول على ديون جديدة، لذا سددت لهم شيلى ديونهم القديمة بسرعة أكثر مما كانت ستضطر إليها أية حكومة يمينية. ولقد خفضت الديون التجارية التى قدمت لشيلى من ٢٢٠ مليون دولار إلى ٣٠ مليون دولار، فى الوقت نفسه انخفضت فيه مساعدات

«وكالة ايد الأمريكية» و «البنك الدولى» والهيئات المالية الدولية الأخرى من ١٣٠ مليون دولار فى العام إلى... الصفر؛ ولقد أوقف «البنك الدولى» قروضا كان قد وافق عليها مع حكومات شيلى السابقة، وتم هذا قبل إعلان حكومة شيلى أنها قد قررت أن تخصم الأرباح المرتفعة للغاية التى تقدرها شركات النحاس من أية مبالغ ستدفعها كتعويض لهذه الشركات لتأميمها. ولقد اتخذ قرار تأميم شركات النحاس العاملة فى شيلى بموافقة جماعية من الأحزاب السياسية التشيلية الممثلة فى الكونجرس الشيلى.

تمتم الناس فى الغرب باكفهرار معتقدين أن الانتخابات لن تجرى فى شيلى بعد ذلك أبدا، وتمنوا فى حالة إجرائها أن تتسبب عمليات أخرى تقوم بها «وكالة المخابرات المركزية» و «شركة الآى. تى. تى» فى «قلقلة» أخرى تؤدى إلى أن تخسر «الوحدة الشعبية» هذه الانتخابات. لكن انتخابات بلدية أجريت، وازداد فيها نصيب أحزاب «الوحدة الشعبية» من الأصوات. عندئذ قررت القوات المسلحة التشيلية وأصدقاؤها فى الغرب ألا تجرى الانتخابات العامة، رغم كل شىء. وعندما أطاح انقلاب عسكرى وحشى بحكومة «الوحدة الشعبية» المنتخبة ديموقراطيا، تدفقت الأموال من الغرب وبالذات من «البنك الدولى» ومن «وكالة ايد الأمريكية» مرة أخرى، وبدأ التفاوض مع شيلى لمنحها قروضا بشروط ميسرة تحت إشراف «صندوق النقد الدولى». وقد كان نظام بينوشيت الذى استولى على السلطة على درجة من السوء أجبرت حتى الكونجرس الأمريكى وجماعات الحقوق المدنية على الضغط على الرئيس جيرالدفورد لتخفيض المساعدات الرسمية عن نظام بينوشيت ومنع المساعدات العسكرية عنه. لكن البنوك الخاصة، وأساسا البنوك الأمريكية هبت لإنقاذ ذلك النظام وزادت من قروضها له. بأكثر من ٥٠٪ عام ١٩٧٦. لقد عادت شيلى بعد كل شئ لتلحق مرة أخرى بالمعسكر الغربى.

□□□

١٨-المقــاومــة

رغم كل تلك الضغوط، فالمقاومة واسعة الانتشار، ذلك أن شعوب دول العالم الثالث لم تقبل الظلم والقمع، وتقبع بسلبية. فاتساع القهر فى حد ذاته يدل بالتأكيد على أن هناك الكثير ليقهر وأن المعارضة قوية.

بدأت المقاومة أثناء العصر الاستعمارى،فقد حصلت شعوب الهند الصينية والصين والجزائر والمستعمرات البرتغالية السابقة فى افريقيا ، على استقلالها من الحكم الاستعمارى وشبه الاستعمارى بعد كفاح مسلح طويل المدى، من خلال حرب عصابات ضد حكامهم. وفى كينيا وماليزيا وزيمبابوى كان هناك مقاومة مسلحة ضد البريطانيين أو المستوطنين البريطانيين. والتاريخ الاستعمارى ملىء حقا بالتمردات، وربما كان أشهرها «العصيان الهندى» عام ١٨٥٧ حينما قتل آلاف من الطبقة البريطانية الحاكمة، وأخمده البريطانيون فى صخب من الفظائع الانتقامية ولقد حارب البريطانيون معارك عديدة فى الهند، حتى منحت استقلالها السياسى الذى أجبرت على منحها إياه بواسطة إحدى حكومات حزب العمال، بعد الحرب العالمية الثانية. وحققت شعوب امريكا اللاتينية استقلالها من أسبانيا بعد معارك مستمرة طويلة فى وقت مبكر من القرن التاسع عشر. وسجن الزعماء السياسيون الذن طالبوا بالاستقلال، مرات عديدة. فلقد قضى كينياتا ونكروما وغاندى وغيرهم كثيرون فترات فى السجون البريطانية. وفى بعض البلاد مثل نيجيريا، كان هناك إضرابات واسعة قامت بها الطبقة العاملة، ونضالات لتحسين ظروف

العمل قبل الحرب العالمية الثانية. وفى جميع أنحاء افريقيا كان هناك فيما بعد الحرب العالمية الثانية. إضرابات وتمردات وأشكال من المقاومة الريفية.

ومنذ وقت قريب كانت هناك مقاومة مسلحة ضد كثير من الحكومات اليمينية المعاصرة، فمن الناحية العملية كان هناك نشاط من جانب رجال العصابات بشكل أو بآخر فى كل دول امريكا اللاتينية، وفى أحيان كثيرة لأوقات طويلة. وفى الارجنتين كان لحرب عصابات المدن صلات بالطبقة العاملة، وبدت فى بعض الأحيان وكأنها على وشك إلحاق الهزيمة بالنظام العسكرى. وهناك حركات كفاح مسلحة فى أجزاء كثيرة من افريقيا: فى ناميبيا وجنوب افريقيا واريتريا وتشاد.

وكانت حرب رجال العصابات نشطة فى الهند وفى تايلاند والفلبين وتيمور. وكانت هناك أيضا تظاهرات عنيفة فى بلاد كثيرة قمعت بشكل وحشى،و كذا عمت إضرابات سجن زعماؤها وأعدموا، وكانت هناك مقاومة سرية فى أشكال عديدة تشمل التوزيع السرى لصحف ومنشورات، وتنظيم لمقاومة ضد تحطيم أحياء الطبقة العاملة، وتشكيل لنقابات عمالية ومنظمات ممنوعة أو غير شرعية، وخطف أشخاص ووسائل مواصلات،وما إلى ذلك.

وفى حالات كثيرة كان تزعم تلك النشاطات وتأييدها من إلهام ماركس، وفى حالات أخرى كانت المقاومة المتعرضة لقمع تطالب بإصلاحات ليبرالية أو مجرد تغيير الحكومة: فقد أعدم ذو الفقار على بوتو فى باكستان، وحكم على كيم داى جونج بالاعدام فى كوريا الجنوبية لأنه قاد معارضة النظام القائم وربما لأنه حاز على تأييد شعبى اكبر من اللازم، ومع ذلك لم يكونوا من الجناح اليسارى. وفى ايران كانت المقاومة ضد الشاه شعبية وتلقائية والقليل منها كان بقيادة ماركسين. وفى شيلى نُكلَّ بأعضاء الحزب المسيحى الديموقراطى إلى جانب الماركسيين والاشتراكيين إن مناضلين من الطبقة العاملة وأعضاء النقابات العمالية ومنظمات

فلاحين وأحياء فى المدن وطلبة وتلاميذ، يتمردون فى سويتو قد لا يكون لهم أى إنتماء سياسى بذاته. وانضم رجال دين ومبشر فى بعض الأحيان إلى صفوف المعارضة فيلاقون القمع والقهر. وفى السلفادور اغتيل روميرو رئيس الأساقفة لأنه احتج على ظلم الحكومة التى تسندها الولايات المتحدة الأمريكية. وفى البرازيل، فإن هيلدر كامارا رئيس الأساقفة هو خصم معروف للدكتاتورية. وفى شيلى احتجت الكنيسة بشدة على قمع خصوم نظام بينو شيت، وفى كولومبيا حارب القس كاميليو توريس مع رجال العصابات. وفى نيكاراجوا فإن أحد أبرز زعماء الساندينيستا هو القس أرنستو كاردينال.

وفى عدد من الدول وصلت إلى السلطة نظم بعد كفاح ثورى وحروب تحريرية، رغم القهر والقمع؛ معلنة الاشتراكية: فى روسيا، وأوربا الشرقية، والصين، وكوريا، وكوبا وفيتنام، وأنجولا، وموزمبيق، وغينيا بيساو، ونيكاراجوا. وعندما ننتقد تلك النظم، علينا أن نتذكر أن كثيرا من عيوبها معروف، فتلك العيوب هى جزئيا النتيجة الحتمية لنظام عالمى قهرى. وحتى يتم إلحاق الهزيمة بذلك النظام على مستوى عالمى، فإنه لابد وأن يحد بشدة مما يمكن انجازه فى أى بلد بذاته. وليس من الضرورى أن يؤثر قصور المجتمعات التى نشأت بعد القدرات.والمصاعب والتى تواجهها، من روحنا المعنوية: إنها تظهر فقط أن عملية بناء أشكال جديدة وأكثر عدلا من التنظيم الاجتماعى، إنما هى عملية طويلة معقدة وغير متساوية المراحل، ولقد أظهرت تجارب تلك المجتمعات حقا أن هناك أملا فى أن تحل بالفعل المشكلات التى تبدو وكأنها غير قابلة للحل، مشكلات الفقر والجوع الجماعيين. فالمشكلة سياسية أكثر من كونها مشكلة تقنية؛ وليس لها إلا صلة ضئيلة. بالثقل الطاغى لزيادة السكان أو كوكبنا المكتظ أو غير ذلك من مثل تلك الأقوال.

ولقد ظهر ذلك الوضع بطريقة دراماتيكية فى حالة الصين، رغم تحركها الحالى نحو اليمين. فالصين تضم ما يربو على ربع سكان العالم، ولقد تم تنبؤ واثق بحدوث مجاعة فى الصين على مستوى ضخم قبل عام ١٩٤٩. ويمكن أن يقارن وضع الصين بوضع الهند بشكل واضح تمام الوضوح. فرغم أن إنتاج الغذاء بالنسبة للمساحة المنزرعة قد يكون اكبر ٥٠٪ فى الصين عما هو فى الهند، إلا أن انتاج الغذاء بالنسبة لفرد يعتبر متساويا تقريبا فى الحالتين. ومع هذا، فمن المتفق عليه على نطاق واسع أن كل انسان فى الصين يحصل على غذاء كاف، بينما ينتشر سوء التغذية المزمن والجوع فى الهند، حتى أنهما يعتبران شيئا معتادا هناك. ورغم أن هناك عدم مساواة موجودة بلا شك فى الصين، إلا أن محاولات منظمة قد تمت للتأكد بأن المصادر توزع بعدل بين الكوميونات وأن الكوميونات ذات الأرض غير الخصبة ترفع إلى مستوى الكويونات التى تمتلك أرضا أكثر خصوبة، وأن العمل ومردوداته ينظم جماعيا، فليس هناك كبار ملاك أراضى ولا أجانب يستولون على الفوائد. وكما يقول تقدير برانت مشيرا إلى مسألة إعادة تشجير الغابات بالذات: «فإن التجربة قد أظهرت فى الصين أن الجمع بين الالتزام السياسى القوى عند القمة. ومشاركة جماهيرية واسعة وفوائد مشتركة عند القاعدة، يمكن أن توفر أساسا متينا لإعادة تشجير الغابات بشكل سريع»

ويقول التقرير فى مكان آخر بحذر:

«[فى الهند وبنجلاديش] كما فى معظم بلدان العالم الثالث، وعندما كان التموين الغذائى الكلى كافيا فى سنوات معينة، لم يضع ذلك حدا للجوع وسوء التغذية؛ ذلك أن المواد الغذائية والدخل لم يوزع أى منها بمساواة بما فيه الكفاية، ولقد أعطت الصين لانتاج الغذاء الأولوية الأولى، فتمكنت بذلك من الحفاظ على نمو كاف فى التموين الغذائى، ومن تحسين توزيعه، وقد تم هذا بمصاعب كبيرة»

ومع ذلك، فلم يكن الوضع فى الصين قبل ثورة ١٩٤٩ أفضل من غيره فى أى مكان آخر فى العالم، بل إنه بدا لبعض المراقبين وضعا متأزما للغاية. وهكذا يكتب وليم فوجت مثلا فى «الطريق إلى البقاء» عام ١٩٤٨:

«الصين لا يمكنها أن تطعم أناسا أكثر بالمعنى الحرفى للكلمة والمأساة الكبرى التى يمكن أن تعانى منها الصين فى الوقت الحالى، سيكون الانخفاض فى معدل الوفيات. سيموت الملايين وليس هناك طريق لتجنب ذلك. فالرجال والنساء والصبية والبنات يجب أن يجوعوا كنتيجة مأساوية لمذبحتى التوأمين مذبحة: التوالد غير المحكوم، ومذبحة الاستخدام غير المحكوم للأرض ومصادرها».

على أنه ربما كان أهم ما فى ذلك كله، أن خبرة النضال الثورى فى العالم الثالث قد أظهرت القوة التى ينظمها الشعب للإطاحة بالحكومات القمعية والنظم الاقتصادية القمعية. وكذا الطاقات الخلاقة التى يفك إسارها فى مثل ذلك النضال. فمهما يقال عن انجازات أو عدم انجازات المجتمعات الحالية التى تدفع لواء الاشتراكية، فإن هناك قليلا من الشك فى أن بناء أشكال جديدة من المجتمعات هو شىء ضرورى إن أردنا أن نهرب من فوضى النظام الدولى المالى ووحشيته. كتب انجلز فى خطاب لماركس عام ١٨٦٥ يقول:

«....المنتج أقل من اللازم.. ولكن لماذا ينتج أقل من اللازم؟ بالتأكيد ليس لأن حدود الانتاج قد استهلكت.. كلا. ولكن لأن حدود الانتاج يرسمها ليس عدد البطون الجائعة، ولكن عدد «حافظات النقود القادرة على الشراء والدفع». نحن فى حاجة إلى مجتمعات يتم فيها تحديد ما يجب انتاجه، وليس طبقا لحاجة رجال الأعمال وحسابات أرباحهم. وطبقا لما يقوله الماركسيون، فإن الاشتراكية هى شكل من أشكال المجتمع التى يتم فيها اتخاذ القرارات بوعى من الشعب ككل،

وهؤلاء يتحكمون بشكل ديموقراطى فيما يجب أن ينتج. وكيف ينتج، وكيف يوزع. وفى مثل هذا النوع من المجتمعات يصبح من الممكن التطوير الكامل الحر للأفراد ولقدرتهم على السيطرة على حياتهم الخاصة». وما كتب انجلز فى «الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية»:

«فقط فى ظل الاشتراكية..ستقوم الشعوب نفسها أكثر فأكثر وبوعى بتشكيل تاريخها الخاص... آنذاك فقط ستحقق القضايا الاجتماعية التى تحركها- فى معظم الأمر وبقدر متزايد باستمرار- النتائج التى كانت تهدف إليها. إنها علو الإنسانية من مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية».

□□□

١٩- الاشتراكية او البربرية

«فى العالم، كما فى الأمم، تنحو القوى الاقتصادية التى تترك لحالها تماما، إلى إفراز عدم مساواة متنامية. ولذا ففى كل أمة ينبغى على السياسة العامة أن تحمى الشركاء الأضعف. ولقد آن الأوان لتطبيق هذا المفهوم فى العلاقات بين الأمم، داخل الجماعة الدولية».

هذا ماذكر «تقرير برانت»، والمفروض أنه يعنى «بالقوى الاقتصادية، قوى السوق، لأن «القوى الاقتصادية» لاتفرز «عدم مساواة متنام» داخل التنظيم الاجتماعى للهنود الحمر فى الأمازون، على سبيل المثال، رغم أن اندفاع الرأسمالية من أجل التوسع قد يفرز القضاء عليهم. إنه فقط فى ظل التشكيل الاقتصادى المحدد المعروف باسم «الرأسمالية»، تكون العلاقات الاقصادية مرتبة بتلك الطريقة. بحيث تنتج بطريقة منهجية عدم مساواة متنامية.

يقول «تقرير برانت» إن على السياسة العامة داخل كل أمة أن تحمى الشركاء الأضعف»، ويفترض أن هذا إشارة إلى ظاهرة بذاتها: دولة الرفاهية. أن دولة الرفاهية تلك توجد فى جزء صغير من العالم الرأسمالى، وفى الحقيقة أساسا فى أوربا*. ولا يمكن بأى حال أن يقال إن «الشركاء الأضعف» يتم حمايتهم فى الولايات المتحدة الامريكية. إن بعضهم يتضور جوعا، وكثير منهم لا يمكنه الذهاب إلى المستشفى للعلاج.. وحتى فى أوربا فإن الأمور ليست بمثل هذه

(*)بالتحديد أكثر من دولة مثل السويد حيث العلاج والخدمات الاجتماعية وغير مجانية إلخ..

الصورة فى دولة الرفاهية، وهى تتحول حاليا إلى الأسوأ. إن دولة الرفاهية لم تلغ عدم المساواة ولا الاستغلال ولا الاستيلاء على الثروة من قبل قلة.

وعدم المساواة حتى أسوأ على النطاق الدولى، وهنا ما يدركه «تقرير برانت» ويستنكره. ولكنها بالضبط عدم المساواة والجزية من الفقراء للأغنياء التى تتضمنها تلك، هى التى مكنت الطبقات الحاكمة فى أوربا من أن تتحمل «القيام ببعض الاصلاحات، مع إبقاء امتيازاتها الخاصة، وكذا التبديد وعدم العقلانية المتضمنان فى النظام الرأسمالى. وفى البلاد التى تقدم الجزية، توجد الرأسمالية فى صورتها الفجة.

هناك ملامح أخرى للنظام الرأسمالى إلى جانب عدم المساواة، وهذه الملامح تبدو كامنة فى بنائه الداخلى: التبديد، والفقر المدقع، وتلوث البيئة، وتنمية الاستهلاك الترفى غير المفيد بواسطة الاعلان، والبطالة. ولقد أفرز النظام الرأسمالى أيضا انتاج السلاح بشكل متصاعد ومتزايد، وبشاعات القنبلة الذرية، وترويج مبيعات السلاح، وحروب على مدى متسع لم يسبق له مثيل.وفى بريطانيا، حيث الجناح اليمينى لحزب المحافظين يتولى الحكم، فإن العنصرية وتأييد اليمين المتطرف المتشدد فى ازدياد، وتقوض دولة الرفاهية، ويتدهور وضع المدن كأماكن سكنية للناس.

إننا نطلب إذن تفسيرا لمسألة احتياجنا للرأسمالية على الاطلاق. فمن الصعب تصديق أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية «وشركة أى. تى.تى» وشركات أخرى، هؤلاء الذين أرادوا منع شعب شيلى من رغبته بعدم مسئولية فى أن يتحول إلى الشيوعية كما قال هنرى كيسنجر، من الصعب أن نصدق أنهم تواقون فى الحقيقة إلى توفير الديموقراطية لشعب شيلى، وحرية أكثر، دعك من ظروف مادية أفضل.

لابد أن لهؤلاء اعتبارات أخرى، ولابد أن لتلك الاعتبارات فى النهاية صلة

بالثروة المستمرين فى استنزافها من الدول الرأسمالية التابعة. وليس هناك شيء آخر يمكن أن يفسر فى الحقيقة لجوء الطبقات الحاكمة فى الغرب، بشكل منتظم، إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية وعسكرية لاستباق أى إمكانية لأن «يتحول بلد ما إلى الشيوعية». وأما بالنسبة للحكومات المماثلة للغرب، فهى تقوم لديها بالاحتجاج الرمزى والشكلى بين حين وآخر ضد انتهاكها لحقوق الانسان. وهى تقف متفرجة فى بعض الأحيان. بل هى تصفق فى الحقيقة، عندما تقوم أنظمة «صديقة» بذبح خصومها وتجويع شعوبها. والتفسير الوحيد لابد وأن يكون أن الرأسمالية الغربية متشبسة بالأرباح التى تجنيها من البلدان التى تحكمها تلك النظم الصديقة. والأسواق التى توفرها لمنتجات صناعاتها، والمواد الخام الرخيصة. والأيدى العاملة الرخيصة التى تؤكد توفيرها لها. وفى أوقات الأزمات الرأسمالية والركود فى الغرب، فذلك هو الحال أكثر من أى وقت آخر.

قال ماركس إن الانسانية أمامها خياران: الاشتراكية أو البربرية ويبدو لنا جميعا فى بعض الأحيان، أننا فى الطريق إلى البربرية. لكن مازال أمامنا اختيار آخر.

□□□

ببلوجرافيا

عبد الملك، أنور: مصر مجتمع عسكرى- نيويورك- راندوم هاوس عام ١٩٦٨.

آدم،جيورجى: الشركات متعددة الجنسية والسيطرة على المصادر على النطاق العالمى- فى الكتاب الذى قام راديس بتحريره- أنظر فيما بعد (تحت راديس)

علوى، حمزة وأمير خسرو: «باكستان: حمل مساعدات الولايات المتحدة» فى الكتاب الذى حرره رودوس- أنظر فيما بعد(تحت رودوس).

الليندى، سلفادرو: خطاب أمام الأمم المتحدة [الجمعية العامة، فى ٤ ديسمبر ١٩٧٢] أنظر الكتاب الذى قام راديس بتحريره.

أمين، سمير: «التراكم على المستوى العالمى:نقد لنظرية التخلف» هارفستر بريس- عام ١٩٧٨.

أبيلدورن ج- ف،قان: الجفاف فى نيجيريا: مركز الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية- زاريا- نيجيريا- عام ١٩٧٨.

أريجى ج،ج.س.سول:«مقالات عن الاقتصاد السياسى فى افريقيا»: مونثلى ريفيو بريس- عام ١٩٧٣.

باران، بول: الاقتصاد السياسى للنمو- سلسلة بنجوين- عام ١٩٧٣.

بارنت، ريتشارد ج و رونالدى. موللر: «اليد الطويلة: قوة الشركات متعددة الجنسية» - نيويورك- سيمون وفوستر- عام ١٩٧٤.

برنشتاين، هنرى: (محرر) التخلف والتطور- سلسلة بنجوين- عام ١٩٧٣.

بتلهايم، شارل: «حوار مع ايمانويل»- مونثلى ريفيو يونية عام ١٩٧٠.
برانت: «الشمال والجنوب: برنامج للبقاء»- تقرير اللجنة المستقلة عن مسائل التنمية الدولية تحت رئاسة ديلى برانت- دار بان للنشر عام ١٩٨٠.
كاسترو، جوسو. دى: «جغرافية الجوع»- جولانتس- عام ١٩٥٢.
شينوى. ه.ب. وآخرون: إعادة التوزيع مع النمو «البنك الدولى»- معهد دراسات التنمية- عام ١٩٧٤.
سيبولا، كارلوم: الحضارة الأوربية والتوسع الأوربى»- سلسلة بنجوين- عام ١٩٧٠
اهرينرايش، باربارا- مارك دوى وستيفن مينكين: «التهمة: قتل البشر. المتهم: حكومة الولايات المتحدة الأمريكية»- موذر جونس- نوفمبر ١٩٧٩.
ايمانويل، آرجيرى»: «التبادل غير المتكافئ»: دراسة فى امبريالية التجارة»- دار نيولفت ريفيو للكتب- عام ١٩٧٢.
انجلز، فردريك: الاشراكية الخيالية، والاشتراكية العلمية»- فى الأعمال المختارة لكارل ماركس وفردريك انجلز- دار لورنس ريتشارت للنشر- عام ١٩٦٨
فانون، فرانز: بؤساء الأرض- سلسلة بنجوين- عام ١٩٦٧.
فيدر، ارنست: أمبريالية الفراولة: استقصاء لآليات التبعية فى الزراعة المكسيكية- «معهد الدراسات الاقتصادية»- لاهاى.
فيعش، بوب ومارى أوبنهايمر: «غانا: نهاية وهم»- مونثلى ريفيو بريس- عام ١٩٦٦.
فيت، فير وفيجير: الأزمة الاقتصادية العالمية: امبريالية الولايات المتحدة فى موقف الدفاع »- دار ذيد بريس- عام ١٩٨٠
فرانك، اندريه جوندر: «الأزمة فى الاقتصاد العالمى»- دار هينمان

للتعليم- عام ١٩٨٠.
«الأزمة فى العالم الثالث» - دار هينمان للتعليم- عام ١٩٨١.
«التراكم التابع والتخلف»- دار ماكميلان- عام ١٩٧٨.
«قتل البشر الاقتصادى فى شيلى: النظرية النقدية.مقابل الانسانية»- كتب سبوكسبان- عام ١٩٧٦.
«أمريكا اللاتينية: التخلف أو الثورة »مونثلى ريفيو بريس- عام ١٩٦٩.
«البرجوازية الرثة: التنمية الرثة»- مونثلى ريفيوبريس- عام ١٩٧٢.
«الشمال والجنوب، والشرق والغرب- تناقضات كينزية فى تقرير «لجنة برانت»- تيرد وورلد كوارترلى- اكتوبر عام ١٩٨٠- المجلد الثانى- العدد الرابع.

«ما فوق الاستغلال فى العالم الثالث»- هيومان فيشورز- خريف عام ١٩٧٩.
«تنمية التخلف»- فى الكتاب الذى قام رودوس بتحريره أنظر فيما بعد.
زراعة العالم الثالث والأعمال الزراعية- جامعة ايست انجليا- بحث رقم ٣١ فى سلسلة الدراسات التنموية.
مناطق التجارة الحرة وتصنيع آسيا- آمبو- نشرة خاصة ١٩٧٧
جالبرت.ج.ك: الاقتصاد والهدف العام- بوسطن- هيوتون مينلين- ١٩٧٣.
جاليانو. ادواردو:الأوردة النازفة لأمريكا اللاتينية: خمس قرون من نهب قارة- مونثلى ريفيو بريس- عام ١٩٧٣.
جينوفيس: الاقتصاد السياسى للعبودية- نيويورك- بانيتون- عام ١٩٦٥.
جورج، سوزان: تغذية القلة: هيمنة الشركات الكبرى على الغذاء-

معهد دراسة السياسات- عام ١٩٧٣

كيف يموت النصف الآخر- سلسلة بنجوين- عام١٩٧٧.

جريفن، كيث ووآجيت خومار غوزيت: النمو والإفقار فى المناطق الريفية فى آسيا: وورلد ديفيلو يمنت (التنمية العالمية)- المجلد السابع- عام ١٩٧٩.

عدم التساوى الدولى والفقر القومى- دار ماكميلان- عام ١٩٧٨.

جذور التخلف: تأملات فى التجربة الصينية- الصين المعاصرة- المجلد الرابع- العدد الثالث يولية عام ١٩٧٨.

جروسمان، راشيل: مكان المرأة فى الدوائر المتكاملة- ساوث ايست آسيا كرنيكيل- العدد ٦٦- يناير وفبراير- عام ١٩٧٩.

هاريمان، بتسى و جيمس بويس: الجوع غير الضرورى: أصوات من قرية فى بنجلاديش- سان فرنسيسكو- «معهد سياسة الغذاء والتنمية- عام ١٩٧٩.

هوكنز،د.ف و م.ج إلدر- التحكم فى خصوبة البشر: النظرية والتطبيق- بتروورث-عام ١٩٧٩.

هازلوود آرثر: التمويل الاستعمارى الخارجى منذ الحرب- ريفيو أوف ايكونومبك ستاديز- ديسمبر عام ١٩٥٣.

هيث، ادوارد: الفرصة السانحة فى الكاريبى- مقال بصحيفة التايمز اللندنية- ١٠ ديسمبر عام ١٩٨٠.

لماذا يجب على السبعة أن يقدموا- اجابة مقنعة؟- صحيفة التايمز- ١٩ يونية عام ١٩٨٠.

هوبز بوم، اريك: الصناعة والأمبراطورية: التاريخ الاقتصادى لبريطانيا- دينفيلد وينكلسون- عام ١٩٦٨.

عصر الثورة: من ١٧٨٩ حتى ١٨٤٨- دار منتور- عام ١٩٦٤.

هو كورن بنج: مقال عن اندونسيا- فار ايستيرن ايكونوميك ريفيو- ٢٧ إبريل عام ١٩٧٩.

«دول آسيان»: سلة خضروات وبركة سمك من أجل العالم الصناعى- فار ايستيرن ايكونوميك ريفيو- ١١ يوليو ١٩٨٠.

تايلابد انكوربوريتش: الباب المفتوح للشركات متعددة الجنسية فى العالم- فار ايستيرن ايكونوميك ريفيو- ٢٣- ٢٩ مايو عام ١٩٨٠.

هورويتز،د.: التحالف من أجل التقدم- فى الكتاب الذى قام رودوس بتحريره- أنظر فيما بعد.

هوبرمان، ليو: حاجات الإنسان على الأرض: قصة ثروة الأمم- مونثلى ريفيو بريس- عام ١٩٣٦.

هيمر ستيفين: الشركات متعددة الجنسية وقانون التنمية غير المتكافئة- فى الكتاب الذى قام راديس بتحريره- أنظر فيما بعد.

«منظمة العمل الدولية»: العمالة، والنمو، والاحتياجات الأساسية: مشكلة عالم واحد- تقرير المدير العام للمنظمة- جنيف- عام ١٩٧٧.

الفقر وعوز الأرض فى ريف آسيا- جنيف- عام ١٩٧٦.

كونان،ف.ج.: سادة الجنس البشرى: المواقف الأوربية تجاه العالم الخارجى فى العصر الامبريالى- ويدينفيلد ونيكلسون- عام ١٩٦٩.

كيم، فيليس: زراعة سيمول: المزارعون فى كوريا الجنوبية يدعمون اقتصاد التصدير- فى أمبو- جابان وآسيا كوارتلى ريفيو [نشرة اليابان- آسيا الربع سنوية]- المجلد ١٢- العدد الأول- عام ١٩٨٠.

لينين، ف.ف : الأمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية- دار النشر باللغات الأجنبية- بكين- عام ١٩٧٠.

لوتيليه، ايزابيل ومايكل موفيت: حقوق الإنسان والمساعدات الاقتصادية والبنوك الخاصة: نموذج شيلى- واشنطن معهد دراسات السياسات- عام ١٩٧٨.

لوتيلييه، أورلاندو ومايكل موفيت: النظام الاقتصادى العالمى- واشنطن- معهد مابين الدول- عام ١٩٧٧.

ليفشولتز، لورنس: بنجلاديش: الثورة التى لم تتم- زدبريس- عام ١٩٧٩

مجدوف، هارى: الامبريالية: من العصر الاستعمارى وحتى وقتنا الراهن- مونثلى ريفيو بريس- عام ١٩٧٨الامبراطورية الأمريكية واقتصاد الولايات المتحدة- فى الكتاب الذى قام رودوس بتحريره- أنظر فيما بعد.

مندل.ارنست: النظرية الاقتصادية الماركسية- ميرلين بريس- عام ١٩٦٢.

ماركس، كارل: رأس المال- المجلد الأول- سلسلة بنجوين- عام ١٩٧٦.

فقر الفلسفة: لورنس وويشارت - عام ١٩٧٤.

ماركس، كارل، وفردريك انجلز: البيان الشيوعى- سنترال بوكس- عام ١٩٧١.

ميدوور، تشارلز: إهانة أم إيذاء؟ استقصاء فى تسويق وإعلان المواد الغذائية والأدوية البريطانية فى العالم الثالث- سوشيال أوديت- عام ١٩٧٩.

مهلاسو، كلود: المرأة ورأس المال[بالفرنسية]- باريس- ماسبيرو-عام ١٩٧٥.

مورلاب،فونسيس وجوزيف كولينز: الطعام أولا- بوسطن- هوتون ميفيلن- عام ١٩٧٧.

موكرجى، رامكريشنا: صعود وسقوط شركة الهند الشرقية- مونثلى

ريفيو بريس- عام ١٩٧٤.

نيريرى، جوليوس: لا لتدخل صندوق النقد الدولى- فى: النظام النقدى الدولى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد- فى حوار التنمية- عام ١٩٨٠- مؤسسة داج همرشيلد- أوبالا- السويد.

أوكونلر،جيمس:معنى الامبريالية الاقصادية- فى الكتاب الذى قام رودوس بتحريره- أنظر فيما بعد.

بالوا، جابرييل: التبعية: نظرية رسمية للتخلف أم منهج لتحليل أوضاع محددة من التخلف؟ وورلد ديفيلو بمنت- المجلد السادس، العددان السابع والثامن- يوليو وأغسطس عام ١٩٧٨.

بالم دات،ر: الهند اليوم- جولانش- عام ١٩٤٠.أزمة بريطانيا والأمبراطورية البريطانية- دار لورنس وويشارت- عام ١٩٥٣.

فيليبس،آن: مفهوم التنمية- ريفيو أوف أفريكان بوليتيكال ايكونومى- العدد الثامن- يناير وابريل ١٩٧٧.

راديس، هوجو (محرر) المؤسسات الدولية والامبريالية المعاصرة- كتب بنجوين-عام ١٩٧٥.

رينو، فيليب: أرباح الألمنيوم وشعوب الكاريبى- فى الكتاب الذى قام رودوس بتحريره- أنظر فيما بعد.

رودوس، روبرت ا.: الامبريالية والتخلف- مونثلى ريفيو بريس- عام ١٩٧٠.

رودنى، والتر: دور أوربا فى تخلف افريقيا- بوجل ك. لأفرتور- عام ١٩٧٢.

ساهلين. مارشال: اقتصاديات العصر الحجرى- دار تافيستوك - عام ١٩٧٤.

سامهسون، انطونى: دولة ذات سيادة: التاريخ السرى لشركة آى.
تى.تى- دار كورونت- عام ١٩٧٣.

صين،افارتيا: مكونات تحليل المجاعة: توفرها واستحقاقها- جامعة
اكسفورد وجامعة كورنيل- ورقة عمل رقة ٢١٠- أكتوبر عام ١٩٧٩.

التضور جوعا والاستحقاقات التبادلية: تناول عام مع دراسة تطبيقية
للمجاعة البنجالية الكبرى- كامبريدج جورنال أوف ايكونوميكس- المجلد الأول-
العددان ٣٣و٥٩- عام ١٩٧٦.

شهره، أندرو: الرأسمالية والجوع فى شملا غانا: فى هابر وروبرتس
ويليامز فى الكتاب الذى قاموا بتحريره بعنوان: التنمية الريفية فى افريقيا
الاستوائية- ماكميلان- عام ١٩٨١.

سيفانادان، ا الامبريالية فى عصر السيليكون- مجلة ريس أندكلاس
(الجنس والطبقة)- المجلد ٢١- العدد الثانى- خريف عام ١٩٧٩.

سبحان، رحمن: سياسات الغذاء والمجاعة فى بنجلاديش- ايكونوميك
آند بوليتيكال ويكلى- المجلة ٢٤- العدد ٤٨ ديسمبر ١٩٧٩.

تاونى، ر. ه: الدين وصعود الرأسمالية- كتب بنجوين- عام ١٩٦٦.

تومسون، دون وورودنى لارش: أين كنت يا أخى؟ رواية عن
امبريالية نقابات العمال- وور أون وور [الحرب على الحاجة]- عام ١٩٧٨.

ترافين،ب: قمر المشنوق، «والكارتيا»، والسير إلى مونيريا، وجامعو
القطن، الخ.

تريسيل، روبرت: رجل الخير ذو السروال الممزق- بانثر- عام ١٩٦٧.

فايتوس، س.ف : المساومة وتوزيع العائد فى شراء الدول النامية
للتقنية- فى الكتاب الذى قام برنشتاين بتحريره- أنظر فيما بعد.

المتاجرة بالتقنية فى حلف الاندير- فى الكتاب الذى قام راديس بتحريره

أنظر فيما سبق.
فوجت. ويليامز: الطريق إلى البقاء- نيويورك- ١٩٤٨.
واشتيل، هواردم.: الأقزام الجدد: البنوك متعددة الجنسيات فى العالم الثالث- معهد ترانسنا سيونال-عام ١٩٧٧.
الحرب على الحاجة: قاتل الأطفال- عام ١٩٧٤.
وارن بيل: الامبريالية والتصنيع الرأسمالى- نيو ليفت بوكس- عام ١٩٨٠.
ويبر، ماكس: الاخلاق البروتستنتية- دار ألين وأوين- عام ١٩٣٠.
ويليامز، جافين: الدولة والمجتمع فى نيجيريا- إفروجرافيكا- عام ١٩٨٠.
تقرير برانت: مقدمة نقدية- العالم الثالث أولا- عام ١٩٨٠.
البنك الدولى ومشكلة المزارع- فى الكتاب الذى قام هابر ورويرتس وويليامز بتحريره بعنوان: التنمية الريفية فى افريقيا الاستوائية- دار ماكميلان ١٩٨١
ووديس، جاك: افريقا: جذور الثورة- دار ستياديل- عام ١٩٦٠.
البنك الدولى: الهجوم على الفقر العالمى- بالتيمور ولندن- دار جونز هوبكنز للنشر- عام ١٩٧٥.
ووليننسكى. و. س. مع ى. س. ووينيسكى: تجارة العالم والحكومات- صندوق القرن العشرين عام ١٩٥٥.

□□□

مصادر مقتطفات لم ترجع إلى مصادرها فى النص مرتبة حسب ورودها:

جون كوينس آدمز: مقتطف فى ماجدوف «الامبراطورية الأمريكية».

تشامبرلين وررودوس: مقتطف من بالم دات؛

تريفور روبر: مقتطف من جريفين «جذور التخلف»؛

كورنويل ورنيتس GFC مقتطف فى مورلاب وكوينز،

بروزين مقتطف من باران،

بود لوج، مقتطف من مورلاب وكوينز؛

الحاصل على نقود من «ايد»: مقتطف من ايهرانرايش وآخرين،

دنيو بروفيدا مقتطف من هوكنز والدر،

دومنت مقتطف ف جورج،

امبراطور الصين: مقتطف فى فرانك «التراكم التابع»،

فولكر: مقتطف فى مورلاب وكولينز،

باكستر مقتطف فى ديير،

كالفين: مقتطف فى تورن،

ماو مقتطف فى مندل.

التاجر الأنجليزى: مقتطف فى هارثمان وبويس،

النص المكسيكى مقتطف من جاليانو،

شرالستون لوبير مقتطف فى هوبرمان،

كرومر مقتطف فى أنور عبد الملك،

مقتطفات عن سيلان ومصر والهند مقتطف فى مندل،

والت مقتطف فى مورلاب وكولير،
المزارع النيجيرى مقتطف فى آبلووورن،
ميريفيل مقتطف فى هوبرمان،
عن شمال شرق البرازيل مقتطف فى جاليانو،
كشكاماهوك مقتطف جال وو ديس،
غرفة المناجم فى سول وآرجيرى لوجازد مقتطف فى فيليبس
هيلى مقتطف فى فرانك «ما فوق الاستقلال»
بلاك مقتطف فى ماجدوف «الامبراطورية الأمريكية»،
بل فى علوى وخسرو: «باكستان»،
ايلرمان ووكالة المخابرات المركزية فى فرانك «زراعة العالم الثالث»،
بوتر وهمفرى فى مورلاب ولولينز؛
كيندى لينز ومورس فى هوردنيس،
لجنة التعريفات بالولايات المتحدة فى آدام،
«البنك الدولى» فى هوكوون بنج- المقال عن اندونيسيا، الوزارة اليابانية فى سيفانادان، «النقابى الماليزى فى فرانك ما فوق الاستقلال»،
ZFIC فى فرانك «مافوق الاستقلال»..

□□□

فهرس

هذا الكتاب ...

تتحدى تيريزا هايتر الكاتبة البريطانية المتخصصة فى العالم الثالث كل ما يقال عن دور القروض والمساعدات فى تنمية دول العالم الثالث ورفاهية شعوبها.

وتتبع تاريخ استنزاف هذه الشعوب أيام الامبراطوريات الاستعمارية ، وتثبت أنه تأسّس - منذ ذلك الحين - نظام اقتصادى من شعوب العالم الثالث الفقيرة الجائعة، وهكذا تستمر المأساة تحت أسماء جديدة؛ سداد أقساط الديون وفوائدها ، وشراء التكنولوجيا وبراءات الاختراع وغيرها.

رقم الإيداع ٥٧٥٠ / ١٩٩١

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
«إخوان مورفيتكى سابقا»
تليفون : ٣٩٠٤٠٩٦

حركة العالم الثالث أولا، حركة على المستوى القوى فى الكليات والجامعات البريطانية، ومركزها الرئيسى فى جامعة أكسفورد.. وتتسع عضوية الحركة بين الطلبة، ولها برنامج دائم فى التعليم والقيام بحملات فى كل مايخص العالم الثالث..

وقد طلبت هذه الحركة من تيريزا هايتر، تأليف هذا الكتاب لتنتقد فيه من وجهة نظر العالم الثالث، تقريرا خطيرا كان البنك الدولى، قد كلف عام ١٩٨٠ «فيلى براندت»- مستشار ألمانيا الغربية الأسبق»- بأعداده، حول العلاقة بين الشمال الغنى والجنوب الفقير، وبين العالم الأول والعالم الثالث...

...ومع أن البنك الدولى لم يعتمد تقرير لجنة براندت، إلا أن توصيات هذا التقرير جاءت مشابهة لتفكير واستراتيجية البنك، وتطابقت فى كثير من أفكارها، مع مابات يعرف باسم روشته صندوق النقد الدولى...

ويرد كتاب «تيريزا هايتر»- وهى كاتبة بريطانية متخصصة فى العالم الثالث- على عقلية الشمال، فى النظر إلى مشاكل الجنوب، ويتتبع تاريخ استنزاف هذه الشعوب، منذ أيام الامبراطوريات الاستعمارية، ويثبت أنه تأسس من ذلك الحين، نظام اقتصادى، صناعة الفقر العالمى... وشتله فى أرض العا باسم : الديون.. وسداد اقساط الديون... وشراء التكنولوجيا... وبراءات الاختراع وغير

إنه كتاب عن الهم الذى نعيش فيه كل . عقود!

